



كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

اسبوعية - 24 صفحة • الثمن (1500) ل.س • دمشق ص. ب (35033) • تليفاكس (00963 11 3321775) • بريد إلكتروني: general@kassioun.org

الافتتاحية

ما المقصود من «المناطق الآمنة»؟

بدأت أعمال العنف والأعمال العسكرية في سورية بعد أقل من سنة على انطلاق المظاهرات في آذار 2011. ومع التسديد التدريجي للعنف الذي انتهى إلى تسديد كامل للمشهد، بدأت تبرز مصطلحات «مناطق آمنة»، «مناطق عازلة»، «مناطق حظر جوي». وكان أول من طالب بها هم أشخاص وجهات تم تصنيفهم كمعارضة سورية، بينما هم في الحقيقة، في غالبيتهم، منفذو أجنحة إقليمية ودولية، ساعدوا وقدموا الزرائع اللازمة للفتك بالحركة الشعبية وتخوينها وتحويل مسارها، وساعدوا في نهاية المطاف أقرانهم المتشددين ضمن النظام على منع عملية التغيير الوطني الديمقراطي المطلوبة والمستحقة.

بعد سنوات من ذلك، استعملت تركيا مصطلح «منطقة عازلة» و«منطقة آمنة»، واستخدمته للتوغل العسكري، واحتلال أجزاء من الأرض السورية في الشمال الغربي والشرقي، وبحجة الدفاع عن الأمن القومي التركي.

والآن، تظهر أصوات، ما تزال منخفضة الاتساع والتأثير، تقول بمنطقة «عازلة/آمنة» في الجنوب السوري، وتحت ذريعة محاربة الإتجار بالمخدرات وحماية الأمن الوطني الأردني.

من نافلة القول إن من حق كل دولة أن تبحث عن السبل الملائمة لحماية أمنها القومي، وخاصة حين تكون جارة لدولة تعيش واحدة من أسوأ وأعظم الأزمات في القرن الواحد والعشرين، وتسودها الفوضى والأوضاع المعيشية اللاإنسانية التي تفتح الأبواب أمام كل الموبقات والأخطار.

ولكن من نافلة القول أيضاً، أن على أي دولة تريد حماية أمنها القومي، أن تأخذ في الاعتبار أمرين؛ الأول هو الالتزام بالقانون الدولي، وبالدرجة الأولى عدم الاعتداء على سيادة الدول والشعوب الأخرى، والثاني هو البحث عن أساليب تؤمن حلولاً حقيقية، ولا تؤدي إلى تفاقم الأزمات والأخطار، على جيرانها وعليها.

إذا افترضنا أن كلاً من تركيا والعراق والأردن، ستقيم «مناطق آمنة» بالنسبة لها ضمن الأراضي السورية، وبعمق هو 30 كم، فإن طول حدودنا مع تركيا هو 909 كم، ومع العراق 599 كم، ومع الأردن 375 كم، ما يعني أن المساحة الإجمالية لتلك «المناطق الآمنة» المفترضة، هو (30 X 1883) ويساوي 56490 كم مربع، أي أكثر من 30% من إجمالي مساحة سورية! وإذا أضفنا إلى ذلك أن هنالك تقسيم أمر واقع قائم أساساً في سورية، فإن ذلك سيؤدي إلى تقسيم سورية وإنهائها بشكل كامل؛ فضمن الوضع الحالي، ودون الحديث عن «مناطق آمنة» مفترضة، فإن الأرض السورية تحتوي على سبع مناطق متميزة تقريباً؛ وهي: مناطق سيطرة الحكومة السورية، منطقة ادلب وجزء من محيطها حيث النصرة، مناطق الاحتلال التركي ومعها «الجيش الوطني»، مناطق الشمال الشرقي وضمنها الاحتلال الأمريكي، منطقة التنف وضمنها القواعد الأمريكية والبريطانية، مناطق الجنوب السوري بتبعياتها وتفاصيلها، والجولان السوري المحتل (إسرائيلياً).

عوداً على بدء، فإن أمام دول الجوار السوري التي تريد الحفاظ على أمنها بشكل قانوني وعملي، أداتان لا تالفة لهما. الأولى يمكن القول إنها إسعافية، والثانية استراتيجية. أما الأولى، فهي بالفعل إقامة «مناطق آمنة»، ولكن ليس على الأرض السورية، بل ضمن حدود تلك الدول التي ترى نفسها تحت التهديد، ولتكن هذه المناطق بعمق 30 كم، بل وبعمق 100 كم إن شاءت تلك الدول. قدرة أي دولة على تأمين قسم من أراضيها، وتحويله إلى مساحة آمنة ومراقبة بشكل ممتاز، هو أسهل بألف مرة من تأمين نفسها عبر التورط ضمن أرض دولة أخرى، خاصة وأن أنواع التهديدات التي يجري الحديث عنها، لا تتضمن نية أو قدرة أي طرف سوري على احتلال جزء من أراضي الدول المجاورة مثلاً. والحديث يتركز حول المخدرات والإرهاب.

فلتفكّر الأردن مثلاً منطقة عازلة في أراضيها الشمالية، وهي بالأصل أماكن ليست غزيرة الكثافة السكانية، مما يعني أن المهمة أسهل، ولتقطع أيدي شبكات تهريب المخدرات التي تشكل رافعة أساسية لعملية التهريب لا يمكن أن تكتمل دونها، وينتهي الخطر، على الأقل يقسمه الأعظم.

الأداة الثانية، الاستراتيجية، هي الانخراط الفعلي في الدفع نحو استقرار حقيقي في سورية عبر الحل السياسي الشامل على أساس القرار 2254. وهذا يتطلب القطع مع المشاريع الأمريكية-البريطانية والصهيونية في منطقتنا، وضمناً مشروع «خطوة مقابل خطوة» وما شاكله، فسورية ستبقى مكاناً خطراً لأهلها، ولجيرانها، ما دامت أزماتها مستمرة، وما دام الحل السياسي الشامل غائباً، والذي يشكل مخرجاً ليس لسورية فقط، بل ولكل دول الجوار. ولذا ليس مستغرباً أن الكيان الصهيوني وبينما يتلقى الضربات، يواصل سعيه المحموم لتثبيت أكتاف سورية في وضعها المتردي، ومنع أي احتمال لوقوفها مجدداً، ويساعده بذلك أعداء الحل السياسي في سورية، بمختلف أنماطهم وأشكالهم...

[09]

الصناعة والإنتاج في وادٍ..

والسياسات الحكومية في وادٍ آخر بالضد منها!

شؤون عربية ودولية

«أنت المشكلة!»
أصابع واشنطن نحو ننتيا هو

17

شؤون اقتصادية

حول مجموعة «بريكس»
مرة أخرى..

14

شؤون محلية

زيادة بتعرفة الطاقة الكهربائية
للفاعليات الاقتصادية

08

شؤون عمالية

النقابات والعمال استحقاقات
كبيرة وحراك ضعيف

02

تنظيم قوى العمال خطوة لا بد منها



إيجاد الحل لقضية تدني الأجور والرواتب، وتطبيق اتفاقيات منظمة العمل الدولية الخاصة بالحريات النقابية، والاعتراف بحق الإضراب، وضمان استقلالية النقابات، لن تكون باستجداء الحكومة أو حتى بالحوار أو من خلال تعديل القوانين، كما تروج وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل.

استردادها وتحريرها ممن يهيمن عليها.

النقابات في خطر

فالنقابات رغم ما يعتري عملها في الوقت الحالي، وتحولها إلى عبء على العمال وأداة بيد المتحكمين بها، إلا أنها يجب أن تبقى المظلة التي تجمع العمال، ومنبراً للدفاع عن مصالحهم. ومن خلال ترتيب بيتها من الداخل يمكن لها أن تلعب دوراً مهماً في بداية الحل، وفي مرحلة ما بعد الحل السياسي، لأنها تعبر عن مصالح الأغلبية المنهوبة التي باتت متحكمة بكامل مفاصل الاقتصاد والخدمات الأساسية من كهرباء ومحروقات وطاقة. هدف قوى الفساد اليوم، وقبل الوصول إلى مرحلة الحل السياسي، هو أن تحاول جاهدة تجميع عمل نقابات العمال وتحولها إلى مجرد جمعيات خيرية ومجالس، مهمتها عقد الاجتماعات فقط والتنظير على الطبقة العاملة، ليصل العمال إلى الانفضاض من حولها تمهيداً لتصفيتها نهائياً وتدميرها من الداخل. وبهذا يكونون قد جردوا العمال من فرصة تجميع قواهم مرة أخرى عبر ضرب المظلة التي تجمعهم. فالمعركة داخل التنظيم النقابي للمحافظة عليه لا تقل أهمية عن مواجهة قوى الفساد، وإن تعزيز مكانة النقابات ضرورة لكل العمال.

الحوار والنقاش ضروريان

فأولاً، لا بد للعمال من إيصال قادة نقابيين حقيقيين ليكونوا ممثلين عنهم وليس عليهم. وهذا يتطلب تنظيم صفوف العمال في أماكن العمل كافة، وتوعيتهم للمطالبة بحقوقهم المشروعة، وخوض الانتخابات النقابية مع كل سلبياتها الحالية، لأنها تكشف القناع عن البعض ممن يتربص بالعمال من داخل صفوفهم، وتشكل فرصة لفرز وإبراز القادة الحقيقيين ومواجهة تعسف أرباب العمل إزاء أدنى المطالب وحتى أكبرها. ومن خلال أحاديث العمال بعضهم لبعض، والمناقشات التي تجري فيما بينهم، يتلمسون الحلول لمشكلاتهم. وهذا يتوضّح من خلال العديد من الإضرابات التي تجري في بعض المعامل رغم كل ما يتعرض له العمال من تسريح أو عقوبات أو تهديدات أمنية من قبل رب العمل. بالتأكيد في الطرف الحالي الذي تعيشه البلاد لن يستطيع العمال العمل بحرية، خاصة أن المهام المفروضة عليهم كبيرة جداً، ولا تتناسب وقواهم في الوقت الحالي. ولكن مع انطلاقة الحل السياسي لازمة السورية، والذي لا مهرب منه، سيدد العمال أنفسهم في مواجهة عدوٍ منظم جداً متحكّم بمعيشتهم، ويجب عليهم أن يكونوا منظمين ضمن الحد الأدنى الذي يمكنهم من لعب دور حقيقي وفعال في منظماتهم النقابية، والعمل على

فالدستور عام 2012 نصّ على ضمان استقلالية النقابات وعلى حق الإضراب، ومع ذلك ضربت الحكومة بالدستور عرض الحائط، وسارت على منوال الدستور السابق، وجميع الأساليب السابقة من حوار واجتماعات تمت تجربتها خلال العقود الماضية، ولم تفض إلى نتيجة سوى المزيد من التعدي الحكومي على حقوق العمال قانونياً، عبر القانون رقم 17 لعام 2010، واقتصادياً من خلال تجميد الأجور، وتنظيماً ونقائياً من خلال السيطرة على نقابات العمال ومنعها من التعبير عن مصالح أعضائها، ومنعها من إجراء انتخابات حرة ونزيهة تضمن إيصال ممثلين حقيقيين عن العمال.

العمل اليومي الممل

الحلّ فقط بالتفاف العمال بعضهم حول بعض، ولم شملهم وخوض معركة النضال. أولاً، من خلال تجميع أنفسهم في أماكن العمل، وداخل المعامل والمنشآت، ثم ترميم منزلهم من الداخل، عبر تنظيف منظماتهم النقابية من الضعف الذي فرضته العقود السابقة والترهل الذي أصابها نتيجة تطبيق المادة الثامنة من الدستور السابق سيئة الصيت، والتي ما زالت تفعل فعلها نتيجة لقانون العطالة من جهة والتصبيح على الحريات من جهة أخرى.

بصراحة

■ محمد عادل اللحام



النقابات والعمال استحقاقات كبيرة وحراك ضعيف

ستبدأ المؤتمرات النقابية مع صدور العدد الجديد من «جريدة قاسيون»، ويسبقها التحضير للتقارير والمداخلات وغيرها من اللوازم في عقد المؤتمرات، ومن اللوازم المفترض وجودها لكي تعبر المؤتمرات حقيقة عن أوضاع الطبقة العاملة، وما تعانيه من أمور حياتية وعملية، تمكين الكوادر النقابية لأعضاء المؤتمر من التعبير الواضح والصريح عن تلك القضايا التي يعاني منها العمال، وفي مقدمتها: مستوى أجورهم المنخفضة التي تنعكس على مستوى المعيشة التي تسير نحو الأسوأ بتسارع كبير، دون التمكن من فرميتها أو إيقافها عند حد، وكذلك بحث أوضاع الشركات والمعامل من حيث أوضاعها الإنتاجية التي هي بأسوأ حالاتها بسبب نقص الكوادر العمالية والمواد الأولية وانقطاعات الكهرباء والنقص الشديد في المشتقات النفطية.

هذه القضايا التي تشغل بال معظم الكوادر النقابية القاعدية والمتوسطة ولكن لا يجدون السبيل أو الطريق نحو طرحها وانتزاعها، وليس ذلك فحسب بل إن تحقيق تلك القضايا مرهون بقضايا أخرى تحيط بالعمل النقابي تجعل إمكانية انتزاعها أمراً صعباً، وصعوبة الأمر تتجلى بعوامل عدة، منها العلاقة بين القيادات النقابية والقواعد العمالية في المعامل والمنشآت الإنتاجية والخدمية، حيث يشعر العمال، أو يعيشون بالأحرى، غربة حقيقية عن تنظيمهم النقابي. والمفترض أن تكون تلك العلاقة وثيقة تماماً باعتبار المصالح المشتركة والأوجاع المشتركة والجميع يخضعون أو يعيشون بأجور لا ترقى إلى مستوى سد الرمق.

في الآونة الأخيرة نشطت قيادة الاتحاد العام لنقابات العمال في التحضير والدعوة ومن ثم عقد العديد من ورشات العمل التي تحمل عناوين هامة وكذلك المحاور المطروحة للنقاش من المدعوين لهذه الورشات الحوارية وجلبهم من العاملين في المجال الاقتصادي الأكاديمي والمؤسساتي أيضاً ومعنى هذا الكلام أنهم مطلعين على تفاصيل التفاصيل في الوضع الاقتصادي وبالتالي الوضع المعيشي للطبقة العاملة بشكل خاص وعموم الشعب السوري بشكل عام ولكن معظم النتائج المترتبة على نهايات النقاش الذي دار لم تقل للطبقة العاملة كيف سيتحسن وضعها المعيشي وكيف ستتحسن أجورهم ارتباطاً بتغير الأسعار ولم يقولوا للعمال كيف ستقل المعامل في إنتاجها وهي القاعدة الأساسية التي يمكن للطبقة العاملة أن تحسن في وضعها المعيشي ولم يشيروا ولو إشارة إلى المصادر التي يمكن أن يرفعوا بها أجور العمال وهي مصادر معروفة للعمال ولعموم الشعب السوري يعني جيوب الفاسدين والناهبين الكبار طالما أن الموارد لدى الحكومة كما قالوا لنا معدومة.

هذه القضايا التي طرحت وهي قضايا هامة من جهة مصالح الطبقة العاملة هل ستكون عناوين للمؤتمرات النقابية من أجل الخروج بنتائج للمؤتمرات تعبر عن مصالح الطبقة العاملة وكذلك كيف ستصيغ المؤتمرات مواقفها وطرق نضالها بعيداً عن الخطب والشعارات التي عادة ما تقال في المؤتمرات.

المؤتمرات النقابية إلى أين؟



العمل هو أساس الحياة وجوهرها، والعمال هم إحدى الركائز الأساسية لاستمرار الحياة في المجتمعات وتقدمها. مع صدور هذا العدد، تكون قد انطلقت المؤتمرات السنوية المعتادة للنقابات العمالية في اتحاد عمال دمشق، التي تناقش فيها تقاريرها المقدمة أمام هذه المؤتمرات، ومن المفترض أن تكون قد شملت هموم ومشاكل الطبقة العاملة، على مختلف الصعد الاقتصادية والسياسية والنقابية، وفي مجال تقديم الخدمات الاجتماعية، وفي التشريعات.. من قوانين عمل نافذة وغيرها من القوانين، كقانون التأمينات الاجتماعية، وقانون التنظيم النقابي، وقضايا مهنية تتعلق بكل مهنة، إن كانت شاقة أو خطيرة، والأمن الصناعي والصحة والسلامة المهنية، والتي يتجاهلها أرباب العمل، سواء في الدولة أو في القطاع الخاص. أما القضايا الاقتصادية والمعيشية، فهي تبدأ بالقضية الأساسية للعمال، والتي ترتبط بحياة ومعيشة العمال ومستقبلهم ومستقبل أسرهم، ألا وهي الأجور.

■ نبيك عكام

أما نجاح هذه المؤتمرات من عدمه، فهو مرتبط بمدى تحقيقه لمصالح ومطالب العمال المختلفة، وفي المقدمة منها الأجور، التي يجب أن تؤمن مستوى معيشياً للعمال، يحقق فيه كرامته. وهذه إحدى أهم مبررات وجود النقابات التي ظهرت على أساسها، بما فيها توعية العمال بحقوقهم. إذاً، المؤتمرات العمالية السنوية - ونحن على أعتاب بداية دورة جديدة للاتحاد العام لنقابات العمال - هي محطات مراجعة وتقييم لما أنجزته النقابات، ووقفه مع الذات في هذه المرحلة الحرجة، لمعالجة السلبيات والنواقص لتلافيها، وتحتاج الحركة النقابية إلى بذل المزيد من العمل الدؤوب والمثابرة والمتابعة اليومية الميدانية لجميع قضايا العمل والعمال.

وعلى النقابات تمثيل العمال تمثيلاً حقيقياً، في الدفاع عنهم، وعن العمل، لحل كافة القضايا التي تواجههم في مكان العمل، والعمل على حلها، باعتبار أن النقابات العمالية هي

العمال في هذه المهن المتنوعة. إن استمرار الصمت اتجاه هذا الواقع الذي وصلت إليه الطبقة العاملة، وتبرير السياسات والإجراءات التي تمارسها الحكومة، له آثار وتداعيات وانعكاسات تشكل خطراً حقيقياً على استقرار المجتمع وأمنه الاجتماعي والاقتصادي، ويهدد مستقبل البلاد.

ويبقى السؤال قائماً:

هل تستطيع النقابات العمالية أن تطور أدوات عملها النقابي؟ وهل مطالبة الجهات المعنية من خلال الكتب والمذكرات كافية لوحدها أن تحقق ما يريده العاملون بأجر، وتعطي النقابات القدرة والفعل؟ لا أعتقد ذلك، فنحن بحاجة وضرورة ملحة إلى ترجمة ميدانية وإلى أفعال. العمل النقابي العمالي لا يعرف إلا العمل والنضال والكفاح.

الإرادة واستقلالية قرارها. في هذه المؤتمرات لكل نقابة لها مطالبها وأولوياتها، وهي الأقدر على التعبير عنها، حيث كل مهنة لها توصيفها وهمومها ومشاكلها، وتختلف عن المهن الأخرى، حسب طبيعة عملها والمخاطر التي تحيط بهذا العمل، ولها مطالبها ومسؤوليتها الخاصة بهذا الخصوص، وهذا يحتاج لخطط تضعها النقابات لاستمرار التواصل مع القواعد العمالية في أماكن عملها، لتوسيع قاعدتها وزيادة عدد أعضاء المنتسبين إليها، وبالأخص منهم، عمال القطاع الخاص الذين أصبحوا أكثر عدداً بعد تدمير قطاع الدولة. وهذه الخصوصية تلتقي مع الهدف العام وكفاح الحركة النقابية العام، فالعمل النقابي يقوم على مجموعة تلك المطالب والمصالح والحقوق لهؤلاء

وخاصة عمال القطاع الخاص، وتحسين ظروف وشروط العمل، بما يتوافق مع معايير العمل اللائق. إن تحقيق التوازن في علاقات العمل بين العمال وأرباب العمل، يتطلب من النقابات تبديل تلك الأساليب والأشكال المتبعة التي تعتمد في جوهرها على إيداع المذكرات والكتب والانتظار، ثم الانتظار الذي ما زال سيد الموقف لدى النقابات. إن أشكال الكفاح وأدواته معروفة لدى العمال والنقابيين المناضلين، وهي تساهم في تطور المجتمع ورفع وعي الطبقة العاملة، ويعزز قوة الحركة النقابية، ويطور قدرتها على التأثير في النضال الذي يلي مصالح وقضايا العمال، بما يؤمن كرامتهم في العمل. حيث ما زالت لديها الفرصة. فهل تستطيع فعل ذلك؟ وهي تستطيع إذا امتلكت

صوت وممثل العمال، ويجب أن تقوم بكافة أشكال الضغط على أرباب العمل، سواء الدولة أو غيرها، بكل الأدوات النضالية، من أجل تحصيل حقوق العمال، بما فيها حق الإضراب. واليوم، عبر هذه المؤتمرات، هل ستظهر قوة النقابات الرادعة لقوى النهب والفساد، ولهذه السياسات الاقتصادية التي تمضي فيها الحكومة، الضاربة عرض الحائط بمصالح أكثر من 90% من الشعب السوري. واتخاذ ذلك الموقف الذي لا لبس فيه اتجاه قضايا وحقوق الطبقة العاملة المتعلقة بالأجور والرواتب، والمشاكل في بيئة العمل، من الأمن الصناعي والسلامة والصحة المهنية، والحق بالرعاية الصحية، والتأمين الصحي، والحماية الاجتماعية، بتشمل كافة العمال بمظلة التأمينات الاجتماعية،

الطبقة العاملة



بريطانيا- إضراب عمال حوض بناء السفن في كلايد

أكدت النقابة العمالية الرائدة في اسكتلندا، يوم الاثنين 15 كانون ثاني، أن الإضراب الذي شارك فيه أكثر من 30 عضواً في كلايد قد تم إلغاؤه بعد تحقيق فوز كبير في زيادة الأجور. حصل العاملون لدى شركة CBL ومقرها في أحواض بناء السفن في كلايد على زيادة في الأجور قدرها 3,05 جنيه إسترليني في الساعة. وهذا يعني أن العمال حصلوا على زيادة في الأجور تصل إلى 22,8% على الأقل بحلول شهر حزيران، وقال الأمين العام لاتحاد النقابات: لقد حقق عمال CBL نصراً كبيراً. دعونا نتذكر أنه فقط بسبب استعداد أعضائنا للقيام بالإضراب، عادت الشركة إلى الطاولة بعرض محسن، يسعدنا أن العام الجديد قد بدأ بالنسبة للقوى العاملة في CBL بصفحة أجر مضمونة، توفر وظائف وأجوراً وظروفاً أفضل.



كندا العمال المدنيون يضربون عن العمل في القواعد العسكرية

توقف عن العمل 500 عامل في عدة قواعد عسكرية، يوم الاثنين 14 كانون ثاني، وقالت نقابته في بيان صحفي: إن ما يقرب من 500 عامل مدني في القواعد العسكرية في أونتاريو وكيبك، نظمو اعتصاماً يوم الاثنين، بعد انهيار المفاوضات الجماعية حول قضية الأجور الأسبوع الماضي. وقالت النقابة: إنها تضغط من أجل «جدول أجور وطني عادل» وشارك في الإضراب العمال في قواعد بيناواوا وكينغستون وفالكارتييه ومونتريال سانت جان وباجونفيل، إلى جانب الموظفين الآخرين في أوتاوا، الذين يقدمون البرامج من خلال الخدمات اللوجستية والرعاية الاجتماعية للقوات الكندية. ووفقاً لاتحاد عمال الدفاع الوطني، فإن المضربين يعملون في مجالات خدمات الطعام والترفيه، إلى جانب تقديم خدمات الدعم، مثل: التخطيط المالي، والمساعدة في التأمين على الحياة والعجز.



نيوزيلندا- يستعد العمال النقابيون للإضراب في ساوث بورت

أصدر الاتحاد البحري النيوزيلندي بياناً يوم الثلاثاء 16 كانون ثاني، يفيد بأن العمال في شركة ساوث بورت في بلاف هاربور سيبدأون إضراباً لمدة ثلاثة أيام، بعد انهيار مفاوضات الأجور، حيث رفضت النقابة عرض الراتب المقدم من الإدارة، وقالت: «لن يقدم صاحب العمل زيادة الأجور على أساس مؤشر أسعار المستهلك، حيث تكاليف المعيشة في المنطقة ارتفعت أعلى من مؤشر أسعار المستهلكين، وهو أمر غير مقبول للعمال. وقال سكرتير النقابة: إن هذا الإجراء جاء بعد أن صوت الأعضاء بأغلبية ساحقة لصالح الإضراب. وأضاف: «نحن على استعداد لاستئناف المفاوضات في أي وقت، لكننا بحاجة إلى عرض واقعي من الشركة نأمل أن يأتي إلى الطاولة باقتراح أفضل يعكس قيمة عملنا.»



أيرلندا الشمالية- إضراب عمال القطاع العام

قامت النقابات في أيرلندا الشمالية، والتي تمثل 150 ألف عامل في القطاع العام بإضراب عام عن العمل لمدة يوم واحد، يوم الخميس 18 كانون ثاني، وقالت النقابات: إن هذا التحرك الإضرابي قد يكون أكبر إضراب في تاريخ أيرلندا الشمالية، وذلك نتيجة انخفاض الأجور بشكل حاد للعاملين في القطاع العام، على مدى العامين الماضيين، بسبب ارتفاع التضخم وأزمة ميزانية الحكومة. وتشير البيانات الرسمية إلى أن معدل التضخم وصل إلى 9%، وهذا يعني أن القيمة الحقيقية لأجورهم قد انخفضت. ولم يحصل العاملون على زيادة في الراتب منذ ما يقرب من ثلاث سنوات، حيث استمروا في الاعتراض على العروض الأقل من التضخم.

عندما يكون رب العمل متغطرساً...



الباحثون عن فرص عمل في ازدياد مستمر، وخاصةً بين فئة الشباب، بسبب الأزمة الاقتصادية الحادة التي تعصف باقتصادنا الوطني منذ سنوات ما قبل الأزمة. وهي مستمرة بتسارع كلما اشتد النهب والفساد الكبيران المدعومان بسياسات حكومية تجعل تأثيرهما كبيراً على حياة 90% من الشعب السوري، فقراً وتهميشاً وجوعاً وفلته في فرص العمل. حيث الأخيرة تجعل المنافسة بين طالبي العمل على أشدها، ولا يهّم حجم التنافس التي يمكن أن يقدمها العمال لأرباب العمل ما دامت النتيجة الحصول على فرصة عمل، حيث يتيح قانون العمل رقم 17 لأرباب العمل فرض شروطهم وتحديد مطالبهم من العمال الراغبين بالعمل على أساس مبدأ «العقد شريعة المتعاقدين».

لا شك أن مراد كل باحث عن فرصة عمل، وخاصةً الفئة الشبابية، في ظل الأزمة الاقتصادية القاسية المفروضة بالإجبار، أن يحصل على بيئة عمل مريحة نوعاً ما، حتى ولو واجهته فيها بعض الصعوبات والمشاكل.

دعاء دادو

وكقول أحد الأبناء «خلقنا وبتمّي جرة ذهب».

فمهمة «البغجاتي أي الحلواني» التي شملت كافة أنحاء مدينة دمشق اليوم باسمها العريق - ظهرت بـ «زّي جديد» على قياس التوسع الحاصل في هذه المهنة، وهي بحاجة لمزيد من العمال للعمل في هذه المهنة المتشعبة والمتنوعة.

وأحد مظاهر غطرسة «الزّي الجديد» كما نقله لنا أحد العاملين، هو اتّباع ربّ العمل لمبدأ «فرق تسد» بين العمال لضمان السيطرة المطلوبة على سير العمل، واتخاذ ربّ العمل من الفتنة قطعة حلوى يرمي بها إلى فم أكثر العمال حاجة، ليخلق جواً ممزوجاً بالمشاحنات والكره والفوضى بين العمال، مستعيناً بكل عبقريته السامة في زعزعة الثقة بينهم تحت مسمى «مكافأة»، لسدّ ثغرات قليلة من تكاليف المعيشة الباهظة.

عدا عن ذلك، فإنّ الأجور المعطاة تُعتبر من الأجور التي لا بأس بها مقارنةً مع أجور القطاع الخاص بشكل عام، إلا أنّ الجهد

فمن الطبيعي أن تتواجد بعض الصعوبات في أي بيئة عمل، ولكن عندما تتجاوز الصعوبات بعض الخطوط الحمراء تصبح بيئة العمل خارجة عن الحدود الطبيعية، وتفقد جزءاً من الراحة النسبية التي ينشدها العمال.

غطرسة أرباب العمل

الوضع الاقتصادي المزري والمنحدر بسرعة نحو الهاوية الذي وصلت إليه البلاد اليوم بسبب طمع وجشع أصحاب النفوس الضعيفة والمستغلين للآزمات الاقتصادية وما تخلفه من آثار جانبية، كحاجة الأفراد المسحوقين لدخولهم لسوق العمل بقطاعه الخاص، بمهنة مختلفة لكون أجوره أعلى من أجور القطاع العام، خاصة أصحاب المهن العريقة «ذوي الأسماء الكبيرة المعروفة في البلاد من أصحاب المهن التاريخية» والمهيممة على السوق السائدة، والتي استغلت هذه الأزمة وجعلت منها سلماً سهلاً يصعد عليه أبناءهم،

المبذول من العمال لا يتناسب بتاتاً مع الأجور المعطاة لهم، خاصة في أوقات الأعياد والمناسبات التي تحتاج لبذل جهد مضاعف من العمال والبقاء لفترات أطول قد تجاوزت في بعض الأحيان ولبعض العمال الـ 12 ساعة عمل دون رحمة أو شفقة، وبمكافأة «حبة تحت اللسان» في نهاية يومهم الشاق. إضافة لذلك، فإنّ أجور العمل المسائي خالفت العرف في قانون العمل، لأنها تساوت مع أجور العمل الصباحي. ومع كل هذا وذاك، فإنّ الطاعة العمياء هي القانون الوحيد الذي يجب الالتزام به، ليضمن العامل بقاءه وعدم تسريحه الإجمالي بأي شكل من الأشكال المتبعة المترافقة بالإهانة، ولو كانت هذه الطاعة بأمر لا تتناسب مع أخلاق ومبادئ المهنة كأني عامل آخر في قطاع خاص مماثل. فيمكن لأي عامل أن يكون الطفل الوديع، وقد تغفّر أخطاؤه كلها لمجرد أنه أطاع نرجسية «الزّي الجديد» متجاوزاً لتحقيق رغباته حدود الإنسانية والأخلاق بين العمال، ليتناول على عامل آخر ويشتمه بالألفاظ النابية ويضربه لينال شرف محبة ربّ العمل الذي أخذ يقهقه ضاحكاً بخبث، باحاً سماً نظراته الممزوجة بتقلب مزاجه كالأفعى المنتصرة على فريستها حين تمّ طرده من العمل.

مستثمرون ولكن!!

حال «الزّي الجديد» كحال أي رأسمالي يريد توسيع رقعة عمله وزيادة نفوذه وعدد شركائه بأي شكل من أشكال الترغيب، ومد يد العون لهم مستقوياً باستناد سلّمه على حائط متين، أساسه جرة الذهب المخلوقة أصولاً في فمه، والتي يتمكن من خلالها من فرض شروطه على من يريد الدخول معه في دهاليز الشراكة

المهنية. علاوة على ذلك، فإنّ حبّ «الزّي الجديد» لجني الكثير والكثير من الأموال وتعبئة جيوبه لم تسمح له بوضع ثقته بأي مستثمر حتى وإن كان هناك عقد استثمار بينهم يضمن حقّه من الطرف الآخر «المستثمر».

فذلك لجأ لأساليب ملتوية لا أخلاقية متجاوزاً صلاحياته متبعاً أسلوبه الفظ الذي قام باتّباعه بين عماله، محاولاً نشر الفتن وجذب عمال المستثمرين لديه ولصفه - بإغراءاته الوضعية تحت مسمى «المكافأة شهرية» - حيث تتناسب هذه المكافأة حسب قوله طرداً مع تجاوب بعضهم مع الألاعب التي تكون سائدة بين أطراف الشركة الواحدة ليحوز بالنهاية على الحصة الأكبر من الأرباح والعدد الأكبر من العمال الذين استرجعهم لصفه تحت ضغط حاجتهم، وكما يقول المثل «فخار يكسر بعضه» بين الشركاء.

لقد انعكست هذه الأساليب الوضعية سلباً بتشويه الاسم العريق الذي أخذ وقتاً طويلاً وعمراً مديداً من الآباء وربما الأجداد، حتى تكون الاسم المهني لصناعة الحلواني أو «البغجاتي».

وأخيراً وليس آخراً، هذه الأساليب المتبعة هي أساليب شاذة عن العرف في بيئة العمل، وبالأكيد فإنها لا تمثل الشريحة الكبرى من القطاع الخاص، إلا أنها لم توجد إلا لدى رأسماليين ضعاف النفوس - منعدمي المبادئ والأخلاق، عبدة القرش، المتكبرين أصحاب كلمة «أنا فلان ابن فلان»...

وفي النهاية لم تعد لقمة عيش العامل الذي يعيش في هذه البيئة مغمسة بالدم فقط، بل أصبحت غارقة بدمه وإهانتته، متشرّبة باستعباده واستغلاله من قبل كبار أرباب العمل.

الباحثون عن فرص عمل في ازدياد مستمر وخاصة بين فئة الشباب بسبب الأزمة الاقتصادية الحادة التي تعصف باقتصادنا الوطني

حول جريمة قتل 11 مدنياً في السويداء.. بينهم طفلتان...



لم تصدر حتى اللحظة تصريحات رسمية أردنية حول جريمة القصف بالطيران التي راح ضحيتها 11 مدنياً، بينهم أطفال ونساء يوم الخميس الماضي 2024/01/18، على منزل في قرية عرمان ضمن محافظة السويداء جنوب سورية. والأدهى من ذلك، أنه لم تصدر أيضاً أي تصريحات رسمية سورية تدين الجريمة... فما هو السياق وما هي الأهداف؟

قاسيون - المحرر السياسي

ليست المرة الأولى

عملية القصف هذه - التي تجمع مصادر عديدة على أن الأردن تقف وراءها - ليست الأولى، وإن كانت الأكثر فداحة وإجراماً من نوعها حتى الآن.

ضحايا القصف الأخير، معظمهم من عائلة واحدة، بينهم طفلتان لم تتجاوزا الخامسة، والأسماء التي تم توثيقها هي: نزيه صالح الحلبي، إقبال حسين الحلبي، روزا الحلبي «80 عاماً»، تركي صالح الحلبي، فاتن سعيد أبو شاهين، الطفلتان فرح وديما تركي الحلبي. عمر سلمان طلب، ووالدته عطا زين الدين، وعمته اتحاد جادو طلب.

خلال الأشهر القليلة الماضية، تم تسجيل ما لا يقل عن ثلاث عمليات قصف في الجنوب السوري بحجة مكافحة تهريب المخدرات، بعضها اعترفت القوات المسلحة الأردنية بأنها هي المسؤولة عنها. الهدف المعلن كان القضاء على تجار مخدرات يشاركون بتصنيعها أو بتهريبها إلى الأردن، وعبره نحو الخليج العربي ودول أخرى حول العالم، وخاصة مادة الكبتاغون.

الذريعة والحلول الحقيقية

من حيث المبدأ، فإن عمليات القصف التي تقوم بها الأردن، ووفقاً للقانون الدولي، هي اعتداء على سورية وعلى الشعب السوري، أياً تكن الحجة التي يتم تغليف الاعتداء بها، ومن حيث الذريعة، فإن عمليات القصف هذه،

إذا افترضنا أنها تستهدف فعلاً تجار المخدرات ومهربيه ومصنعيه «والواقع يقول غير ذلك تماماً، وخاصة أن الضحايا الأساسيين هم من الأطفال والنساء»، فإنها لن تحقق الهدف المعلن.

تحقيق هدف التخلص من خطر المخدرات بالنسبة للأردن، يمكن أن يتم بأداتين فقط لا غير، الأولى: أداة إسعافية طارئة، والثانية:

جذرية تحل المشكلة بشكل مستدام.

أما الأولى، فهي أن تنشئ الأردن منطقة أمنة في أراضيها، ولتكن 30 كم ولتكن 100 كم إن شاءت. هذا الأمر «عملياً» سيكون أيسر لها وأوفر، وسيكون ضمن معايير القانون الدولي، وسيكون بعيداً عن المغامرات الحمقاء داخل الأراضي السورية التي لن تضر الشعب السوري وحده، بل ستجر الأردن إلى مزيد من التوترات والمشكلات، فوق تلك التي يعانيناها أصلاً.

عملية تهريب المخدرات، وكما هو معروف لكل متابع للظاهرة في أي مكان من العالم، لا يمكن أن تتم من طرف واحد من حدود دولة ما... بل تحتاج إلى متعاونين وشبكات ضمن الدولة الهدف، وتحتاج إلى شبكات أوسع ضمن «دول العبور». والأردن، وفقاً لما تقوله هي نفسها، هي بالدرجة الأولى دولة عبور للمخدرات التي يجري إنتاجها وتهريبها من سورية.

ولذا، فإن القضاء على شبكات المخدرات ضمن الطرف الأردني، كفيل وحده بقطع الصلة وحل المسألة، أو على الأقل حل الجزء الأعظم منها. أما الحل المستدام الجذري للمسألة، فهو أن تساهم الأردن مساهمة فعالة في الدفع نحو

الحل السياسي في سورية، وهذا يتطلب أن تكف عن التماهي مع المخططات الغربية وخاصة الأمريكية و«الإسرائيلية» تجاه سورية والسوريين. يكفي أن نذكر بأن السلطات الأردنية لعبت دوراً محورياً (إعلامياً) على الأقل، في الترويج لبضائع غربية من نوع «الناتو العربي»، «خط الغاز العربي»، و«خطوة مقابل خطوة». وعليها بالمقابل أن تساعد بالدفع باتجاه الحل الحقيقي للأزمة السورية عبر القرار 2254، وبالتعاون مع الدول والجهات التي تسعى فعلاً باتجاه الحل، لا تلك التي تسعى باتجاه التقسيم والخراب في مجمل المنطقة، والتي يأتي على رأسها الأمريكي والبريطاني والصهيوني.

السياق الحقيقي

القول: إن هذه الغارات والهجمات، هدفها محاربة الإتجار بالمخدرات، هو ذريعة لا تمت للأهداف الحقيقية بصلة، لا بالمعنى النظري ولا بالتطبيق العملي. فكما أشرنا سابقاً، عملية إنهاء تهريب المخدرات من سورية إلى الأردن لا يمكن أن تتم دون القضاء على شبكات التهريب في الأردن نفسها بالدرجة الأولى، وكذلك فمن ناحية التطبيق العملي، يظهر جلياً أن «أثمن» الأهداف التي تمكنت الأردن من الوصول إليها بضرراتها، هو تاجر من الدرجة الثالثة أو الرابعة حتى، بمقابل أنها تورطت بجريمة موصوفة قانونياً وإنسانياً، تتضمن قتلاً للأطفال والنساء، ولمدنيين من الرجال لا علاقة لهم لا من قريب ولا من بعيد بموضوع المخدرات، ولعل سوء أحوالهم المعيشية أحد أبرز أوراق براءتهم من الاتهام، ناهيك عن معرفة أهل بلدكم بهم وبنظافة كفهم وسيرتهم. ما يكشف السياق الحقيقي أكثر، هو تصريحات أدلى بها بعض المتحدثين غير الرسميين على الإعلام الأردني، والذين طالبوا الجيش الأردني بدخول الأراضي السورية لإنشاء منطقة عازلة بعمق 30 كم، وبذريعة حماية

الأردن من المخدرات. إذا تركنا جانباً الذرائع المتعلقة ب«الحرب على المخدرات»، والتي يجري استخدامها هذه الأيام غربياً بالطريقة نفسها التي استخدمت بها «الحرب على الإرهاب»، فإن السياق الفعلي هو المخطط الغربي المسمى «خطوة مقابل خطوة».

هذا المخطط، والذي ليس مصادفة أن الأردن كانت بين المروجين له إعلامياً، هو استكمال للشعار الذي رفعه الغربيون، بدءاً بالبريطانيين، منذ 2016، والقائل بأن المطلوب هو «تغيير سلوك النظام». ليس المطلوب حلاً سياسياً في سورية يوحدنا ويخرج القوات الأجنبية منها، ويأخذها نحو الاستقرار. بل المطلوب هو «تغيير سلوك النظام»، والذي سبق أن عالجت قاسيون معناه في عدة مقالات سابقة.

وإذا، جوهر المسألة هو تكريس حالة تقسيم الأمر الواقع وتعميقها، مقابل ترسيم مناطق النفوذ القائمة والقائمين عليها، وتأمين مخرج لهم من التغيير السياسي. أي الوصول بسورية إلى حالة تفتتت نهائي بالتوازي مع إزاحتها بشكل نهائي عن تموضعها التاريخي المعادي للكيان الصهيوني... هذا هو جوهر المسألة. هل سيتمكن أصحاب هذا المشروع من المضي فيه إلى النهاية؟ موازين القوى تقول: لا، وإرادة الشعب السوري تقول: لا. يبقى أن الفاصل الزمني بين اللعب بهذه المشاريع وبين الوصول إلى الحل الحقيقي عبر تطبيق كامل للقرار 2254، وللاسف، يمكن أن يحمل معه مزيداً من الآلام والدماء في مناطق مختلفة من سورية... وهذا الأمر، كما كل أمور الأزمة السورية، يعيد التأكيد على أن الوقت السوري من دم، وأن البدء الفوري بعملية التغيير الجذري الشامل هو حبل النجاة الوحيد للسوريين لسورية، ولدول الجوار التي تريد فعلاً حفظ أمنها، عدا الكيان الصهيوني الذي يمثل استقرار سورية بالنسبة له خطراً سيفعل كل ما في وسعه ضد تحقيقه...

إذا تركنا جانباً
الذرائع المتعلقة
ب«الحرب على
المخدرات» فإن
السياق الفعلي
هو المخطط
الغربي المسمى
«خطوة مقابل
خطوة»

أمريكا تشعل البحر الأحمر وأوروبا تحمل وزر النار!



نشرت قاسيون في موقعها الإلكتروني، يوم 12 من الجاري، مقالاً بعنوان: «هل أوروبا هي المستهدف الأساسي من عدوان الأنجلوساكسون على اليمن؟»، وذلك في اليوم التالي مباشرة لذلك العدوان. يوم السبت، 2024/01/20، نشرت «وول ستريت جورنال» مقالاً تقدم فيما يلي ترجمته، ويؤكد ما ذهبت إليه قاسيون، من أن النية الأمريكية تجاه الأزمة التي أشعلتها في المنطقة، والتي يعتبر قصفها لليمن آخر فصولها، أبعث بكثير مما يتدعون به بخصوص حماية الملاحة البحرية.

■ بول هانون ترجمة: اوديت الحسين

وتبين المقالة، أن تحمل أوروبا لعبء الأزمة ليس مجرد «عرض جانبي» مزعج، بل قد يكون فصلاً جديداً فيما يخططه الأمريكيون لأوروبا منذ بدء الحرب في أوكرانيا على أقل تقدير. يمكننا أيضاً في الختام أن نلاحظ رأي «المستشارين» الأمريكيين الذين قللوا من خطورة هذه الأزمة على أوروبا، لأن هناك «بدائل أخرى في العالم» وهي بالذات بدائلهم هم، أي البدائل الأمريكية التي من شأنها تكبير أوروبا بشكل إضافي من جانب واشنطن.

فيما يلي أبرز ما جاء في المقال:

للمرة الثانية خلال ثلاث سنوات، يهدد الصراع في المنطقة الجارة لأوروبا بأضعاف اقتصاد أوروبا المتعثر بالفعل، بينما تراقب الولايات المتحدة الأكثر قوة ما يحدث من مسافة أكثر أماناً. هذه المرة، أدت الهجمات التي شنها اليمينيون الحوثيون ضد السفن المتجهة إلى «إسرائيل»، وقيام الأمريكيين بتوتير المنطقة على إثر ذلك، إلى إقناع المزيد من شركات النقل باختيار رحلة أكثر أماناً، رغم كونها أطول وأكثر تكلفة، حول إفريقيا عبر رأس الرجاء الصالح.

يؤدي هذا التغيير في مسار السفن إلى رفع تكاليف الشحن وإلى إغلاق الشركات بشأن نفاد المخزون. توقفت بعض المصانع عن العمل لعدم توفر المدخلات اللازمة، وهناك مصانع غيرها مهددة بالتوقف. يعتقد الاقتصاديون أن انخفاض التضخم الذي تمتعت به أوروبا نهاية العام الماضي يمكن أن يتباطأ، مما يعيق التخفيض المحتمل في أسعار الفائدة الرئيسية. علقت أنا بواتا، كبيرة الاقتصاديين في شركة Allianz Trade: «من الواضح أن هذا

أحد المخاطر التخيفية للنمو، والتصعيدية للتضخم» نتحدث هنا عن خطر الركود».

من الممكن أن يؤدي التوتر الجيوسياسي الأخير إلى ترسيخ عدم الكفاف المتزايد بين أوروبا والولايات المتحدة. تمكنت الولايات المتحدة من الخروج من الأزمة الأكثر قوة التي أدت لها الحرب في أوكرانيا لكونها منتج كبير للطاقة. ورغم أن بعض الواردات إلى الولايات المتحدة تمر عبر قناة السويس، فإن حصتها صغيرة نسبياً، كما يوفر المحيط الهادئ طريقاً بديلاً للشحنات التي تخرج من آسيا.

في الوقت الحالي، تعتبر الانقطاعات في سلاسل التوريد متواضعة إذا ما قارناها بالإغلاقات واسعة النطاق التي شهدناها في عامي 2020 و2021، ومن المرجح أن يكون تأثيرها الاقتصادي أصغر نسبياً. لقد تعلمت الشركات أيضاً درساً من الانقطاعات أثناء جائحة كوفيد - 19، ولديها اليوم مخزونات أكبر مما كانت عليه في ذلك الوقت.

وفقاً لرئيس شركة إيكيا، جيسبر برودين، الصراع في البحر الأحمر أدى إلى إطالة طرق الشحن بنحو 10 أيام أو أكثر، وأضاف في المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس: «الفرق الكبير في الوقت الحالي هو أننا تعافينا بعد الوباء، وهذا يعني أن مخزوننا في مستودعاتنا في حالة جيدة». وقالت شركة بيبكو لتجارة التجزئة، بأن الصراع في البحر الأحمر كان له تأثير محدود على توافر المنتج، لكنه قد يضر بالإمدادات في الأشهر المقبلة إذا استمر. وقد يؤدي استمرار الوضع إلى ارتفاع أسعار الشحن وتأخير المهل الزمنية للحاويات.

لكن في أعقاب جائحة عالمية، وأكبر حرب أوروبية منذ ثمانية عقود، فإن تصعيد الصراع الذي بدأ في غزة في أوائل أكتوبر، هو تدبير

بأن أفاق الاقتصاد العالمي تتشكل بشكل متزايد من خلال التطورات. بعيداً عن تحكّم صانعي السياسات الاقتصادية.

تحمل السفن التي تقطع البحر الأحمر حوالي 40% من البضائع التي يتم تبادلها بين أوروبا وآسيا. في الأسبوع الماضي، قالت تيسلا: إن التأخير في تسليم المكونات بسبب تغيير مسار السفن سيجبرها على تعليق الإنتاج في مصنعها الكبير الوحيد في أوروبا، الواقع خارج برلين. قالت الشركة الصينية السويدية لصناعة السيارات فولفو، بأن غلب التروس اللازمة لبناء سيارات الاحتراق التقليدية في مصنعها في بلجيكا قد تأخرت، مما اضطر الشركة إلى وقف الإنتاج لمدة ثلاثة أيام.

وقالت شركة فولكس فاجن، أكبر شركة لصناعة السيارات في أوروبا من حيث المبيعات: إن مصانعها لم تتأثر، لكنها تواصل مراقبة الوضع، وهي على اتصال وثيق مع مورديها. لكن الشركة اعترفت بأن هناك شحنات قد تم إعادة توجيهها، ما تسبب في بعض التأخير.

تشير تقديرات أكسفورد إيكونوميكس Oxford Economics إلى أن السفينة التي تسافر بسرعة 16,5 عقدة من تايوان إلى هولندا عبر البحر الأحمر وقناة السويس، تستغرق حوالي 25 يوماً ونصف لاستكمال الرحلة. ترتفع هذه الفترة إلى حوالي 34 يوماً إذا تم تحويل الرحلة حول القارة الإفريقية.

يؤدي وقت السفر الإضافي إلى تقليل القدرة السنوية لكل سفينة، ويمكن أن يكون له تأثير غير مباشر على تكاليف الشحن على الطرق الأخرى، بما في ذلك تلك بين آسيا والولايات المتحدة. وفقاً لمؤشر Freightos Baltic، فإن متوسط تكلفة نقل البضائع في حاوية تعبر الكرة الأرضية قد تضاعف في الفترة بين 22 ديسمبر/كانون الأول و12 يناير/كانون الثاني. وقد تطول هذه الأوقات أكثر، إذا اضطرت السفن المحولة إلى الانتظار للحصول على وقود إضافي لإكمال رحلاتها غير المحسوبة في الموانئ الإفريقية المكتظة. بالنسبة لأوروبا، فإن تأثير الأزمة سوف يعتمد إلى حد كبير على مدى ومدة الاضطراب. تشير تقديرات خبراء الاقتصاد في شركة Allianz Trade إلى أن مضاعفة تكاليف الشحن على

مدى أكثر من ثلاثة أشهر، من الممكن أن ترتفع معدل التضخم في منطقة اليورو بمقدار ثلاثة أرباع نقطة مئوية، وتخفض النمو الاقتصادي بنحو نقطة مئوية. ومع ضعف اقتصاد منطقة اليورو بالفعل، فقد يدفعه ذلك إلى الانكماش خلال عام 2024. وقال باولو جنتيلوني، كبير المسؤولين الاقتصاديين في الاتحاد الأوروبي: إن الوضع في البحر الأحمر «يجب مراقبته عن كثب» لأنه قد يتسبب في انتعاش أسعار الطاقة والتضخم.

لكن البعض قلل من تأثيرها، مثل: ماتياس زينك، الرئيس التنفيذي لشركة Schaeffler Automotive Technologies: «لقد تأثرنا بالأزمة لكن الأمر تحت السيطرة. ربما يكون السبب أن لدينا الآن الكثير من الخبرة والمرونة للاستجابة لهذه الأزمات».

وقالت الشركة الفرنسية الأمريكية الإيطالية المصنعة لسيارات فيات وبيجو وجيب Stellantis: إنها تعوّض التأخير في إعادة توجيه السفن «باستخدام بعض حلول الشحن الجوي المحدودة»، مضيفاً: أن التأخير «لم يكن له أي تأثير تقريباً على التصنيع حتى الآن».

قال باتريك ليبرهوف، المستشار لدى Inverto، وهي وحدة تابعة لـ «مجموعة بوسطن الاستشارية»: إن الأزمات الماضية جعلت الشركات أكثر استعداداً لمواجهة الصدمات المفاجئة. وأضاف، أن العديد من الشركات استثمرت في تكنولوجيا المعلومات للحصول على رؤية أفضل لسلاسل التوريد الخاصة بها، ومن أجل الاقتراب من مورديها الرئيسيين أكثر.

بالإضافة إلى زيادة الاستعداد لدى الشركات، تختلف البيئة الاقتصادية أيضاً عما كانت عليه أثناء الوباء. فالأزمة الحالية «محلية» ولا تشمل كامل أنحاء العالم، مما يترك للموردين المزيد من البدائل، وتمتلك العديد من الشركات الآن مخزونات أكبر مما كانت عليه قبل تفشي الوباء. وفي أوروبا، أدى ضعف الطلب الاستهلاكي إلى تغطية هذه المسألة.

وقد أضاف ليبرهوف: «إن البحر الأحمر، لا بشكل خطورة على التجارة العالمية كما كانت الأحداث العالمية قبل بضع سنوات».

بالإضافة إلى زيادة الاستعداد لدى الشركات تختلف البيئة الاقتصادية أيضاً عما كانت عليه أثناء الوباء

إثيوبيا الحبيسة والطرق الوعرة إلى البحر



لبلاذ الحبيسة، مشيراً إلى «أنها ستحصل على هذا الحق بالقوة أو بوسائل أخرى». قضية المنفذ البحري تشبه إلى حد ما الدعاية الإثيوبية حول سد النهضة وارتباطه بالمصلحة الوطنية، ويبدو أن الأزمة العميقة التي يعيشها البلد الإفريقي الضخم، تفرض عليه البحث عن مخرج، لكن خيار إثيوبيا في هذه اللحظة الدقيقة في عقد اتفاقية من هذا النوع والاعتراف بإقليم انفصالي، وبالتالي تقسيم الصومال ورفع درجات التوتر بالمنطقة، سيأتي بنتائج عكسية على إثيوبيا نفسها، ويمكن أن يشير إلى أصابع خفية ربما لعبت دوراً في دفع أديس أبابا بهذا الاتجاه! فكانت الأخيرة وقعت عام 2017 اتفاقاً ثلاثياً مع أرض الصومال وشركة موانئ دبي العالمية لتشغيل وتطوير ميناء بربرة ذاته، على أن تحصل الإمارات على قاعدة عسكرية في المنطقة، لكن إثيوبيا انسحبت في ذلك الوقت بسبب مصاعب لوجستية من الإيفاء بتعهداتها، ما دفع باحثين إلى طرح تساؤلات، حول مصادر تمويل الاتفاقية الحالية، وخصوصاً في ظل تخلف إثيوبيا عن سداد ديونها.

لا شك أن شكل تطور الأمور في الأيام اللاحقة سيكشف كثيراً من التفاصيل، لكن تظل لحظة إعلان الخطوة مؤشراً مهماً على أن أطرافاً من خارج الإقليم تسعى إلى رفع درجة التوتر في باب المندب ومنطقة القرن الإفريقي ما يعني التأثير على ضفتي البحر الأحمر، وخصوصاً مصر، التي تتأثر بشكل مباشر، نظراً إلى أن تطورات من هذا النمط ستكون عامل ضغط إضافي على حدودها الجنوبية، ورغم أن الدور الإماراتي كان حاضراً في «أرض الصومال» منذ سنوات، لكن لا يمكن النظر إليه بوصفه العامل الخارجي الوحيد، فالسلوك الأمريكي في باب المندب واليمن خلال الأسابيع الماضية، يؤكد أن واشنطن تتعامل مع هذه المنطقة كمسرح لعملياتها، ولا يمكن إلا أن نقول: إن السفن الحربية الغربية النشطة في باب المندب هي جزء من عملية أوسع تجري في المنطقة، قد لا تتدخل واشنطن فيها بشكل مباشر، ولكنها قادرة عبر أدواتها المتنوعة على الضغط على الدول، وربما توجيه سلوك بعض منها بما يخدم رفع حرارة المشهد في تلك البقعة الحساسة.

في الصومال، واستثمر الكيان في تلك الأزمة وغداها وكان حاضراً على عدد من المستويات، ويبدو في الفترة التي تلت الإعلان عن الاستقلال من طرف واحد، أن اهتماماً متبادلاً بتطوير العلاقات الثنائية كان ينمو بوضوح، فهناك رسالة أرسلها رئيس «صوماليلاند» في عام 1995 إلى إسحاق رابين رئيس وزراء الكيان في ذلك الوقت، يعرض خدماته بمقابل اعتراف رسمي من «إسرائيل». الرسالة تشير إلى أن الإقليم كانت تدرك استراتيجية موقعه، وتعلن استعدادها لدور إقليمي ماجور، وذكرت بشكل صريح أن موقع «صوماليلاند» قادر على التأثير على منطقة جغرافية واسعة في إفريقيا واليمن والسعودية، فضلاً عن إطلالته على مضيق باب المندب وأهمية ذلك بشكل خاص بالنسبة للكيان الصهيوني، كون هذا الأخير كان يتبنى دائماً استراتيجية قائمة على تعميق علاقاته مع الدول في المحيط العربي، وتحديد تلك التي يمكن أن تلعب دوراً محورياً في الصراع العربي-الصهيوني، وأبدى اهتماماً بهذا النوع من العلاقات التي كانت تنمو وتتوسع مع السنوات، وحتى حين نفى الرئيس الحالي وجود علاقات رسمية مع الكيان في عام 2005 اعتبر أن قرار التطبيع بيد الحكومة، وأن صلاحياتها تتيح لها توقيع اتفاقية من هذا النوع، وأكد أن «لا مشكلة في ذلك» متذرعاً بوجود اتفاقيات بين الكيان ودول عربية أخرى.

صورة شاملة

كل ما سبق يعطي صورة أولية عامة عن طبيعة المشهد والامتدادات الإقليمية والدولية في «أرض الصومال» لكن بعض مفاتيح فهم التطورات الأخيرة يرتبط بمجموعة من المسائل، أولها: أن إثيوبيا تتعرض لمجموعة كبيرة من الضغوط، أهمها: مسألة الديون الخارجية التي تشكل مع تكاليف نقل واستيراد البضائع من الدول المطلة على البحر الأحمر-وتحديداً جيبوتي وإريتريا- عبئاً ثقيلاً، وكان أبي أحمد قد عبّر في تشرين الثاني الماضي، أن «وجود منفذ بحري هو قضية حياة أو موت

يبدو أن مستوى الصراع في المنطقة يتطور بسرعة ويستخدم اللاعبون المؤثرون أوراقاً جديدة لم تكن حاضرة في المشهد بهذا الوضوح، وهذا ما يبدو تفسيراً أولياً للتطورات الخطيرة التي تشهدها العلاقات بين إثيوبيا وإقليم أرض الصومال الانفصالي، فماذا يحدث؟ وكيف يمكن قراءته في ظل المشهد الإقليمي والدولي الدقيق؟

■ علاء ابو فراج

اللاحق حافظ على مستوى عال من التوتر لا في داخل الصومال فحسب، بل في كامل القرن الإفريقي «مسرح الحدث الحالي». وكما كانت سياسات الاستعمار دائماً، كان من الضروري بالنسبة للمستعمرين ترك قضايا إشكالية عالقة، لتتحول إلى عثرة كبرى بوجه أي مشروع وطني تنموي للدول الإفريقية بعد استرداد استقلالها، لتكون هذه القضايا موضوعاً لنزاعات داخلية وإقليمية. أي أن البنية السياسية الكاملة كانت مصممة لتوليد المشكلات باستمرار، وهو ما يمكن أن يشكل الإطار العام لمعظم النزاعات والتطورات التي شهدتها تلك المنطقة الاستراتيجية.

«أرض الصومال» أو المعروفة باسم «صوماليلاند» واجهت منذ إعلان استقلالها حالة عزوف دولي جماعي على المستوى الرسمي عن بناء علاقات دبلوماسية معها، إذ لم تستطع تحصيل اعتراف رسمي، وهذا ما حال دون استقرارها، وسوّف الصراع إلى وقت لاحق. لكن وعلى الرغم من ذلك سعت دول عدة تاريخياً لإيجاد قنوات اتصال دبلوماسية مع الإقليم الانفصالي لم تصل حد الاعتراف، وذلك نظراً لأهميته الاستراتيجية كونه مطلاً على مضيق أساسي في التجارة العالمية، ومنفذاً مهماً إلى البحر الأحمر بالنسبة لدول إفريقيا الحبيسة، وتحديداً إثيوبيا التي خسرت إطلالتها البحرية مع استقلال إريتريا بعد صراع عنيف استمر لسنوات، وانتهى في 1993. وأشارت مصادر حكومية من «أرض الصومال» إلى وجود علاقات مع عشر دول أساسية ومكاتب تمثيلية لكل من الولايات المتحدة وبريطانيا وتايوان وتركيا وإثيوبيا وجيبوتي والإمارات.

«جملة معترضة»

كان للكيان الصهيوني دور معروف ومعلن



هناك رسالة أرسلها رئيس «صوماليلاند» في عام 1995 إلى إسحاق رابين رئيس وزراء الكيان في ذلك الوقت يعرض خدماته بمقابل اعتراف رسمي من «إسرائيل»

زيادة بتعرفة الطاقة الكهربائية للفعاليات الاقتصادية بنسبة تراوحت بين 137-216%!



صدر قرار التعرفة الجديدة لاستهلاك الطاقة الكهربائية الخاصة بالمشاركين «عام وخاص» من المعفيين من التقنين الكلي والجزئي للأغراض الصناعية والحرفية والتجارية والسياحية، ومنشآت وغرف الخزن والتبريد المرخصة لخرن المنتجات الحيوانية والنباتية والأغراض الأخرى، والمؤرخ في 2024/1/4، والمعلن بتاريخ 2024/1/15، على أن يبدأ العمل بها اعتباراً من بداية شهر شباط 2024!

قرار التعرفة الجديد، هو حلقة مضافة تنفيذاً للسياسات الرسمية المرسومة بغاية استكمال التحرير الكلي لأسعار الطاقة الكهربائية، فقد أصبحت التعرفة بواقع 1900 ليرة للكيلو واط الساعي، ولكامل الكمية المستهلكة، علماً أنها كانت بمبلغ 950 ليرة/كيلو واط وسطي، أي بنسبة زيادة 100% علماً أن بعض الفعاليات كانت تعرفتها 600 ليرة/كيلو واط، وبالتالي، فإن نسبة الزيادة عليها تجاوزت 216%، وبعضها الأخر كانت تعرفتها 800 ليرة/كيلو واط، ما يعني أن نسبة الزيادة عليها تجاوزت 137%!

ربما لا داعي لتكرار الحديث عن النتائج والتداعيات الكارثية لذلك على الفعاليات الاقتصادية في البلاد، وعلى الواقع المعيشي والخدمي للبلاد، فقد سبق أن جرى الحديث عن نتائج استمرار زيادة أسعار حوامل الطاقة مراراً وتكراراً، عبر صفحات قاسيون، والقاصي والداني يلمس الأثار والنتائج الكارثية لذلك بشكل يومي ولحظي!

قرار التعرفة الجديدة لاستهلاك الطاقة الكهربائية الخاصة بالمشاركين «عام وخاص» من المعفيين من التقنين الكلي والجزئي للأغراض الصناعية والحرفية والتجارية والسياحية، ومنشآت وغرف الخزن والتبريد المرخصة لخرن المنتجات الحيوانية والنباتية والأغراض الأخرى، والمؤرخ في 2024/1/4، والمعلن بتاريخ 2024/1/15، على أن يبدأ العمل بها اعتباراً من بداية شهر شباط 2024!

قرار التعرفة الجديد، هو حلقة مضافة تنفيذاً للسياسات الرسمية المرسومة بغاية استكمال التحرير الكلي لأسعار الطاقة الكهربائية، فقد أصبحت التعرفة بواقع 1900 ليرة للكيلو واط الساعي، ولكامل الكمية المستهلكة، علماً أنها كانت بمبلغ 950 ليرة/كيلو واط وسطي، أي بنسبة زيادة 100% علماً أن بعض الفعاليات كانت تعرفتها 600 ليرة/كيلو واط، وبالتالي، فإن نسبة الزيادة عليها تجاوزت 216%، وبعضها الأخر كانت تعرفتها 800 ليرة/كيلو واط، ما يعني أن نسبة الزيادة عليها تجاوزت 137%!

قرار التعرفة الجديدة لاستهلاك الطاقة الكهربائية الخاصة بالمشاركين «عام وخاص» من المعفيين من التقنين الكلي والجزئي للأغراض الصناعية والحرفية والتجارية والسياحية، ومنشآت وغرف الخزن والتبريد المرخصة لخرن المنتجات الحيوانية والنباتية والأغراض الأخرى، والمؤرخ في 2024/1/4، والمعلن بتاريخ 2024/1/15، على أن يبدأ العمل بها اعتباراً من بداية شهر شباط 2024!

قرار التعرفة الجديد، هو حلقة مضافة تنفيذاً للسياسات الرسمية المرسومة بغاية استكمال التحرير الكلي لأسعار الطاقة الكهربائية، فقد أصبحت التعرفة بواقع 1900 ليرة للكيلو واط الساعي، ولكامل الكمية المستهلكة، علماً أنها كانت بمبلغ 950 ليرة/كيلو واط وسطي، أي بنسبة زيادة 100% علماً أن بعض الفعاليات كانت تعرفتها 600 ليرة/كيلو واط، وبالتالي، فإن نسبة الزيادة عليها تجاوزت 216%، وبعضها الأخر كانت تعرفتها 800 ليرة/كيلو واط، ما يعني أن نسبة الزيادة عليها تجاوزت 137%!

قرار التعرفة الجديد، هو حلقة مضافة تنفيذاً للسياسات الرسمية المرسومة بغاية استكمال التحرير الكلي لأسعار الطاقة الكهربائية، فقد أصبحت التعرفة بواقع 1900 ليرة للكيلو واط الساعي، ولكامل الكمية المستهلكة، علماً أنها كانت بمبلغ 950 ليرة/كيلو واط وسطي، أي بنسبة زيادة 100% علماً أن بعض الفعاليات كانت تعرفتها 600 ليرة/كيلو واط، وبالتالي، فإن نسبة الزيادة عليها تجاوزت 216%، وبعضها الأخر كانت تعرفتها 800 ليرة/كيلو واط، ما يعني أن نسبة الزيادة عليها تجاوزت 137%!

بنمط الاستغلال الجائر تحت ضغط الضرورة والاحتياج، والسبب الرئيسي بذلك، هو تكريس التقنين الكهربائي المجحف، ولا نعلم كيف يمكن اعتبار ذلك إيجابياً من وجهة النظر الرسمية!

اعتراف بتنفيذ وصفات البنك الدولي السيئة!

خلال حديث إعلامي لوزير الكهرباء قال: «في عام 2006 كان هناك مكتب دراسات تابع للبنك الدولي يدرس الوضع الاقتصادي في البلاد، قال حينها: إن استمرار الدعم الحكومي للكهرباء بشكله آنذاك سيصيب قطاع الكهرباء بالشلل في عام 2015 بدون حرب، فيما أدت الحرب لاستهداف البنية التحتية للدولة السورية!»

الإشارة أعلاه عن لسان وزير الكهرباء، عن دور البنك الدولي بما يخص الدعم الحكومي للكهرباء يوضح جانبين:

الأول: هو الدور التدخل للبنك الدولي بوصفاته سيئة الصيت!

الثاني: هو الدور الحكومي الذي تبنى تنفيذ هذه الوصفات تبعاً!

والأكثر من ذلك، يظهر من حديث الوزير أعلاه أنه نوع من الندم للتأخر بتنفيذ هذه الوصفات حتى الآن من قبل الحكومة، ولعل ذلك ما يبرر تسارع الإجراءات الحكومية على مستوى إنهاء كل أشكال الدعم!

فسياسات تخفيض الدعم المحففة وصولاً لإنهائه، مع غيرها من السياسات الظالمة الشبيهة «تخفيض الإنفاق العام- تجميد الأجور وتقليصها- الخصخصة المباشرة وغير المباشرة...» تعتبر جزءاً من وصفات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي سيئة الصيت، والتي تم تبنيها والبدء بتنفيذها تبعاً بكل رحابة صدر من قبل الحكومات المتعاقبة، اعتباراً من مطلع الألفية الحالية، لتستكمل دورها مع بقية السياسات الليبرالية بنموذجها المشوه المتوحش، والتي تم تبنيها تحت عنوان اقتصاد السوق الاجتماعي في حينه، والتي كانت أحد أهم أسباب انفجار الأزمة في عام 2011، وما زالت هذه السياسات مستمرة بتفاصيلها ووصفاتها حتى تاريخه، ودون توقف، بالرغم من كل كوارثها الملموسة، وخاصة على المستوى الاقتصادي الاجتماعي!

بتصحيح التعرفة ركز على الاستهلاك المنزلي، ما يعني أن السيناريو الرسمي سيستكمل حلقاته بصور قرارات جديدة خاصة بتعرفة الاستهلاك المنزلي في الفترة القريبة القادمة، بغض النظر عن توفر الطاقة الكهربائية طبعاً!

فحق المواطن بـ24 ساعة كهرباء منتهك تماماً منذ زمن طويل، ولم ولن يختلف الأمر بذلك، على الرغم من زيادة التعرفة بين الحين والآخر، خاصة وأن الحديث الرسمي عن لسان وزير الكهرباء يقول: إن «هناك إمكانية لتوليد ما بين 5 آلاف و5500 ميغا، كافية لتحسين الواقع الكهربائي بشكل كبير، لكن المشكلة في حوامل الطاقة، وغير قادرين اليوم على تأمين حتى 50% من ساعات التغذية!»

على ذلك، فإن الحديث عن حل مشكلة الكهرباء خليجاً فذرائع توفر المشتقات النفطية وتوريداتها مستمرة، وذرائع التكلفة ومدى تحمل الدولة للدعم أصبحت مموجة، والنتيجة هي استمرار مسيرة إنهاء الدعم، مع عدم ضمان توفر الطاقة الكهربائية!

أما المملكت، فهو الحديث عن «الفواتير المدفوعة» ارتباطاً بتكاليف التشغيل وليس الإنتاج، والتي «لا تشكل سوى جزء بسيط منها» بحسب تصريح الوزير!

حيث لم يبين الوزير في حديثه حجم وقيمة ونسبة الاستمرار غير المدفوع، أو حجم وقيمة ونسبة الفاقد الفني، علماً أن هذه تلك لا شك محسوبة ضمن حسابات تكاليف التشغيل والإنتاج، وكذلك طبعاً تم تغيب الحديث عن هوامش النهب والفساد التي ترفع التكاليف أيضاً! أما الأكثر شذوذاً في حديث الوزير، فقد كان عن الأمبيرات، حيث قال: إن «بيع الأمبيرات بشكلها الحالي اليوم ممنوع في قانون الكهرباء 32، لكن الوزارة تغض النظر عنه، وبيع الأمبيرات عبر الطاقات المتجددة مسموح به، والإيجابية الوحيدة للوزارة في موضوع الأمبيرات هو تعريف المواطن بسعر الكيلو واط الساعي الفعلي».

حديث الوزير أعلاه لا يعني غض النظر عن الأمبيرات فقط، بل مع منح المشروعية لمستثمريها في فرض أسعارهم الاستغلالية على المواطنين، حيث اعتبر الوزير أن سعر الكيلو واط الذي يتقاضاه مستثمرو الأمبيرات هو سعر فعلي، علماً أنه شاذ ومشوه ونهبوي، استناداً

أم أن الأمر عبارة عن فرصة سانحة يجب استثمارها لسرعة استكمال سيناريو التحرير السعري للطاقة الكهربائية، وبما يتجاوز التعرفة بحسب الدراسة، لتحقيق وفر مالي على حساب الفعاليات الاقتصادية، ومن جيوب المواطنين بالنتيجة، أي على حساب خدماتهم ومعيشتهم؟! ولعل ما يؤكد ذلك، هو ما نقل عن «مصادر مطلعة في وزارة الكهرباء» عبر وسائل الإعلام قبل الإعلان عن قرار التعرفة الجديد بأن: «تسعيرة الكهرباء الجديدة باتت جاهزة، وهي قيد الإعلان قريباً بعد تهيئة الرأي العام!» فمن جملة ممارسات «تهيئة الرأي العام»، بالإضافة لما رشح عن لسان «مصادر» في وزارة الكهرباء بما يخص التعرفة الجديدة والدراسة المعدة حولها، هو اللقاء الإعلامي لوزير الكهرباء، الذي جرى بتاريخ 2024/1/7، أي بعد توقيع القرار، وقبل الإعلان الرسمي عنه!

يظهر من حديث الوزير أنه نوع من الندم للتأخر بتنفيذ هذه الوصفات الحكومية ولعل ذلك ما يبرر تسارع الإجراءات الحكومية على مستوى إنهاء كل أشكال الدعم!

أكد وزير الكهرباء في حديث إذاعي للمدينة إف إم، عبر «برنامج المختار» «قبل الإعلان عن التعرفة الجديدة، لكن بعد صدور قرارها» أن: «حقنا كمواطنين مؤكّد بـ24 ساعة كهرباء، وبأن حل مشكلة الكهرباء يحل 70% من مشاكل المواطنين والصناعيين والتجار وعموم السوريين!»

فالمقابل، فقد كشف الوزير أن: «الفواتير المدفوعة لا تشكل سوى جزء بسيط من تكاليف التشغيل، وليس الإنتاج، ولا بد من إعادة تصحيح التعرفة، وهذا قيد الدراسة حالياً، مشيراً إلى أن الدولة قادرة على تحمل الدعم للشريحة الأولى حتى 600 كيلو، وما بعد ذلك يجب أن تنهض نحو تعرفة تتناسب مع شرائح الاستهلاك الأعلى، بما يخفف جزءاً من العجز، مع بقاء التسعيرة اجتماعية أولاً، وتتناسب مع دخل المواطن».

حديث الوزير أعلاه عن الدراسة الخاصة

الصناعة والإنتاج في وادٍ.. والسياسات الحكومية في وادٍ آخر بالصد منها!



واقع خطير تعيشه الصناعة السورية، يتزامن مع استمرار التصريحات الحكومية الجوفاء، والوعود الخلبية بخصوص دعم الصناعة والإنتاج، التي تسقط وتتهاوى عند أول آلية تنفيذية!

ففضايا كثيرة عالققة يتكرر الحديث عنها مرة بعد مرة، وبوجود ذات الأشخاص، دون أية نتائج تذكر، بل مع تزايد حدة الصعوبات والأزمات التي تعاني منها هذه القطاعات، وخاصة القطاع الإنتاجي!

فكيف لم تجد الحكومة وفريقها الاقتصادي سبل تحقيق هذه المطالب، أو البعض منها بالحد الأدنى، برغم درايتها التامة بها، وبرغم كل وعودها بشأنها؟!

فجلسات الحوار التي أقيمت في حلب تنفيذياً للقرار الحكومي خلّت نتائجها من أي قرار تنفيذي يلبي بعض المطالب مما طرح وعرض فيها، علماً أن الحاضرين وزراء معنيون بما طرح، وأصحاب قرار كما يفترض!

ولعل التذكير بمؤتمرات الصناعة وتوصياتها غير المنفذة لوحده كاف لإدراك أن اللقاء والحوار مع الحكومة كلاً أو جزءاً، تحت أي مسمى، وبأي مكان، ومن قبل أي فعالية اقتصادية، وبظل استمرارها بنفس النهج والسياسات، هو تماماً كحوار الطرشان، فمطالب الصناعيين المكررة في وادٍ، وآليات العمل الحكومي التنفيذية في وادٍ آخر تماماً، لتصب بالنتيجة بالصد من الصناعة والإنتاج!

فكل هذه الحوارات مع الحكومة، والفعاليات التي تقام تحت رعاية الرسميين، هي مجرد فقاعات إعلامية فارغة لا قيمة لها، ولا مستقبل في العيون، طالما بقيت سياسات الإفكار وتقويض الإنتاج على حالها!

فقد بات من الواضح، أن جملة السياسات الحكومية تهدف إلى عرقلة الإنتاج، وخلق المزيد من الصعوبات أمامه، وصولاً إلى تقويضه وإنهائه، وهو ما نعيشه وتلمسه بشكل شبه يومي، من خلال الانعكاسات السلبية للقرارات الحكومية وإجراءاتها المتتالية، ولعل قرار زيادة تعرفه الطاقة الكهربائية الأخير مثال جديد على ذلك، ولن يكون الأخير من كل بد!

تجارة وسياحة حلب والفعاليات التجارية والسياحية، وتركزت المطالب حول زيادة كمية الطاقة الكهربائية إلى 600 ميغا واط وتوزيعها بعدالة، وتعاون المديرين المعنيين في المؤسسات الحكومية مع المواطنين، وإلغاء ربط التأمينات الاجتماعية بالسجل التجاري، والإكتفاء برسم لمصلحة التأمينات عن كل درجة، إضافة لتخفيف دوريات الجمارك على محلات المرفق!

من جانبه بيّن رئيس اتحاد غرف السياحة- طلال خضير- ضرورة تشميل المنشآت السياحية ضمن المدينة ببرنامج دعم الفوائد على القروض!

كما دعت المطالب إلى تعديل عدد من مواد المرسوم رقم 8 وتعليماته التنفيذية، وإعادة دراسة بعض القرارات الاقتصادية لتحقيق المرونة للجميع، وتقديم الدعم الحقيقي لأصحاب المصالح، وتذليل الصعوبات، وإبعاد الروتين عن الحياة الاقتصادية العملية!

بدوره بيّن وزير المالية كنان ياغي: أنه تمت مناقشة كل الاقتراحات والاتفاق على رفعها أصولاً إلى اللجان المعنية في الحكومة، بهدف إيجاد الحلول المناسبة لها!

بينما أكد وزير الصناعة عبد القادر جوخدار: أن الحكومة تولي اهتماماً خاصاً لمحافظة حلب، وتسعى بشكل دائم لتأمين كافة مستلزمات الإنتاج للحرفيين والصناعيين، والعمل على اتخاذ كافة التوصيات لاستمرار عجلة الإنتاج، لافتاً إلى أن الحكومة تعمل على دراسة مقترح إنشاء مدينة معارض، وتطوير المناطق الصناعية، وتأمين التمويل اللازم!

السيناريو المكرر ذاته.. حوار الطرشان!
من الملاحظ.. تكرار المطالب الأساسية للصناعيين والحرفيين والفعاليات التجارية والسياحية، طيلة السنين الماضية وحتى الآن، وخاصة ما يتعلق بمستلزمات الإنتاج وحوامل الطاقة، وبعض أوجه وأشكال الدعم!

وفعلاً، في 17 كانون الثاني 2024 التقى الوفد الوزاري مع صناعي وحرفيي حلب الذين طالبوا بضرورة معالجة الأعطال الكهربائية المتكررة، وزيادة ساعات التغذية الكهربائية مع تحقيق العدالة وزيادة عدد المحولات! كما طالبوا بتأمين شبكة الاتصالات للمناطق الصناعية من أجل الربط الإلكتروني، والإسراع بإصدار التعليمات التنفيذية لمنطقة اليرمون التنموية!

في حين دعا رئيس غرفة صناعة حلب- فارس الشهابي- إلى تشكيل هيئة للرقابة على المستوردات والصادرات، وهيئة عامة لدعم المناطق الصناعية، واحداث مدينة معارض في حلب!

بينما دعا رئيس فرع اتحاد الحرفيين- حسام حلاق- إلى ضرورة تأمين الغاز والمازوت لتشغيل الحرف الصغيرة والمتوسطة، وتأمين القروض الميسرة للطاقة المتجددة، واعتماد الشهادة الحرفية بدلاً من الترخيص الإداري، واستكمال تنفيذ البنى التحتية في المناطق الحرفية والصناعية!

وكذلك تم عرض العديد من المطالبات من خلال بعض المداخلات التي تركزت حول تأمين احتياجات عمل الحرفيين، وتخفيض رسم الإنفاق الاستهلاكي لبعض المواد، وتأمين حوامل الطاقة بقروض ميسرة!

والملفت خلال جلسة لقاء الوفد الحكومي مع الصناعيين والحرفيين، مطالبة رئيس غرفة الصناعة بحلب فارس الشهابي بالإسراع بتنفيذ مطالب ومقترحات المؤتمر الصناعي الثالث المنعقد عام 2018 والتي لم ينفذ الجزء الأكبر منها حتى الآن!

في اليوم التالي 19 كانون الثاني 2024 استكمل الوفد الوزاري لقاءاته مع غرفتي

فلا دعم حقيقي، ولا اهتمام جدي للنهوض بالقطاع الصناعي، فمجمال الخطوات التي تتخذها الحكومة بالواقع العملي تهدف إلى تقويض الصناعة في القطاع العام والخاص، بل والحد من الزراعات الاستراتيجية التي تعتبر مدخلات إنتاج لبعض الصناعات، وصولاً لإنهائها أيضاً!

ولعل آخر ما حرر في هذا السياق هو زيارة الوفد الوزاري الذي ضم وزراء الاقتصاد والتجارة الخارجية محمد سامر الخليل، والمالية كنان ياغي، والصناعة عبد القادر جوخدار إلى مدينة حلب يومي 17-18 كانون الثاني 2024، تنفيذياً لتكليف حكومي بهذا الصد، والتي لم تثمر عن أي قرار!

مجريات الزيارة!

شهدت الجلسة الأسبوعية لمجلس الوزراء المنعقدة بتاريخ 16 كانون الثاني من العام الحالي نقاشات مستفيضة، حسب ما وُصفت، تناولت العديد من الملفات الأنية والاستراتيجية المتعلقة بتطوير آليات العمل الحكومي، وواقع الخدمات والمشكلات النقطية، والإجراءات المطلوبة اتخاذها لتنشيط القطاع الصناعي وزيادة الإنتاج، وناقش المجلس الواقع الإنتاجي والصناعي في محافظة حلب والدور المنوط بالوزارات المعنية لإعادة حلب إلى ألقها الصناعي، حيث تم تكليف وزراء الاقتصاد والتجارة الخارجية والمالية والصناعة القيام بزيارة ميدانية إلى حلب، ولقاء الفعاليات الصناعية والتجارية فيها، وإعداد رؤية متكاملة تتضمن الإجراءات والخطوات المطلوبة القيام بها لتعود حلب مركزاً متميزاً للصناعة الوطنية.

سوق العقارات... مزيد من التوجهات الرسمية لمركزة النهب والاستغلال!

تشوب سوق العقارات الكثير من أوجه التشوه وأشكال الاستغلال، كانعكاس جملة التشوهات في بنية الاقتصاد السوري بسبب الأزمة الاقتصادية الشاملة، وكنتيجة حتمية لجملة السياسات المتعبة، الظالمة والمشوهة!

فمع كل قرار أو توجه حكومي جديد خاص بسوق العقارات تزداد التشوهات فيه، وترتفع وتيرة الظلم والمعاناة التي يدفع ضريبتها المواطن!

وأخر ما حرر بشأن سوق العقارات أن الحكومة ناقشت خلال جلستها بتاريخ 2024/1/16 «مذكرة وزارة الأشغال العامة والإسكان حول تنظيم مهنة الوساطة العقارية وإحداث شركات وساطة عقارية وإنشاء منصة الكترونية نحو مزيد من تنظيم هذا القطاع وزيادة كفاءته!» فهل أزمة السكن والإسكان المزمنة سببها عدم تنظيم مهنة الوساطة العقارية؟ أم أن هذا التوجه الجديد سيحمل المزيد من الصعوبات والتشوهات، التي ستعكس سلباً على سوق العقارات، ولمصلحة بعض كبار أصحاب الأرباح؟!

تذكير لا بد منه!

أبدعت الحكومة خلال السنوات الماضية في خلق المزيد من الصعوبات أمام المواطنين بما يخص العقارات وسوقها، بيعاً وشراءً وإيجاراً واستثماراً!

اعتباراً من ضريبة البيوع العقارية بنسبتها المرتفعة وفقاً للقيم التخمينية التي تحددها الدوائر المالية، سواء لعمليات البيع والشراء أو لعقود الإيجار، مع ما تحمله هذه القيم من تشوهات، مروراً بفرض وضع 50% من قيمة العقار في المصارف والبنوك لاستكمال عملية البيع من خلال الإشعار المصرفي كوثيقة لهذا الاستكمال، وليس انتهاءً بسقف السحب اليومي من المصارف، أي انتظار فترات زمنية طويلة كي يتمكن المواطن من سحب كامل رصيده، والذي يعني خسارة محققة من حساب المواطنين ارتباطاً بواقع استمرار تراجع القيمة الشرائية لليرة وزيادة عوامل التضخم، والتي تضاف إليها هوامش الانتظار الرئسي الخاص بالموافقات الأمنية لكل من البائع والشاري والمؤجر والمستأجر!

هذا على المستوى الإجرائي الخاص بالمعاملات الخاصة بسوق العقارات فقط، والتي تضاف إليها العوامل المؤثرة على القيم والأسعار السوقية، للبيع والشراء وللإيجار، والمرتبطة بتكاليف الإنشاءات العقارية المستمرة بالارتفاع «الإسمنت والحديد والرمل والبحص والإكساء وأجور اليد العاملة وغيرها» مع ما تحمله هذه التكاليف والأسعار من تشوهات كبيرة، والتي تضاف إليها عوامل الاستغلال في السوق!

جملة ما سبق من أسباب، والتي تضاف إليها الكثير من الأسباب الأخرى ارتباطاً بالواقع الاقتصادي العام المتردي، كرسخت تشوهاً بنويهاً في سوق العقارات!

فالعروض الكبيرة والمتميز في سوق العقارات، مع استمرار الارتفاعات السريعة فيه، مقابل الطلب القليل والمترجع، هي من أشكال التشوه المزمن في سوق العقارات، والسبب الرئيسي في ذلك هو تراجع إمكانيات المواطنين واستنزافها، بالإضافة للكثير من الأسباب الأخرى!

زيادة العرض على الطلب ليست بسبب زيادة الإنشاءات العقارية فقط، بل الأهم هو اضطراب



المكتتبين لديها الفروقات السريعة بين الحين والآخر ظلماً، ليصبح دورها شكلياً ومحدوداً ومشوهاً جداً، ولتتحول بالنتيجة الى جهة حكومية تبحث عن الربح من جيوب مكتتبيها وعلى حساب آمالهم بالحصول على «بيت العمر»، وصولاً لاضطرار البعض للتخلي عن هذا البيت «الحلم» قبل استلامه الموعد، وبيعه للسماصرة المستفيدين من تقاعس المؤسسة عملياً واستغلالاً لظروف هؤلاء المضطرين!

كذلك أبدعت الحكومة بالتخصيص لشركات التطوير العقاري لتكريس تغييب دور الدولة بهذا الشأن، ولفسخ المجال أمام كبار حيتان الأرباح ليستفيدوا من الميزات الممنوحة لهم باسم التطوير العقاري، خاصة لم تلمس أي دور فعلي للشركات المرخصة باسم التطوير العقاري على مستوى مشكلة السكن والإسكان ولو جزئياً، فالمشاريع التي تعمل بها بعض هذه الشركات، على محدوديتها، هي مشاريع سكنية باهظة وترفيهية مخصصة للخبذة من الأثرياء فقط لا غير!

وبعد كل ما سبق من تشوه وعوامل استغلال ونهب مركزية في سوق العقارات ولمصلحة كبار أصحاب الأرباح يأتي التوجه أعلاه باسم شركات الوساطة العقارية ليزيد من هذه المركزية لمصلحة كبار أصحاب الأرباح، وليرفع بدوره من عوامل الاستغلال والنهب المشرعن، أي المزيد من التشوه في هذه السوق والذي يدفع ضريبتها المواطن بالمحصلة

والمواقع العامة عبر شبكة الإنترنت المتخصصة بالشأن العقاري بكل منطقة «بيعا وشراءً وإيجاراً»، ولا ندري ما هي الإضافة المتوقعة رسمياً بهذا الشأن؟! فالنتيجة المتوقعة من التوجه الرسمي الجديد لن تكون إلا لمصلحة كبار الحيتان من أصحاب الأرباح المرخص لهم باسم شركات الوساطة العقارية، ليزيد تحكّمهم وسيطرتهم على سوق العقارات لا غير، مع شرعنة ذلك رسمياً!

دور رسمي شكلي يكرس عوامل النهب والاستغلال!

تخلت الدولة منذ عقود عن جزء مهم من مهامها بما يخص سياسات السكن والإسكان، متراجعةً على هذا المستوى لتخلي الساحة للمتعهدين والمقاولين والسماصرة، فأسحة المجال لزيادة المخالفات والعشوائيات، ولزيادة معدلات النهب والاستغلال في سوق العقارات، وما زاد الطين بلة في هذا المجال هو واقع المخططات التنظيمية وتغول أصحاب الأرباح والسماصرة والناهبين على حساب غياب هذه المخططات أو التأخر فيها، ناهيك عن التدخل بعقدها في بعض الأحيان، ويضاف إلى ذلك واقع التضيق على الجمعيات السكنية، مع عدم إغفال ما عليها من ملاحظات كثيرة طبعاً!

أما عن دور المؤسسة العامة للإسكان، كجهة حكومية مسؤولة عن جزء من مهام الدولة بما يخص سياسات السكن والإسكان، فهو محدود على مستوى المشاريع السكنية التي تقيّمها، ويسجل عليها التأخر في تنفيذ هذه المشاريع لعشرات السنين، مع تحميل

المواطنين لبيع عقاراتهم وممتلكاتهم تبعاً، بسبب الواقع الاقتصادي المعيشي السيء، سواء من أجل تصفية هذه الممتلكات للهجرة والهرب خارج البلاد كنتيجة لسياسات التطفيش والتجريف المتبعة، أو من أجل تغطية مصاريف التكاليف المعيشية، أو لسد ضرورة مرضية!

بين الدلالة والسماصرة والاستثمار!

المتحكّمون بسوق العقارات عملياً هم كبار أصحاب الأرباح «مقاولين ومتعهدين وسماصرة»، والقائمون على تنفيذ عمليات البيع والشراء في هذه السوق، «الوسطاء العقاريون»، تحولوا خلال السنوات السابقة من مهنة «الدلالة» المتعارف عليها كوسطاء حياديّين بين البائع والشاري لقاء عمولة، إلى سماصرة استغلاليين، خارج حدود الحياد المفترض، للبائع والشاري على السواء، ثم تحول بعضهم إلى مستثمرين مباشرين بهذه السوق، يشترون من البائع من حسابهم بأسعار متدنية استغلالية، ثم يبيعون المشتري بأسعار مرتفعة لحسابهم!

والتوجه بتنظيم هذه المهنة «الوساطة العقارية» من خلال إحداث «شركات وساطة عقارية» يعني فيما يعنيه مركزه وتحكم أكبر بهذه السوق لمصلحة بعض كبار الحيتان من أصحاب الأرباح الذين سيرخص العمل لشركاتهم، ولا ندري إن كان ذلك سينهي دور الدلالة والسماصرة والاستثمار في سوق العقارات، أم سيزيدها استغلالاً ونهباً!

أما عن إنشاء منصة إلكترونية لهذا الشأن فقد سبق أن انتشرت الكثير من الصفحات

النتيجة المتوقعة ستكون لمصلحة كبار الحيتان من أصحاب الأرباح المرخص لهم باسم شركات الوساطة العقارية ليزيد تحكّمهم وسيطرتهم على سوق العقارات مع شرعنة ذلك رسمياً!

كل شي بالبلد بينحل بالمصاري.. بس العترة ع اللي ما معوا!



مشان تزيد الحكومة من عائداتها المالية صارت تبعد مطارح ضريبية جديدة.. أو تفرض زيادة ع الرسوم والضرائب الرسمية.. أو تعدل بعض قوانينها وقراراتها وتسنبل العقوبات فيها بزيادة الغرامات المالية على المخالفين.. أو تزيد استثمارات أصحاب الأرباح ع حساب الدولة وحقوق الناس.. أو تخفض من نفقاتها.. بما فيها الإنفاق ع الدعم!!

بالدولة ما عادت تكفي مصروف ليوم واحد.. يعني الحكومة نفسها هي اللي عم تساعد ع تفشي الفساد والرشوة بمؤسساتها وجهاتها الرسمية!!

يعني بالمختصر المفيد، صار كل شي بالبلد بيمشي بالمصاري وبس.. حتى مع الحكومة نفسها بقوانينها وقراراتها وتعليماتها!!

هلا هاد الشكل الرسمي من التعامل بالجباية وزيادتها.. ولو على حساب زيادة المخالفات والفساد والرشوة والموبقات.. ولو ع حساب حقوق الناس والدولة.. وقت بيصير هو السائد بالبلد شو يعني!؟

بكل أريحية هاد بيعني انو البلد ماشي من السيئ للأسوأ ع كل المستويات.. وبانحدار مستمر من قاع لقاع أعمق.. والمصيبة انو اللي عم يغرق بالنتيجة هنن المفقرين وبس.. لأن أصحاب المال معهم مصاري كافية لتخلصهم من أكبر مصيبة.. هاد إذا طالتهم المصايب طبعاً.. بس العترة ع اللي ما معوا.. واللي بيطلع كل شي من راسو وع حسابو بالأخير.. أما المصيبة الأكبر فهي انو البلد نفسها صارت عم تغرق اكثر.. سنة بعد سنة ويوم ورا يوم..

المهم، صار شغل الحكومة الشاغل هو زيادة الجباية.. ع حساب جيوب العباد وحياتهم ومعاشهم وخدماتهم.. أو التفريط بحقوق الدولة نفسها بالنتيجة.. وما بيصعب عليها التعبير طبعاً.. إن كان باسم الأزمة أو باسم محدودية الموارد!

فمخالفة إغلاق محل أو منشأة تجارية أو سياحية.. لأي سبب كان.. صارت بتتحل انو المخالف بي دفع شوية مصاري ع شكل غرامة عن كل يوم إغلاق.. غير اللي بي دفع كإكرامية لمُسيّر معاملة تحويل المخالفة لغرامة طبعاً.. ومخالفة البضائع المصادرة المهربة، كمان بينحل بالغرامة المالية بكل سلاسة.. وكمان جزء من مخالفات التعامل بالقطع وباللبيرة صارت بتتحل بغرامة مالية.. وغيرها وغيرها من المخالفات اللي بتتحل بالمصاري.. وخود ع مخالفات.. صغيرة أو كبيرة بالبلد.. ديبتها بالأخير غرامة مالية!!

هاد غير النمط السائد على مستوى الفساد والرشوة اللي صارت علنية مشان تسيير معاملات ومصالح الناس بالدوائر الرسمية، تلافياً لتعطيلها أو تأخيرها على أتفه الأسباب.. وطبعاً السبب معروف انو رواتب العاملين

توقف ع رجليها من جديد.. إلا إذا تغيرت كل السياسات الظالمة اللي عم تمشي عليها الحكومة.. اللي كرسست وعم تكرس السوء بحياتنا وع حساب مستقبلنا.. وحتى ع حساب مستقبل البلد نفسها!

بسبب الحكومة وقراراتها وسياساتها التفريطية والظالمة المجيرة لحساب أصحاب الثروة والنفوذ والفساد بالبلد وبس!! ومن الأخير.. ما في حل لكل المصايب اللي عايشينها.. أو للبلد لحتى ترجع

خبر عام وتعليق هام.. ضبط عصابة إتهار بالأعضاء البشرية في دمشق!



يقول الخبر: المحامي العام في عدلية دمشق محمد خربطي يكشف لبرنامج المختار عبر إذاعة المدينة اف ام ضبط عصابة إتهار بالأعضاء البشرية في دمشق.

وحكى وسمع.. وبنفس الوقت هو صاحب قرار المفروض مباشرة يصدر كم قرار لحل بعض المشاكل اللي تم عرضها بالحد الأدنى.. ولا الوزير مو صاحب قرار وما بيمون حتى ع اللي بيخص وزارته من مسؤوليات!!

يقول الخبر: مدير التربية: الاعتراضات على الامتحانات المؤتممة تأتي من المتضررين منها! تعليق: يمكن هالحكي مو كثير دقيق.. لأن في كثير معلمين دونوا ملاحظاتهم الكثيرة ع نمط الامتحانات المؤتممة التجريبية اللي صارت.. وبالحد الأدنى انو هيك عملية مشان تكون ناجحة وتحقق المطلوب منها كان لازم تبدأ كتجربة من الصوف الانتقالية، وتتعم منها مو من الشهادات.. مع تسجيل الاستغراب من التسرع بتطبيق الأتممة ع امتحانات الثانوية للعام الحالي.. طيب ليش العجلة!!

يقول الخبر: وزيرة التنمية الإدارية: كتلة الرواتب بعد تطبيق الحوافز ستكون متقدمة، وسيتم النظر بفتح سقوف الرواتب! تعليق: يعني شو الاستفادة من فتح سقوف الرواتب.. مشان الترفيعات الدورية المسقوفة مثلاً..؟! لك المشكلة لا بكتلة الرواتب ولا بفتح السقوف.. المشكلة بالراتب القليل نفسو اللي بتتحسب الحوافز والترفيعات عليه.. بس ما في أمل على ما يبدو ع ايدين الحكومة!! يقول الخبر: أيضاً وزيرة التنمية الإدارية: قانون العاملين الموحد

تعليق: طبعاً الحكي عن عمليات نقل الكلى من الأصحاء للمرضى لقاء مبالغ مالية.. وهاد الشيء.. بغض النظر عن اعتباره جريمة بحسب القانون.. فهو مؤشر عن الفقر بالبلد اللي بيخلي الواحد يبيع كلاويه.. وع هاد الأساس يمكن المفروض إعادة النظر بالجريمة والجرم والمجرم.. لأن الإفكار هو الجريمة بذاتها!! يقول الخبر: وزير الصناعة الدكتور عبد القادر جوخدار خلال ورشة العمل التخصصية التي نظمتها غرفة صناعة حمص، أكد أن صناعة الزيوت والسمون من الصناعات الهامة التي تدعم الاقتصاد الوطني، وأن انعقاد هذه الورشة التخصصية لبحث مشاكل الصناعيين ووضع الحلول بالتنسيق مع الوزارات المعنية، مبيّن أنه تم بنهاية أعمال الورشة تشكيل لجنة متخصصة لتحديد الصعوبات، وأهم الحلول، لتدليلها بالتنسيق مع اللجنة الاقتصادية والوزارات المعنية.

تعليق: قال تحولت المطالب للجنة متخصصة.. لك كلنا منعرف كيف بتتشغل اللجان.. وانو ما بيطلع معها شي بالنتيجة.. طيب ليش اللجنة طالما الوزير نفسو موجود

الدكتور بشار حلاوة: المشفى من دون أطباء اختصاصيين «صدرية، أوعية دموية، كلية» والجراحة متوقفة لعدم وجود طبيب تخدير. تعليق: حديث مدير المشفى كارثي.. ويمكن تعميمه ع المستوى الصحي اللي وصلت ألو المشافي الحكومية.. يعني المشافي الحكومية عملا عم تشتغل بالحدود الدنيا.. وكل هاد بسبب الحكومة، وخاصة سياساتها الأجرية والتوظيفية اللي خلّت الكادر الطبي يطفش من البلد!!

دمشق لؤي ملح، أن زيادة ساعات التقنين الكهربائي مرتبطة بالكميات الواردة، إضافة لتضاعف الأحمال على الشبكة خلال الشتاء. تعليق: يعني شو الجديد بهالنصريح.. قديم ومكرر وممجوج وممل.. كل مرة نفس المبررات والنزاع.. والوضع من سيئ لاسوأ بالكهرباء.. لك ما عاد ممكن ينحكي عن فترة التزود بالكهرباء أنها تقنين.. هاد شبه انعدام للكهرباء!! يقول الخبر: مدير مشفى أباطة

نقطة سوداء في تاريخ الإدارة في سورية! تعليق: يمكن تاريخ الإدارة بسورية في كثير نقاط أشد سوداً من قانون العاملين الموحد.. طبعاً هاد ما بيعني انو القانون ما عليه ملاحظات.. بس بكل الأحوال ما ح نستبق الأمور.. لنشوف قوانين العمل البديلة اللي عم يصير عليها الشغل من وزارة التنمية الإدارية هلاً.. وبعدين منشوف وين السواد؟! يقول الخبر: أوضح مدير كهرباء

حول مجموعة «بريكس» مرة أخرى..



الوطنية لدول البريكس يرجع إلى حقيقة أنها كانت من بين العملات الأكثر حضوراً في الأسواق الناشئة.

الإعلام الغربي: وابل من التشويش على مبادرات بريكس

تم تقديم الكثير من الحجج والادعاءات المتعلقة بعملية بريكس المشتركة مثل أن مجموعة بريكس لا تشكل منطقة عملة مثالية وإن كثافة التجارة البينية بين دول البريكس يجب أن تكون أعلى بكثير من أجل السماح بإنشاء عملة مشتركة.

لكن هذه الحجج كلها تتلشى أمام الأرقام الحقيقية، حيث تشير الاتجاهات التي لوحظت في السنوات الأخيرة إلى انتعاش ملحوظ في التجارة البينية

بين دول البريكس، مع انتعاش التجارة الثنائية بين الصين والبرازيل «تجاوز 135 مليار دولار أمريكي في عام 2021 وأكثر من 150 مليار دولار أمريكي في عام 2022، مسجلاً خمس سنوات من الأرقام القياسية المتتالية». البرازيل والهند «وصل إلى 11.5 مليار دولار أمريكي في عام 2021 «نمو أكثر من 60%» وحقق الهدف المعلن لعام 2022 البالغ 15 مليار دولار أمريكي». روسيا والهند «تجاوز 31 مليار دولار أمريكي في عام 2022، بزيادة تقارب 3 أضعاف مقارنة بعام 2021». الصين وروسيا «ما يقارب 190 مليار دولار أمريكي في 2022 مقارنة بـ 147 مليار دولار أمريكي في عام 2021». حيث سجلت جميعها ارتفاعات قياسية في عام 2022 مع زيادات كبيرة على أساس سنوي. ومن المرجح أن تزداد حصة التجارة فيما بين بلدان الجنوب «وداخل دول بريكس» مع استفادة الاقتصادات النامية من الإمكانيات الكبيرة في التجارة المتبادلة عبر الابتعاد عن الدولار، حيث من المتوقع أن نشهد أرقاماً أكبر مع

لا تزال عند حدود 44% بحلول نهاية عام 2023، بينما كانت حصة اليورو حوالي 24%، والعملات الغربية الرئيسية الأخرى «الجنبي البريطاني، والفرنك السويسري، والين» أكثر من 15% في حين أن هذا المؤشر لليوان لم يتجاوز 3,5%، أما العملات الوطنية لدول البريكس الأخرى فلا تزيد عن 6% «بشكل عام». وتظهر هذه النسب اعتماداً كبيراً للأنظمة المالية والاقتصادية لدول البريكس على آليات التسوية التقليدية والآليات المالية للاقتصاد العالمي ككل. الأمر الذي يزيد من مستوى التحدي للانتقال الجذري نحو نظام مالي جديد.

خلفية تاريخية لإنشاء عملة «بريكس» وتطوراتها

إذا كان هناك تغيير كبير في الاقتصاد العالمي على مدى السنوات الماضية تجدر الإشارة إليه، فهو التراجع التدريجي للإيمان بالتفوق غير المحدود للدول الأمريكية. حيث يخرط المجتمع الدولي بشكل متزايد في مناقشات حول التغييرات المحتملة في تكوين النظام المالي العالمي، والبعض يفترض سيناريوهات تتراوح بين «نظام ثنائي القطب يهيمن عليه الاحتكار الثنائي للدول الأمريكية واليوان الصيني» وسيناريوهات مختلفة متعددة الأقطاب، بما في ذلك إنشاء عملة احتياطية لمجموعة بريكس، الأمر الذي يحول اليوم إلى مركز المناقشة العالمية. تمت صياغة المقترحات الأولية حول إنشاء عملة احتياطية جديدة تعتمد على سلة من عملات دول بريكس منذ عام 2018. وكانت الفكرة آنذاك هي إنشاء سلة عملات تتكون من العملات الوطنية لدول البريكس، بالإضافة إلى بعض العملات الأخرى لاقتصادات الدول التي تدور في فلك «بريكس». وكان اختيار العملات

كما هو معلوم، ندخل العام 2024 وقد جرى توسيع رابطة «البريكس» المشتركة بشكل كبير: إلى جانب الدول المؤسسة «البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا»، أصبحت المملكة العربية السعودية وأثيوبيا ومصر وإيران والإمارات العربية المتحدة أعضاء في المجموعة. والآن، باتت الحصة الإجمالية لمجموعة البريكس بعد توسيعها تتجاوز 34% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، وأكثر من 20% من قيمة التجارة العالمية، و40% على الأقل من الاحتياطيات العالمية من الذهب والعملات الأجنبية.

ويتجلى هذا الاتجاه أيضاً في حقيقة أن «بنك التنمية الجديد» التابع لمجموعة البريكس بدأ منذ زمن يصدر بالفعل قروضاً استثمارية باليوان الصيني، ويبدأ الآن في الإقراض بعملتي جنوب إفريقيا والبرازيل، ويخطط للقيام بإصدار قروض استثمارية بالروبية الهندية. وبالإضافة إلى ذلك، سيقوم البنك قريباً بإصدار سندات دين ومقايضات العملات بالرناند «جنوب أفريقيا» للإقراض في جنوب أفريقيا، وبالريال البرازيلي للبرازيل. والهدف الرئيسي للبنك هو إصدار ما يصل إلى 30% من إجمالي تمويل القروض بالعملات المحلية، لكن الإطار الزمني لها لم يتم تحديده بعد بشكل نهائي.

النسبة الكبيرة للدول الأمريكية ترفع مستوى التحدي

في الوقت نفسه، إذا نظرنا في الحسابات الاقتصادية الخارجية لدول مجموعة البريكس «باستثناء روسيا» مع دول ثالثة، فإن حصة الدولار الأمريكي لا تزال تبلغ الآن أكثر من 40%، واليورو حوالي 30%، والعملات الغربية الأخرى 15% على الأقل. وقد يبرر ذلك أن حصة الدولار الأمريكي في الحسابات العالمية

قاسيون

تظهر هذه المؤشرات بالفعل أن تنسيق السياسات الاقتصادية والنقدية والمالية الخارجية من قبل هذه البلدان، إلى جانب تنفيذ المشاريع الاقتصادية المشتركة، وخاصة المشاريع ذات التقنية العالية، قادر تماماً على تشكيل نظام اقتصادي عالمي جديد بشكل جذري. مستقل أو يعتمد - بشكل طفيف - على البنى العابرة للحدود الوطنية، وبالتالي على العملات الغربية. لكن هذا «الطريق» لا يخلو بطبيعة الأحوال من بعض العوائق...

35% خلال عامين.. في حال ثبات الوضع على ما هو عليه

حتى الآن، وصلت حصة العملات الوطنية في التسويات المتبادلة بين دول البريكس إلى ما يقارب 30%، ووفقاً لتوقعات البنوك المركزية للدول المشاركة، بحلول عامي 2026/2027، من المحتمل أن تصل إلى 35% على أقل تقدير «ذلك على افتراض ثبات السياسات الرامية إلى خلق البدائل عن الدولار الأمريكي على سرعتها الحالية، ودون اتخاذ إجراءات جديدة لتسريع هذا التوجه».

إذا كان هناك تغيير كبير تجدر الإشارة إليه التدريجي للإيمان بالتفوق غير المحدود للدول الأمريكية

والمقدمات لتشكيل عملة مشتركة



نتيجة لذلك، يتم تعزيز آليات التسوية غير الدولار لمجموعة بريكس في إطار البنية المالية والمصرفية الدولية التابعة للمجموعة، والتي أصبحت جذابة للدول الأخرى الراغبة بالتغلب من هيمنة الغرب، وهي الدول ذاتها التي يتم تقييد تنميتها بشكل مصطنع بفعل القيود الغربية.

أفاق وتحضيرات

لمؤتمر بريكس المقبل في كازان

جدير بالذكر أن بنك تنمية بريكس الجديد ينفذ المشاريع دون الرجوع إلى الدولار، حيث أن ما يقارب ربع قروضه تصدر بالعملة المحلية، كما أن انضمام السعودية والإمارات إلى قوائم مجموعة بريكس سيزيد من تدفقات رأس المال بشكل طبيعي.

وعلى الرغم من أن هذه القروض لا تشكل تهديداً حاسماً لهيمنة الدولار في الوقت الحالي، إلا أنها «تمثل خطوة أولى نحو إنشاء تدفقات نقدية منفصلة لا تخضع للعقوبات الغربية، الأمريكية تحديداً».

بطبيعة الحال، على مدى عقود من التنمية الاقتصادية النشطة والتفاعل بين الدول، اكتسب المشاركون في مجموعة «البريكس+» خبرة كبيرة، والتي مع الفهم السليم والتطبيق العملي المناسب، يمكن أن تخلق بديلاً فعالاً للنظام المالي الدولي الغربي والبنية المالية العاملة تحت إملاءات الاستعمار الغربي.

وهناك أيضاً اقتراحات بشأن إنشاء فريق خبراء دولي بناءً على النتائج المتوقعة لقمة البريكس المقبلة في كازان «عاصمة جمهورية تاتارستان الروسية»، والمصممة للبدء في تطوير نموذج للعملة الجديدة، والتي بدونها سيتم تنفيذ مشاريع البنية التحتية والطاقة والمالية المشتركة داخل البريكس على أرضية غير مستقرة خاضعة بشكل متواصل لهيمنة الغرب وعرقلاته الدائمة.

فعلية عملية ربط نظام نقل الرسائل المالية للبنوك روسيا وإيران، والتي يمكنها الآن إجراء المعاملات مباشرة. حيث لم تعد البنوك من البلدين بحاجة إلى الرابط السويسري في التسويات بين بعضها، وصار يمكن للبنوك التجارية أن تقيم علاقات وسيط مع بعضها على نحو مباشر.

في هذا الصدد، قال نائب رئيس البنك المركزي الإيراني للشؤون الدولية، محسن كريمي، إن المصدّر يمكنه إصدار فاتورة للجانب الروسي بالريال الإيراني واستلام الأموال من البنوك الروسية في إيران. بالإضافة إلى ذلك، يمكن لمصدري البلدين إجراء التسويات بالعملة الوطنية، الأمر الذي يتطلب دعماً مصرفياً أكثر تقدماً، بعيداً عن المنصات الغربية المسييسة.

حتى إنتاج النفط: لم يعد غربياً بالمثل
انضمام أكبر الدول المنتجة للنفط في منطقة الخليج - السعودية وإيران والإمارات - إلى دول البريكس له أهمية خاصة بصد إنشاء نظام مالي واقتصادي عالمي أكثر عدلاً وإنصافاً، وبالتالي، ضمان تنمية عادلة في الدول غير الخاضعة لشروط العالم الغربي. والآن باتت تحوز مجموعة بريكس ما يزيد عن 80% من إجمالي إنتاج النفط العالمي. وتتاجر روسيا عملياً بالنفط مع دول أخرى باستخدام العملات الوطنية، والسعودية والإمارات في طور الانتقال بنشاط إلى مثل هذه التجارة. بينما تتبع إيران بالفعل كمية كبيرة من النفط باستخدام عملات أخرى غير الدولار الأمريكي. وتزايد تدريجياً حصة تسويات اليوان في تجارة كل من السعودية وإيران مع الصين، وهي أكبر مستهلك للمواد الخام الهيدروكربونية.

لذلك، كما يعتقد الوزير، ثمة طلب على إنشاء عملة مستقرة مدعومة بسلة عملات الدول الأعضاء في مجموعة البريكس، «لكن هذا يحتاج إلى حلول»، لأن «هناك الكثير من التفاصيل، والكثير من الأسئلة حول هذا المشروع والتي سوف نحتاج إلى مناقشتها مع الشركاء».

مقترح مشروع «المنصة المالية

الدولية» التابعة لبريكس

تجدر الإشارة هنا إلى أنه تم اقتراح مشروع مواز في منتصف عام 2023 من جانب رئيس المجلس الإشرافي لبورصة موسكو، سيرجي شفييتسوف. وهي فكرة تتمثل في «إنشاء منصة دولية معتمدة على دول البريكس»، والتي ينبغي أن تصبح «بديلاً لمنظمات المحاسبة الدولية، مثل نظائر نظام سوفيت، ويجب أن تكون منصة مفتوحة». وفي نهاية عام 2023، تم إرسال المشروع، الذي يرتبط إلى حد ما بالروبل غير النقدي القابل للتحويل وتداوله في بلدان مجلس التعاون الاقتصادي CMEA السابق، إلى الجهات التنظيمية المتخصصة في دول البريكس».

النموذج الروسي الإيراني: التحدي ممكن بتوفر الإرادة

باختصار، ثمة عدد كبير من العوامل المترابطة التي تحدد مسبقاً الطبيعة الإشكالية لإنشاء عملة نقدية واحدة، وخاصة عملة نقدية واحدة لدول البريكس. ولكن مع أخذ هذه العوامل في الاعتبار، فإن خيارات العملة المشتركة وآلية التسوية لهذه المجموعة ممكنة، والتي، كما نرى اليوم، فهي قيد الإعداد، ومن الممكن أن «تنبثق» أيضاً من أشكال التفاعل الثنائي بين الدول. وهكذا، في أوائل كانون الثاني، انتهت

انتهاء حسابات عام 2023 الخاصة بدول بريكس.

إنشاء عملة مستقرة حاجة وجودية لدول «البريكس»

من أجل تسهيل وتسريع التسويات مع دول البريكس التي لا يتم تنفيذها بالدولار الأمريكي، تخطط روسيا لتعرض على المجموعة إنشاء أصول مالية رقمية «DFA» في عام 2024 - في شكل عملة مستقرة مدعومة. من خلال سلة عملات دول الكتلة.

بتعبير أدق، كما قال وزير المالية الروسي، أنطون سيلوانوف، في نهاية عام 2023، إن «أحد المواضيع التي ستعلنها وزارة المالية وتعمل عليها مع زملائنا» في البريكس خلال رئاسة الاتحاد الروسي للكتلة في عام 2024» هو إنشاء حسابات ووحدة حسابية، مما يسمح بحل مشكلات التحويل هناك أحد المقترحات المبتكرة: إصدار أصل مالي رقمي يعتمد على سلة معينة من عملات الدول الأعضاء في البريكس. أي عملة مستقرة مدعومة بسلة من عملات البريكس».

ويؤكد سيلوانوف بأن روسيا تواجه مشاكل فيما يتعلق بالمدفوعات بالعملات الوطنية للدول الصديقة. فإذا كان اليوان الصيني قابلاً للتحويل وكانت الحسابات فيه هي نفسها تماماً كما في العملات الأخرى القابلة للتحويل، فهناك مشكلة مع الروبية الهندية، حيث يتم تحويلها إلى روبل من خلال عملات «ثالثة»: «هذه الطريقة ناجحة وفعالة، لكن المصدّر الذي يريد تحويل إيرادات الروبية الهندية من تسليم البضائع إلى الهند، يخسر جزءاً من الأموال بسبب تكاليف التحويل». لهذا، فإن كان هناك عملة بريكس مشتركة فإن مشكلة التحويل هذه يمكن حلها بسهولة ودون إلحاق الضرر بأي طرف.



بعد انضمام السعودية وإيران والإمارات باتت تحوز مجموعة دول بريكس ما يزيد عن 80% من مجموع إجمالي إنتاج النفط في العالم.

دافوس والحفاظ على الأزمات للحفاظ على الرأسمالية



يُقام المهرجان السنوي للنخبة العالمية الثرية المسمى المنتدى الاقتصادي العالمي (WEF)، ويهدف منتدى دافوس إلى مناقشة التحديات التي تواجه البشرية في 2024 وما بعده. ومع ذلك، يتم النظر إلى هذه التحديات في المقام الأول من وجهة نظر رأس المال العالمي، وتكون أي حلول سياسية مقترحة مدفوعة بهدف الحفاظ على النظام الرأسمالي العالمي.

■ مايكل روبرتس
ترجمة: اوديت الحسين

تم الكشف عن الأزمات في تقرير المخاطر العالمية السنوي الصادر عن دافوس، والذي يجري دراسة استقصائية للمشاركين. يستكشف التقرير «بعضاً من أشد المخاطر التي قد تواجهها خلال العقد المقبل، على خلفية التغيير التكنولوجي السريع، وعدم اليقين الاقتصادي، وارتفاع درجة حرارة الكوكب، والصراعات». ومع تعرض التعاون للضعف، قد لا تحتاج الاقتصادات والمجتمعات الضعيفة إلا إلى أصغر صدمة لتجاوز نقطة التحول في المرونة.

بالنسبة للاقتصاد العالمي، فإن التقرير مثير للقلق. كانت قائمة «المخاطر» العشرة الأولى بالنسبة لأولئك الذين شملهم الاستطلاع في 2024 هي أزمة تكلفة المعيشة والركود الاقتصادي. ويقول التقرير: على الرغم من أن «الانحدار الأكثر ليونة» يبدو سائداً في الوقت الحالي، إلا أن التوقعات على المدى القريب تظل غير مؤكدة إلى حد كبير. إذا ظلت أسعار الفائدة مرتفعة نسبياً لفترة أطول، فسكنون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم والبلدان المثقلة بالديون معرضة بشكل خاص لضائقة الديون...

يصف التقرير هذا الوضع بأنه «غير مؤكد»، لكن الأمر المؤكد هو أن ما يسمى «الهبوط الناعم»، أي التوسع الاقتصادي المطرد دون تراجع، يقتصر على الاقتصاد الأمريكي، وليس في أي مكان آخر، على الأقل بين الاقتصادات الرأسمالية المتقدمة الكبرى. وحتى أفاق الاقتصاد الأمريكي لا تستحق الكتابة عنها على الرغم من الأحاديث المتفائلة من العديد

من المصادر الأمريكية. اعترف بيل آدمز، كبير الاقتصاديين في بنك Comerica بأن الاقتصاديين يتوقعون أن ينمو الاقتصاد الأمريكي وسطيًا بنسبة 1% فقط في عام 2024.

تبدو الأمور أسوأ في بقية اقتصادات مجموعة السبع؛ انخفض الاقتصاد الألماني بنسبة 0,3% في 2023، ومن الممكن أن يتراجع أكثر هذا العام، مع انكماش الصناعة التحويلية في ألمانيا بمعدل 6-7% على أساس سنوي. لقد تحول اقتصاد كل من فرنسا والمملكة المتحدة إلى الوضع السلبي في الربع الأخير من 2023. والأمر نفسه بالنسبة لكندا واليابان، في حين تعاني إيطاليا من الركود. هناك العديد من الاقتصادات الرأسمالية المتقدمة الأخرى التي تعاني بالفعل من الركود: هولندا والسويد والنمسا والنرويج.

يحدّد البنك الدولي السبب وراء هذه الأزمات: «تباطؤ الاستثمار الإنتاجي من قبل الاقتصادات الكبرى في فرص العمل والدخل المولدة للقيمة. يضيف الماركسيون إلى ذلك بأن وراء هذا التباطؤ الاستثماري يكمن المستوى التاريخي المنخفض لربحية رأس المال العالمي «باستثناء الأقلية الصغيرة من عمالقة التكنولوجيا والطاقة». لا تزال العديد من الاقتصادات النامية عاجزة بسبب «أكثر من نصف تريليون دولار من الديون... والعبء المالي الزائد... وتقلص الحيز المالي - أي قدرة الحكومات على الإنفاق على الاحتياجات الاجتماعية». قفز انعدام الأمن الغذائي في 2022 وظل مرتفعاً في 2023.

ارتفعت الأسعار بالنسبة لمعظم الناس في العالم الرأسمالي المتقدم منذ نهاية الوباء بنسبة 20% في المتوسط، «ولا تزال ترتفع».

نتيجة لذلك، انخفض الدخل الحقيقي للأسر المتوسطة منذ عام 2019، وهو في الواقع أكبر انخفاض في مستويات المعيشة منذ عقود. علاوةً على ذلك، قد يبدأ التضخم بالارتفاع مرة أخرى مع التوترات في البحر الأحمر، وإذا بدأ تدمير «إسرائيل» لغزة وسكانها، الذين يبلغ عددهم مليوني نسمة، بالانتشار عبر الشرق الأوسط الغني بالطاقة.

لا حلول، وهم لا ينكرون

يشير تقرير دافوس إلى الخطر الذي يواجهه الرأسمالية من خلال ما يسميه «الاستقطاب المجتمعي»، ويقصد الانقسامات المتزايدة بين الأغنياء والفقراء الناجمة عن الركود الاقتصادي الذي يؤدي إلى الخسارة السياسية لأحزاب رأس المال ومؤسساتها. لا يذكر تقرير دافوس مدى اللامساواة الاجتماعية في 2024، لكن منظمة أوكسفام تقدم، كما في كل عام، تقريرها «البديل». ويلاحظ تقرير أوكسفام بأن الثروة المفرطة والفقير المدقع قد زادا في وقت واحد للمرة الأولى منذ 25 عاماً. خلال سنوات الوباء وأزمة تكلفة المعيشة منذ عام 2020، استحوذ أغنى 1% على 26 تريليون دولار (63% من الثروة)، في حين ذهبت 16 تريليون (37%) إلى بقية العالم مجتمعة. زادت ثروات المليارديرات بمقدار 2,7 مليار دولار يومياً، ويأتي هذا على رأس عقد من المكاسب التاريخية - حيث تضاعف عدد وثروات المليارديرات خلال السنوات العشر الماضية. في الوقت نفسه، يعيش ما لا يقل عن 1,7 مليار عامل في بلدان حيث يتجاوز التضخم الأجور، ويعاني أكثر من 820 مليون شخص من الجوع. نقلت منظمة أوكسفام عن البنك الدولي قوله، «من المرجح أن نشهد أكبر زيادة في اللامساواة والفقير على مستوى العالم منذ الحرب العالمية الثانية». تواجه بلدانها بأكملها خطر الإفلاس، حيث تتفق البلدان الأكثر فقراً أربعة أضعاف ما تنفقه على الرعاية الصحية في سداد ديونها للأغنياء. تخطت ثلاثة أرباع حكومات العالم لخفض إنفاق القطاع العام بسبب التقشف - بما في ذلك الإنفاق على الرعاية الصحية والتعليم - بمقدار 7,8 تريليون دولار على مدى السنوات الخمس

المقبلة. كالعادة، لا يقدم منتدى دافوس في تقريره أي حلول سياسية لعكس هذا المستوى البشع من التفاوت بين الناس أو حتى للحد منه - ولا حتى فرض ضريبة على الثروة. كما أن العالم شهد السنة الأكثر سخونة في 2023، حيث «تتدهور سجلات المناخ مثل أحجار الدومينو». فقد وصل متوسط درجة الحرارة العالمية إلى ما يقرب من 1,5 درجة مئوية فوق مستويات ما قبل العصر الصناعي، وفقاً لوكالة مراقبة الأرض الأوروبية كوبرنيكوس. كان متوسط درجات الحرارة العالمية خلال عام 2023 أعلى من أي وقت مضى خلال المائة ألف عام الماضية.

كانت هناك مسألتان أخريان تقلقان المشاركين في منتدى دافوس: الذكاء الاصطناعي وخطر احتمال ظهور «معلومات مضللة واسعة النطاق» من آلات الذكاء الاصطناعي التوليدية غير الخاضعة للرقابة. وكذلك العدد المتزايد من الصراعات المسلحة بين الدول في العالم.

يشعر رأس المال العالمي بالقلق إزاء الأضرار التي لحقت بالتجارة والاستثمار بسبب المنافسات الجيوسياسية وخيبة الأمل الاجتماعية الناجمة عن «المعلومات المضللة» حول عدم المساواة والنمو الاقتصادي. لكن المشاركين أقل قلقاً بشأن فقدان الوظائف بسبب الذكاء الاصطناعي لمجموعة كبيرة من العاملين، أو بشأن الخسارة الفادحة في الأرواح والأطراف من الحرب الروسية الأوكرانية أو التدمير «الإسرائيلي» لغزة، أو الملايين من الجياع والنازحين في الحرب الأهلية في السودان، أو قصف المدن والأشخاص في اليمن.

ثم تأتي إلى الاستنتاج الذي يريدنا أهل دافوس أن نعتاد عليه ونقبله كأنه من المسلمات: «مع دخولنا عام 2024، نسلط الضوء على توقعات سلبية في الغالب للعالم على مدى العامين المقبلين، والتي من المتوقع أن تتفاقم خلال العقد المقبل... التوقعات أكثر سلبية بشكل ملحوظ على مدى الأفق الزمني البالغ 10 سنوات، حيث يتوقع ما يقرب من ثلثي المشاركين توقعات عاصفة أو مضطربة».

يشعر رأس المال العالمي بالقلق إزاء الأضرار التي لحقت بالتجارة والاستثمار بسبب المنافسات الجيوسياسية وخيبة الأمل الاجتماعية الناجمة عن «المعلومات المضللة» حول عدم المساواة والنمو الاقتصادي

تخبط وارتجال المركزي الشكلي يجبر لمصلحة كبار الحيتان!



بعد الاعتراضات المقدمة من مصدري الخضار والفواكه على تعليمات المصرف المركزي بشأن الصادرات، وانعكاساتها السلبية على عمليات التصدير الخاصة بالخضار والفواكه، والخسائر التي تكبدها بسبب هذه التعليمات، نشر مصرف سورية المركزي يوم الأربعاء 17 كانون الثاني 2024 تعميمياً جديداً بهذا الشأن!

بسام علي عن حال المصدرين، والذي وصفه «بالسيئ وإلى الهاوية» في حال استمر العمل بالقرار رقم 20 الصادر عن مصرف سورية المركزي لعام 2024 والمتضمن تنظيم تعهدات القطع الأجنبي الناجم عن التصدير. موضحاً أنه من تاريخ 2024/1/5 حتى اليوم لم نصر براداً، وكل عمليات التصدير متوقفة - بشكل كامل، وليس جزئياً - من الحمضيات والخضار والفواكه، وبين أن إعطاء مدة 5 أيام للمصدرين مدة غير كافية!

التصريح أعلاه يدفعنا للتساؤل، وليس التشكيك: هل الجهات المعنية على دراية بهول ما يحدث لبرادات الفواكه والخضار المعدة سلفاً للتصدير، خاصة وأنها سريعة التلف؟ وما الفائدة من دعم المصدر والتصدير عموماً، ومن جهة أخرى وضع العراقيل أمامه؟؟

ومن سيتحمل كل هذه التكاليف والخسائر الناجمة عن قرار ارتجالي آخر بحال الاستمرار بنفس النهج المتسرع في إصدار القرارات دون استكمال دراستها على مستوى النتائج؟؟ فالمتضررون من القرار المتسرع دون دراسة وافية لم تقف حدودهم عند المصدرين فقط، بل انعكست على الفلاحين أيضاً، الذين دفعوا ضريبة على مستوى تخفيض أسعار منتجاتهم ضغطاً واستغلالاً من قبل المصدرين والتجار، والتي وصلت إلى الخسارة لدى بعضهم! مع العلم أن عوامل الاستغلال للفلاحين والمنتجين على مستوى تخفيض أسعار منتجاتهم لا تنعكس على السوق المحلي، حيث تسجل الأسعار في السوق المزيد من الارتفاعات ليحصد البعض من كبار الحيتان أرباحها!

وقد ورد في التعليمات الجديدة ما يلي: «حرصاً على تحقيق أقصى درجات المرونة في تطبيق القرارات الصادرة عن مصرف سورية المركزي، أصدر تعديلات لمجموعة من الإجراءات المتعلقة بتطبيق القرارات 20 و21 لعام 2024، بتمديد المدة المحددة لإخراج الصادرات الزراعية بموجب تعهد تصدير واحد، وتمديد المدة المحددة لتقديم نسخة تعهد التصدير إلى المصرف بعد خروج البضاعة. كما أعفى المصرف المصدرين لدى تقديم الوثائق المتعلقة بإثبات الملاءة من إرفاق ميزانية ختامية لنتائج أعمال العام السابق».

لن نقتل من أهمية التعليمات الجديدة المتخذة تصويماً للقرارات السابقة الخاطئة، بل سنلتفت النظر لمدى التخبط والارتجال بقرارات المركزي الذي عودنا إصداره لتعاميم وتعليمات متلاحقة، بعضها متناقض، وبعضها تصحيح لقرارات سابقة، أما بعضها الآخر فتوضيحي!

والسؤال هنا: هل بات التخبط والارتجال نهجاً رسمياً معتمداً ومستمر من قبل المركزي؟ وهل تكلفة ارتجال قرار ما وتطبيقه، ومن ثم معالجة النتائج الكارثية له من خلال الإسراع بإصدار تعديلات له، أقل من تكلفة دراسته المستفيضة الكافية والواقعية درءاً لأي خلل فيها؟؟ وهل هناك مستفيد خلف هذا النمط السائد من التخبط والارتجال الشكلي!!

ملايسات وتداعيات سلبية!

حسب ما نقلته صحيفة الوطن يوم الخميس 2024/1/18 عن رئيس لجنة تصدير الحمضيات

تعديل للقرار أم قرار جديد!

في تصريح لوزير الزراعة محمد حسان قطنا يوم الخميس 2024/1/18 لصحيفة الوطن، تعقيباً على قرار المركزي بين أن: «القرار يحمل آلية جديدة لتصدير المنتج الزراعي، وينظم العلاقة مع المصرف المركزي، ويمثل اهتمام الحكومة بالقطاع بهدف دعم هذا القطاع وتشجيع الصادرات، ويساعد في إعادة الصادرات الزراعية إلى مسارها بعد أن تراجعت خلال الفترة الماضية بما يفيد مصدري المنتجات الزراعية، مشيراً إلى أنه ستظهر مفاصل القرار خلال الأيام المقبلة»!

حديث الوزير أعلاه، يمكن اعتباره ترويجي وتسويقي لتغطية الخلل في قرار المركزي السابق، ولتبدو النتيجة بتفاصيل مضمون التعديل وكأنه بمثابة قرار جديد تماماً بحيثياته الخاصة بتصدير المنتجات الزراعية! ولعله من المفيد التنويه إلى أن التعديل تم بعد صدور القرار بيومين، مما يدفعنا للتساؤل مجدداً: هل لدى المركزي القدرة والمرونة لتعديل قراراته بعد يومين من إصدارها، وليس لديه القدرة لدراستها الكافية بآثارها ونتائجها قبل البدء بوضعها في التنفيذ، ومن سيتحمل النتائج؟

تخبط ولهو ليس بجديداً!

يصدر مصرف سورية المركزي قرارات وتعاميم متتالية، فبين القرار والتعميم والآخر أيام قليلة في بعض الأحيان، وكل ذلك ينعكس سلباً على الوضع الاقتصادي والمعاشي في البلاد!

ولعل خير مثال، هو المنصة التي ابتكرها وابتدعها المركزي لتمويل المستوردات، والتعديلات التي جرت على آليات عملها، مع استمرار اعتراض الفعاليات الاقتصادية عليها، إضافة لنشواته السعريّة المتعاقبة لليرة مقابل الدولار، والتي ينتقل فيها من عتبة سعريّة إلى

أخرى أعلى، تبعاً لعنتبات السوق الموازي، وليس قيادة لها، مع كل الآثار السلبية الناجمة عن ذلك، على المستوى الاقتصادي والمعيشي والخدمي، ولا يغيب عن أذهاننا تعليماته الخاصة بالمبالغ المسموح بنقلها بين المحافظات برفقة مسافر، والتعديلات التي طرأت على سقوفها، مع استمرار تداعياتها ونتائجها السلبية التي يتم دفع ضريبتها أيضاً على المستوى الاقتصادي العام، وغيرها الكثير من القرارات الشبيهة! والسؤال المطروح: لصالح من يتم تجيير هذا التخبط واللهو بالنتيجة؟

مصالح كبار الحيتان فقط لا غير!

اختصاراً نقول: إنه بات من الواضح أن قرارات المركزي وتعليماته وتعاميمه المتلاحقة، كجزء من السياسات المالية والنقدية المطبقة استكمالاً لمجل السياسات الاقتصادية المعتمدة رسمياً، لا يمكن تبويبها إلا ضمن خانة ما تضمنه تلك السياسات من مصالح البعض من كبار أصحاب الأرباح فقط لا غير، على حساب المنتجين والمستهلكين والاقتصاد الوطني! فحيتان المال من كبار المستوردين والمضاربين بالعملة، والمصدرين وأشباههم هم من يحصد المزايا والأرباح الكبيرة من جملة السياسات المتبعة، بتفاصيلها الكلية والجزئية، بما في ذلك ما يصدر عن المركزي من قرارات وتعاميم وتعليمات تظهر وكأنها متخبطة أو مرتجلة!

ولمزيد من الاختصار نعيد ونكرر القول: إنه بحال الاستمرار بهذا النهج التدميري والسياسات المنحازة، فإن الوضع سيزداد سوءاً على المستوى الاقتصادي الاجتماعي، وعلى مستوى الإنتاج والعملية الإنتاجية، وعلى مستوى الاقتصاد الوطني ككل، ولا يمكن لكل ذلك أن يتغير إلا بتغيير هذه السياسات جملة وتفصيلاً!

هل لدى المركزي القدرة والمرونة لتعديل قراراته بعد يومين من إصدارها وليس لديه القدرة لدراستها الكافية بآثارها ونتائجها قبل البدء بوضعها في التنفيذ؟

الاتصالات السرية بين الصهيونية والنازية (1)

حاولت الحركة الصهيونية لعقود إخفاء تاريخ علاقاتها بالنازية الألمانية. ومع عودة الإهتمام العالمي بجرانم الإبادة الجماعية التي ما تزال تمارسها هذه الأخيرة، وخاصة في غزة اليوم، من المفيد تسليط الضوء على بعض المعلومات والوثائق التي قد تبدو مدهشة لبعض القراء، نظراً لهيمنة الرواية الصهيونية الكاذبة التي تنظرها بأنها «الحمل الوديع» و«صحية الهولوكوست» و«معاداة السامية»، مخفية سنوات من الخدمات المتبادلة المشينة بينهما، ولكن غير المستغربة إذا تذكرنا أن هذين المسخين ولدا من الرحم المتعفن نفسهما - رأس المال المالي الإجرامي العالمي.

■ كلاوس بولكين

ترتيب وإعداد: د. أسامة دليقان

تحت عنوان «الاتصالات السرية بين الصهيونية وألمانيا النازية بين 1933 و1941» نشر الصحفي والباحث البارز من ألمانيا الشرقية كلاوس بولكين دراسة في عام 1976، في مجلة «دراسات فلسطينية» باللغة الإنكليزية بجامعة كاليفورنيا. ونقدم فيما يلي تعريفاً لمقتطفات منها بتصرف.

المركب الصهيوني، والربان نازي

بالنسبة للقادة الصهيونيين، فتح وصول هتلر إلى السلطة إمكانية تدفق المهاجرين اليهود إلى فلسطين. وكانت هذه الهجرة إحدى نتائج اتفاقية «هاغارا» «ستحدث عنها لاحقاً»، حيث أسس الصهاينة شركة النقل البحري الخاصة بهم، واشتروا سفينة نقل الركاب الألمانية «هوهنشتاين» وغيروا اسمها إلى «تل أبيب». وانطلقت السفينة في رحلتها الأولى من ميناء بريمنهانف الألماني إلى حيفا في مطلع العام 1935. وعلى هذه الرحلة نُقِشت على كوثل السفينة «مؤخرتها» الأحرف العبرية للاسم الجديد «تل أبيب»، في حين رُفِر على صاريها في الوقت نفسه علم الصليب المعقوف النازي - «توليفةٌ تعج بالمشافة الميتافيزيقية» كما وصفها فيما بعد أحد المهاجرين على متنها. والآنكى من ذلك أن قبطان السفينة بالذات، وكان اسمه لايدنغ، كان عضواً مسجلاً في الحزب النازي!

قبل ذلك بستينين، كانت «معاداة السامية» قد أصبحت سياسة حكومية ألمانية رسمية عندما سُمي هتلر مستشاراً للرايخ الألماني في 30 كانون الثاني 1933. وشهد ربع ذلك العام بداية فترة من التعاون الخاص بين الصهيونية والنظام الفاشي الألماني لزيادة تدفق المهاجرين اليهود الألمان ورأس المال إلى فلسطين. ونجحت السلطات الصهيونية في الحفاظ على هذا التعاون سرّياً لفترة طويلة. فقط منذ بداية الستينيات، بدأت تظهر انتقادات هنا وهناك. كان رد الفعل الصهيوني يتألف عادةً من تصريحات بأن الاتصالات بين الجانبين إنما أقيمت فقط بذريعة «الحفاظ على أرواح اليهود». ولكن الاتصالات كانت متميزة بشكل واضح، لأنها حدثت عندما كان العديد من اليهود والمنظمات اليهودية يطالبون بمقاطعة ألمانيا النازية.

يقول بولكين إن «الحزب الشيوعي الإسرائيلي» قدم ورقة في بداية مؤتمره السادس عشر، أشارت إلى ما يلي: «بعد تسلّم هتلر للسلطة في ألمانيا، وبينما كانت القوى المناهضة للفاشية في العالم وأغلبية المنظمات اليهودية تطالب بمقاطعة ألمانيا النازية، كان ثمة تعاون واتصالات جارية بين



بعده كونه مهمة لتقديم المعونات والمساعدات، لما كنا قلنا شيئاً ضدّه، ولكن الاستيطان في فلسطين هو في المقام الأول موضوع سياسة يهودية قومية، لذلك يجب أن نرفض دعمه». ولاحظ الكاتب اليهودي فيرنز ف. موسى ما يلي: «في حين رأى قادة الاتحاد المركزي واجباً خاصاً أن يتم تمثيل مصالح اليهود الألمان في النضال السياسي الفعّال، وقفت الصهيونية بالمقابل مع عملية الاستبعاد الممنهج لليهود من المشاركة في الحياة السياسية الألمانية. لقد رفضت الصهيونية، وكأمر مبدئي بالنسبة لها، أية مشاركة لها في النضال الذي قاده الاتحاد المركزي للمواطنين الألمان ذوي الإيمان اليهودي».

وجهان لأيديولوجيا واحدة

كان موقف الصهاينة تجاه الهيمنة المشؤومة الوشيكة للفاشية على ألمانيا آنذاك، يتحدّد بمزاعم أيديولوجية مشتركة، فالصهاينة كما الفاشيين يعتمدون على أفكار عنصرية غير علمية. وتتلاقى الحركتان على الأرضية نفسها من المعتقدات والأساطير... وكلاهما شوفينيتان وتميلان للإقصاء العرقي.

ترحيب ودعم نازي

لا عجب وهذه الحال أن رحّب الفاشيون الألمان بالفعل بالمفاهيم الصهيونية، حتى أن ألفرد روزنبرغ، وهو من الأيديولوجيين الأساسيين في الحزب النازي كتب ما يلي: «يجب دعم الصهيونية بقوة بحيث يتم نقل عدد من اليهود الألمان بالتأكد وبشكل سنوي إلى فلسطين، أو على الأقل دفعهم إلى أن يرحلوا من البلد». فيما بعد كتب هانز لام: «مما لا جدال فيه أنه في المراحل الأولى من السياسة اليهودية اعتقد النازيون أنه من الملائم تبني موقف مؤيد للصهيونية».

يعيش 503 آلاف يهودي، شكّلوا 0,75% فقط من إجمالي السكان. وكان 31% من جميع اليهود الألمان يعيشون في العاصمة برلين، ويشكلون 4,3% من سكان المدينة. وتشير الإحصاءات الألمانية أيضاً إلى أن السكان اليهود في ألمانيا تناقصت أعدادهم بين عامي 1871 و1933، من 1,05% إلى 0,76%.

كان هؤلاء اليهود الألمان، بأغليبتهم، إما غير صهاينة أو معادين للصهيونية. وقبل 1937 كان «الاتحاد الصهيوني لألمانيا» ZVFD يواجه صعوبات كبيرة في أن يلقى رواجاً أو أذناً صاغية. ومن بين اليهود في ألمانيا المشمولين في إحصاء العام 1925، كان هناك، على سبيل المثال، فقط 8739 نسمة، أي لا يشكلون حتى 2% ممن يحق لهم الاقتراع في الانتخابات الصهيونية «أعضاء في منظمات صهيونية». وفي الانتخابات المحلية للجالية اليهودية في بروسيا، التي عُقدت في شباط 1925، كان هناك فقط 29 عضواً من أصل 124 منتخبتين ينتمون إلى مجموعات صهيونية. والخلاصة أنه قبل سيطرة هتلر على السلطة، لم يكن الصهاينة بالأساس سوى أقلية صغيرة وضعيفة النفوذ نسبياً بالمقارنة مع المنظمات غير الصهيونية التي كانت تلعب الدور السائد في أوساط اليهود. وعلى رأس هذه الأخيرة، كان التنظيم الذي عُرف اختصاراً بـ CV أو «الاتحاد المركزي للمواطنين الألمان ذوي الإيمان اليهودي»، الذي تأسس عام 1893، وكما يشير اسمه ضمناً يعتبر اليهود الألمان ألماناً في نهاية المطاف، ويعتبر أن مهمته الأساسية مقارعة «العداء للسامية».

وبالتطابق مع هذا الموقف، صرّح الاتحاد المركزي (CV) أيضاً برفضه الحاد للصهيونية. حتى أنه تبني قراراً في مجلسه المركزي في 10 نيسان 1921 اختتمته بالكلمات التالية: «لو كان العمل من أجل الاستيطان في فلسطين لا

القادة الصهاينة والحكومة الهتلرية» - ويشير بولكين إلى أن مرجع هذا الاقتباس هو: لأحة معلومات «الحزب الشيوعي الإسرائيلي»، 1969.

ويقتبس في دراسته عن المسؤول الصهيوني أليعازر ليفني، الذي كان محرراً لصحيفة الهاغانا خلال الحرب العالمية الثانية، بأنه صرّح خلال ندوة نُظمت من قبل صحيفة «معاريف» عام 1966 بما يلي: «إن إنقاذ القيادة الصهيونية لليهود لم يكن هدفاً بذاته، بل وسيلة»، «وسيلة لإقامة الدولة اليهودية في فلسطين». واعتبر من التابوهات التشكيك في رد فعل الحركة الصهيونية على الفاشية الألمانية، والتي في سياق حكمها الذي استمرّ اثني عشر عاماً قتلت كثيراً من اليهود.

وكتب بولكين في دراسته بأنه يصعب العثور على أدلة أصلية أو وثائق تتعلق بهذه الأحداث، وأن دراسته لن تقدم بطلية الحال صورة كاملة، ورأى بأن الصورة لن تكتمل سوى عند الوصول الكامل إلى الأرشيفات والوثائق طي الكتمان وخاصة تلك المُقفل عليها داخل «إسرائيل».

اليهود الألمان

قبل وصول هتلر للسلطة كان يُنظر لأغلبية اليهود الألمان بوصفهم ألماناً، ولم يكونوا يشعرون بأي تعاطف يُذكر مع المساعي الصهيونية. وكانت الإحصاءات الألمانية المُجمّعة قبل تسلّم الفاشيين للسلطة، تصنّف الأقلية اليهودية تحت عنوان الإيمان الديني فقط. أما تصنيفهم كـ «عرق» فهو أمر ترك إدخاله للمشرعين الفاشيين، كوسم لليهود، وبالتالي تضمّن حتى أولئك المنحدرين من أصول يهودية الذين كانوا بالفعل جزءاً مندمجاً من المجتمع الألماني.

وفقاً للإحصائيات في ألمانيا عام 1933 كان

رافعة علم الصليب المعقوف وقيادة ريان نازي اجرت اولي السفن الصهيونية التي نقلت اليهود لاحتلال فلسطين

«أنت المشكلة!» أصابع واشنطن نحو نتنياهو

أحاديث كثيرة تشير إلى تعاظم الخلافات بين الولايات المتحدة و«إسرائيل»، وتزداد في الوقت ذاته المؤشرات على اتساع الشرح داخل الكيان نفسه، وتحديدًا في حكومة الحرب والبنى السياسية الأخرى، فهناك في واشنطن قرارات صعبة تتخذ، وفي تل أبيب أصوات تنادي بتحميل مسؤولية الفشل الحالي للحكومة، والذهاب إلى انتخابات جديدة!

■ علاء ابو فراج

بالرغم من أن الخلافات بدأت مع اليوم الأول للحرب التي شنها جيش الاحتلال، إلا أنها تأخذ أبعاداً جديدة مع كل يوم، ويبدو في الأيام الماضية أن عاصفة إعلامية تشق طريقها في وسائل إعلام أمريكية بارزة كانت دائماً ناطقة باسم قوى مؤثرة داخل واشنطن، وتقابلها صحف مشابهة داخل الكيان. يمكننا - من خلال استعراض الأفكار الواردة في بعض هذه المقالات - فهم الصورة بشكل أفضل، إذ يبدو أن الأوضاع المعقدة التي يواجهها الكيان وواشنطن من خلفه باتت تتطلب خطوات وأدوات جديدة، ما يعني ضمناً إعلان عجز الأدوات السابقة عن إنجاز المهام المطلوبة بالنسبة لهم، ويمكن القول: إنه مع كل ساعة ويوم يزداد العبء على واشنطن، وتحمل فوق مشاكلها خسائر سياسية بالجملة.

الخلافات فوق الطاولة مجدداً!

أعلن البيت الأبيض في بيان له، أن الرئيس جو بايدن أجرى اتصالاً مع رئيس الوزراء الصهيوني بنيامين نتنياهو يوم السبت 20 كانون الثاني، حيث أكد الرئيس حسب البيان على «قناعتته القوية بإمكانية تطبيق حل الدولتين، وأنه (أي بايدن) يرى أن الحل على المدى الطويل هو إقامة دولة فلسطينية حرة مستقلة»، وأعقب الاتصال، تصريحات له قال فيها: إن «رئيس الوزراء الإسرائيلي لا يعارض جميع الحلول القائمة على وجود دولتين»، معتبراً أن «الأمر ليس مستحيلاً بوجود نتينياهو في السلطة» لكن بايدن أشار في الوقت نفسه إلى أن «بعض الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ليس لها قوات مسلحة» ويقصد طرح «الدولة الفلسطينية منزوعة السلاح».

وكان المتحدث باسم مجلس الأمن القومي في البيت الأبيض جون كيري قد نفى أن يكون الاتصال قد جاء بسبب تصريحات نتينياهو يوم الخميس 18 من الشهر ذاته، التي أعلن فيها مجدداً رفضه قيام الدولة الفلسطينية، إذ قال في مؤتمر صحفي عقده في تل أبيب، أن «تحتاج إسرائيل» في أي ترتيب مستقبلي إلى السيطرة الأمنية على جميع الأراضي الواقعة غرب الأردن، وهذا يتعارض مع فكرة السيادة الفلسطينية» واعتبر أن اشتعال الصراع الجاري لا يرد إلى «غياب الدول الفلسطينية، بل يرتبط ببقاء دولة، وهي الدولة اليهودية». لكن لم تمض ساعات قصيرة على بيان البيت الأبيض، حتى سارع ديوان رئاسة الوزراء الصهيوني في نفى قبول نتينياهو بالمقترح الأمريكي، وقال في بيانه المضاد الصادر يوم السبت، أنه يصير على «الاحتفاظ بالسيطرة الأمنية على غزة» وهو ما لاقى صدىً سلبياً في واشنطن.

رسائل تنقلها المؤسسات الإعلامية

أفاد تقرير ل«لاسوشيتد برس»، أن مسؤولين أمريكيين يشعرون بأن إحباط بايدن من



يهودياً بمجلس النواب الأميركي - ينتمون جميعهم للحزب الديمقراطي - بياناً، انتقدوا فيه نتينياهو وتصريحاته، والأخطر، كانت عريضة وقّع عليها 170 مسؤولاً أمنياً من القادة السابقين لجهاز المخابرات «الموساد» وجهاز الأمن العام «الشاباك» والجيش والشرطة، واطلقوا على أنفسهم اسم «منتدى الجدار الواقعي لإسرائيل» الذين حملوا مسؤولية الفشل الحالي للحكومة، واعتبروا أن إدارة هذا الملف بعد مرور 100 يوم أثبتت فشلها، ولذلك لا بد من خطوات جذية، والتي عبرت عنها العريضة بالقول: إن «الوقت قد حان لاختيار القيادة التي تنال ثقة الشعب» في دعوة واضحة للانتخابات الجديدة وتغيير الحكومة الحالية.

«الشكوك تتزايد في أوساط القيادة العسكرية العليا بشأن إمكانية القضاء على حماس». وهو ما دفع المتحدث باسم جيش الاحتلال للقول: إن «التصريحات التي نقلتها الصحيفة عن مسؤولين عسكريين لا تعبر عن موقف الجيش» وخصوصاً، أنها تعارض توجه الحكومة الحالية، والأخطر من ذلك أنها تعطي إشارات أن واشنطن ربما تعول على «قيادة أخرى».

«في واشنطن» و «في تل أبيب»

كنتيجة لكل ذلك، تكثر في الآونة الأخيرة «البيانات والعرائض» التي يجري نشرها والتوقيع عليها، من قبل سياسيين وعسكريين في واشنطن وتل أبيب، إذ أصدر 16 عضواً

نتينياهو بات أكثر وضوحاً بعد المكالمة الأخيرة، وأشارت إلى أن «مجموعة من أعضاء الكونغرس المؤيدين لإسرائيل يدقون ناقوس الخطر بشأن فقدان الثقة في نتينياهو» وهو ما حاولت «إن بي سي» قوله أيضاً، إذ نقلت عن عضو جمهوري قوله: إنه لا يعتقد أن «نتينياهو سينجو». أما يدعوت أرنوت، نشرت بدورها أن «صبر الرئيس الأمريكي بدأ ينفذ» وأفادت، أن مسؤولين أمريكيين ينصحون بايدن «بالتعبير العلني عن عدم ثقته به».

كل ذلك يؤكد مجدداً على أن الخلاف موجود ويشهد مع كل ساعة، فمن جهة تكرر الأكاديم، مثل: «إن واشنطن تتمسك بقيام الدولة الفلسطينية» أو «إن بايدن وإدارته قلقون على أرواح المدنيين في فلسطين»، في الوقت الذي يدرك الجميع، أن الدافع وراء تكرار كل ذلك هو إخفاء مجموعة من المسائل، ربما يكون أولها، أن هناك قناعة في واشنطن تتوسع في أن مدة صلاحية نتينياهو قد انتهت فعلاً، وأن سلوك الحكومة الحالية وما تمثله داخل الكيان بات يشكل تهديداً حقيقياً على مصالح الولايات المتحدة، فالتصريحات المتكررة للحكومة الصهيونية حول رفض قيام الدولة، تعني قبل كل شيء تحدٍ علني لواشنطن، ومحاولة للخروج عن الدور الوظيفي المرسوم للكيان، وهو ما لا يمكن لواشنطن أن تقبله، وخصوصاً، أنها تملك وسائل حاسمة في فرض أجندتها، عبر إسقاط الحكومة الحالية كخطوة أولى، وهو ربما يفسر وصول أصوات من داخل الكيان للتعبير على صفحات «نيويورك تايمز» أن عدداً من القادة العسكريين في جيش الاحتلال باتوا يعتقدون أن «استعادة المحجزين في القطاع لا يمكن إنجازه إلا عبر الوسائل الدبلوماسية»، وأن

**بايدن مع من
يمثله داخل الإدارة
الأمريكية لم
يعودوا قادرين
أن يدافعوا عن
استراتيجيتهم أكثر
من ذلك ويبدوون
بالتهميد لتحولات
كبيرة فيها**

الأصوات المتزايدة في داخل واشنطن لإدارة الأزمة بشكل مختلف، تنطلق أولاً من حجم الإخفاق الحالي، ومن آثاره حتى على المدى القصير، ففسارة الولايات المتحدة المحتملة لدورها الأساسي في إدارة ملفات الشرق الأوسط، وتحديدًا ملف القضية الفلسطينية، لن تكون خسارة سهلة، فهذا الدور كان مولداً أساسياً للتوتر الكبير الذي تعيشه منطقتنا، والذي تحتاج واشنطن للمحافظة عليه لأطول وقت ممكن، وكان يضمن لواشنطن التأثير على الكثير من القضايا الأساسية التي تلعب منطقتنا دوراً كبيراً فيها، هذا بالإضافة إلى أن حكومة الحرب الصهيونية لم تستطع حتى الآن وباعتراف عدد من عسكريهم أن تحقق أي إنجاز يمكن البناء عليه، ما يضع المغامرة الأمريكية في موقع أصعب، فما يجري تسريبه إلى وسائل الإعلام حول «أن بايدن قد لا يستطيع التعامل مع نتينياهو أكثر» يعني بشكل مباشر أن بايدن مع من يمثله داخل الإدارة الأمريكية لم يعودوا قادرين أن يدافعوا عن استراتيجيتهم أكثر من ذلك ويبدوون بالتهميد لتحولات كبيرة فيها، ويحاولون تحميل المسؤولية لشخص نتينياهو، متجاهلين أنه يعبر في هذه اللحظة عن تيار سياسي داخل الكيان، ومتجاهلين أيضاً أن «الضرر حدث بالفعل» ولم يعد بالإمكان التراجع دون خسائر كبيرة، فإلى جانب ارتدادات ذلك إلى الداخل الأمريكي في لحظة دقيقة وعلى مشارف الانتخابات الخطرة، ستكون محاولة واشنطن المفترضة أن تسقط حكومة نتينياهو عامل ضغط هائل على الصراع السياسي القديم الكامن داخل «إسرائيل» ما يمكن أن يؤدي إلى انفجار عنيف لا يمكن احتواؤه.

من فلسطين إلى العراق: الوجود العسكري الأمريكي يجب أن ينتهي



أدت هجمات المقاومة الفلسطينية في 7 تشرين الأول، والحرب التي شنها الكيان الصهيوني على غزة لاحقاً وحتى الآن، إلى تداعيات في المنطقة ككل، من جملتها إعادة طرح مسألة وجود القوات العسكرية الأمريكية في العراق، حيث أدت أحداث غزة إلى استئناف استهداف القواعد الأمريكية من قبل فصائل المقاومة العراقية بوتيرة عالية، وإلى تحرك حكومي يحاول كسب المزيد من الوقت.

■ ملاذ سعد

الجانب من جهة، ومن جهة أخرى فإن الظروف الموضوعية اقتصادياً وسياسياً تفرض على الولايات المتحدة هذه الانسحابات، التي بدأت خلال السنين القريبة الماضية من أفغانستان والعراق نفسه، وإعادة تموضع في منطقة الخليج وشرق أوروبا.

تداعيات الخروج

خروج القوات الأمريكية يعني عملياً بداية الحل في العراق، وإنهاء الهممة عليه وإنهاء نظام بريمر، فمُنذ الاحتلال الأمريكي بات العراق ساحة للتدخلات الخارجية، حيث دور بلد أساسي في المنطقة، وغطى الوجود الأمريكي فيه على دور صهيوني استخباراتي قادر على التأثير على منطقة واسعة بالقرب من إيران، وعلى حدودها، ما يشكل عاملاً خطيراً على الأمن الوطني لكل دول الإقليم. وعلى مستوى المنطقة، سيفتح خروج القوات الأمريكية الباب واسعاً أمام تغيير البنية السياسية الكاملة، وسيفرض تراجع كافة التيارات والقوى السياسية المحابية والمالية للغربيين عموماً، وعلية، فتح الباب أمام شعوب المنطقة لتحقيق استقلالها الفعلي على كافة المستويات، بدءاً من تنفيذ الحلول السياسية إما داخلياً إن أمكن كحالة العراق، أو استناداً لقرارات مجلس الأمن الدولي والأمم المتحدة كمرجع أولي سواء في سورية أو فلسطين.

في الحالة العراقية، يصبح من الضروري أكثر من أي وقت مضى نشوء وتبلور قوى سياسية جديدة جامعة، تتجاوز حالة الانقسام التي صنعها وخلفها الاحتلال الأمريكي ضمن ثالثوث «شيعة - سنة - كرد» وقد أوضحت انتفاضة تشرين العراقية عملياً باحتجاجاتها وشعاراتها وهتافاتهما منذ سنوات وجود رغبة شعبية عميقة بهذا الاتجاه.

السابقة مع الكيان، وبالتالي، لا يمكن القول أن الاستجابة الحالية، والضربات التي توجهه إلى القواعد الأمريكية ترد إلى الدور الإيراني، فبالرغم من أن طهران تسهم بشكل كبير في تسليح هذه القوات لكنّها ليست التفسير الوحيد لها.

الوجود الأمريكي في العراق مركز رئيسي

مثل هذا السياق يعزز مدى اعتبار التواجد العسكري في العراق أساسياً بالنسبة للولايات المتحدة، حيث يبقى على العراق بحالة احتلال وابتزاز، ويبقى المنطقة بحالة توتر خدمة للمصلحة الأمريكية، ويفرض حسابات تكتيكية واستراتيجية لقوى المقاومة من جهة ولإيران من جهة أخرى، كما يفرض معادلات بالنسبة لروسيا، ويؤمن هذا الوجود حماية للكيان الصهيوني، ومنه امتداده واختراقه في العراق أيضاً، وعلية فإن الولايات المتحدة تسعى قدر المستطاع إلى إبقاء قواتها في العراق لأطول فترة ممكنة.

التطورات الجارية التي شهدتها المساحة الفلسطينية وما فرضته على عموم المنطقة، أعادت التذكير بالدور الخطير للقوات الأمريكية شمال شرق سورية، وفي العراق خصيصاً، ورغم أن كافة المؤشرات تفيد وتؤكد منذ سنين إلى أن هذه القوات ستخرج عاجلاً أم آجلاً، إلا أن التطورات الأخيرة تفيد باقتراب أجل هذا الخروج، ليس بسبب الحال الداخلي للعراق فقط، وإنما الداخلي في الولايات المتحدة الأمريكية نفسها أيضاً، مروراً بالوضع الدولي عموماً وملفاته المختلفة، فالعراقيون يريدون إخراج هذه القوات سواء دبلوماسياً أو عسكرياً بالهجمات المباشرة، وفي الولايات المتحدة يعبر أحد طرفي الانقسام وضوحاً بضرورة إعادة القوات المنتشرة في الخارج إلى البلاد، وتخفيض التكاليف العسكرية بهذا

وحكومي داخل العراق لإنهاء مهام التحالف الدولي لمحاربة داعش في البلاد، ومنه إنهاء الوجود العسكري الأجنبي داخلها، حيث أكدت الحكومة العراقية التزامها بسحب الدول الأجنبية لقواتها من البلاد، وفي 16 من الشهر الجاري أعلن المكتب الإعلامي لرئيس مجلس الوزراء العراقي، أن رئيس الوزراء محمد شياع السوداني التقى مع مستشار الأمن القومي في البيت الأبيض جيك سوليفان على هامش مشاركتهم في منتدى دافوس، وبحث صياغة جدول زمني لإنهاء مهام التحالف الدولي في العراق، ما قد يكون محاولة حكومية لكسب الوقت ومحاولة احتواء الموجة القادمة. وجاء في بيان المكتب الإعلامي «اللقاء شهد التأكيد على بدء أعمال اللجنة الثنائية الخاصة بمراجعة تواجد التحالف الدولي في العراق، الذي جرى الاتفاق بشأنه خلال زيارة وزير الدفاع إلى الولايات المتحدة الأمريكية في شهر آب من العام الماضي، والبحث في صياغة جدول زمني لإنهاء مهمة التحالف والانتقال إلى علاقات ثنائية شاملة مع دول التحالف».

العراق المحروم من استقلاله يعيش العراق تحت ضغط وتأثير الصراع الدولي والإقليمي، إذ تحولت أراضيه لساحة صراع خلال عقود مضت، لكن البعض يحاول تصوير التطورات الأخيرة هناك بوصفها نتيجة طبيعية للنفوذ الإيراني، متجاهلين في الوقت نفسه، أن العراق والشعب العراقي لعب دائماً دوراً أساسياً في قضية فلسطين، وكان لمقاتليه، دور مباشر في المواجهات العسكرية

العراق المحروم من استقلاله

العراقية الرسمية تجاه الوجود الأمريكي تأتي التحركات الجديدة لفصائل المقاومة العراقية كصدى لتطورات الأحداث في غزة من جهة، ورداً على الاعتداءات الأمريكية داخل العراق نفسه من جهة أخرى، ولتؤدي هذه الأمور بمجموعها إلى تحرك سياسي

أكثر من 100 استهداف منذ 7 أكتوبر

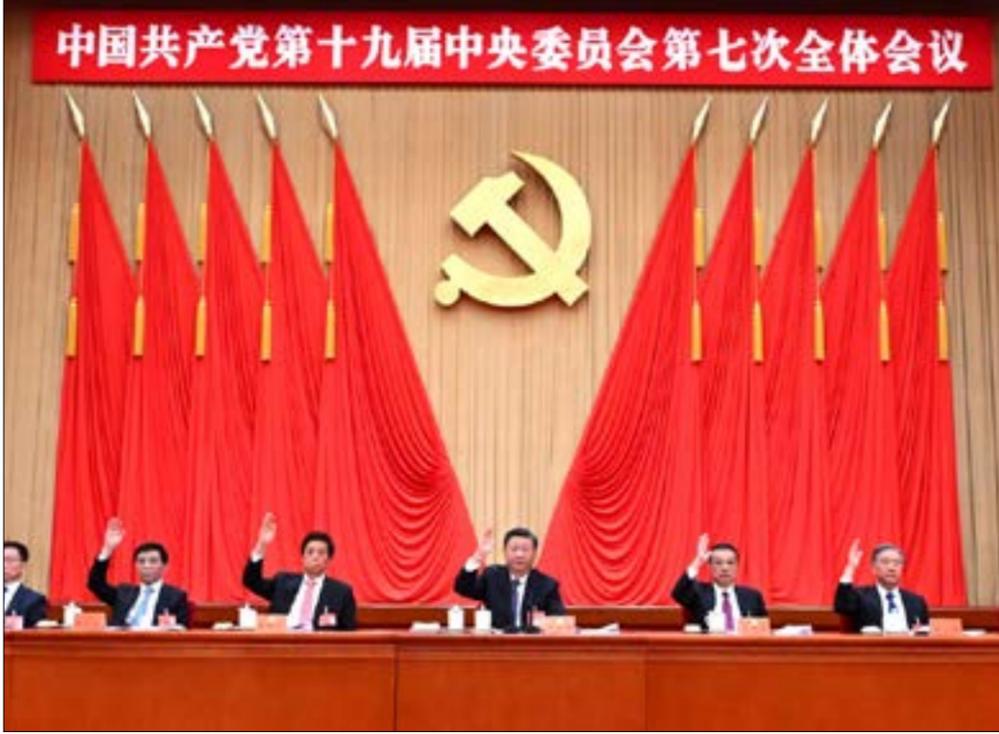
تعرضت القواعد العسكرية الأمريكية الموجودة في العراق وشمال شرق سورية إلى 130 استهدافاً منذ 17 تشرين الأول، وفقاً لما أعلنه الناطق باسم وزارة الدفاع الأمريكية «البنتاغون» باتريك رايدر في الـ 11 من الشهر الجاري قائلاً: «بلغ إجمالي الهجمات حتى اليوم 130 هجمة، القواعد العسكرية الأمريكية في العراق تعرضت لـ 53 هجوماً [...] وفي سورية لـ 77 هجوماً».

ومنذ ذلك الإعلان، استهدفت فصائل المقاومة العراقية قاعدة أمريكية في حقل كونيكو بريف دير الزور في الـ 12 من الشهر الجاري، وفي اليوم التالي استهدفت قاعدة خراب الجير شمال شرقي سورية، كما استهدفت قاعدتين في حقل العمر والقرية الخضراء شمال شرقي سورية، وقاعدة مطار أربيل في العراق، وفي الـ 18 من الشهر الجاري استهدفت قاعدتين عسكريتين في العراق وسورية، وخلال هذه الفترة شنت المقاومة العراقية هجمات بصواريخ بالستية على الكيان الصهيوني.

تحركات عراقية رسمية تجاه الوجود الأمريكي

تأتي التحركات الجديدة لفصائل المقاومة العراقية كصدى لتطورات الأحداث في غزة من جهة، ورداً على الاعتداءات الأمريكية داخل العراق نفسه من جهة أخرى، ولتؤدي هذه الأمور بمجموعها إلى تحرك سياسي

«الشيوعي الصيني» تجربة حية.. كلمات حول مكافحة الفساد



يقدّم الحزب الشيوعي الصيني، أمثلة عديدة لأحزاب كثيرة غيره من خلال تجربته الفريدة، وإن كانت خصوصية التجربة الصينية تعطيها طابعاً مميزاً عن غيرها من الدول، تظل التجربة والخبرة السياسية التي يراكمها «الشيوعي الصيني» مثلاً حياً ينبغي الاستفادة منها، وعرضها ونقاشها على مستوى واسع.

تعريض قاسيون فيما يلي جزءاً من كلمة مطولة ألقاها الرئيس شي جين بينغ، الأمين العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني، في الجلسة الكاملة الثالثة للجنة المركزية الـ 20 لفحص الانضباط للحزب الشيوعي الصيني. فركزت الكلمة بشكل أساسي حول قضية مكافحة الفساد، وعرضت جزءاً من تجربة الحزب في هذا الخصوص، والأهم، أنها اتسمت بمستوى عالٍ من الصدق، وتحديداً في تقييم حجم المشكلة، دون إنكار ما تم الوصول إليه حتى الآن.

تعرض قاسيون فيما يلي جزءاً من كلمة مطولة ألقاها الرئيس شي جين بينغ، الأمين العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني، في الجلسة الكاملة الثالثة للجنة المركزية الـ 20 لفحص الانضباط للحزب الشيوعي الصيني. فركزت الكلمة بشكل أساسي حول قضية مكافحة الفساد، وعرضت جزءاً من تجربة الحزب في هذا الخصوص، والأهم، أنها اتسمت بمستوى عالٍ من الصدق، وتحديداً في تقييم حجم المشكلة، دون إنكار ما تم الوصول إليه حتى الآن.

مقتطفات من كلمة شي جين بينغ

أكد شي جين بينغ، أنه بعد عشر سنوات من مكافحة الفساد بطريقة قوية ومنوالة في العصر الجديد، حقق النضال ضد الفساد انتصاراً ساحقاً وتم تعزيزه بشكل شامل، لكن الوضع لا يزال قائماً ومعقداً. ويتعين علينا الاستمرار بالصبر وروح المثابرة التي نتحلى بها دائماً لبذل جهود دقيقة ومستدامة من أجل تحقيق الانتصار بحزم في المعركة الحاسمة والطويلة الأمد لمكافحة الفساد.

سأل شي جين بينغ: كيف ينجح حزبنا، باعتباره أكبر حزب ماركسي حاكم في العالم، في تجنب الدورة التاريخية من الصعود والهبوط، ويضمن ألا يتغير أبداً من حيث جوهره ولونه وطبيعته؟ واعتبر ذلك مسألة إستراتيجية توضع أمام رفاق الحزب كله. ومنذ انعقاد المؤتمر الوطني الثامن عشر للحزب، وفي الممارسة العظيمة للحكومة الشاملة والصارمة للحزب، نواصل إجراء الاستكشاف العملي والتفكير النظري، وعلى أساس الإجابة الأولى التي قدمها الرفيق ماو تسي تونغ في ذلك العام «دع الشعب يشرف على الحكومة»، نقدم الإجابة الثانية، ألا وهي

المصالح والمجموعات القوية في المجال السياسي بحزم. ويجب تعميق معالجة الفساد في المجالات التي تتركز فيها السلطة، ويتكثف فيها رأس المال والموارد، مثل: المالية والشركات المملوكة للدولة والطاقة والأدوية ومشاريع البنية التحتية، وإزالة المخاطر الخفية. ويجب معاقبة فساد الموظفين العاملين في الوحدات القاعدية لتعزيز شعور الجماهير بالمكاسب. وأشار شي جين بينغ إلى أنه من الضروري تشديد عقوبة الرشوة. والتحقيق الصارم والتعامل مع أولئك الذين يرشون الكوادر ويعرضون منطقة معينة للخطر، والإبلاغ عن الحالات النموذجية ليكونوا قدوة إيجابية. وزيادة قوة استرداد وتصحيح المكاسب غير المشروعة التي تم الحصول عليها من الرشوة.

كافة العوائق بعزم لتصحيح المشكلات. ويجب على مختلف الوزارات الوظيفية أن تلتزم بالتنسيق الفعال، وتبادر إلى ترجمة القرارات والترتيبات المتعلقة بمكافحة الفساد التي اتخذتها اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني إلى إجراءات ملموسة. أكد شي جين بينغ على ضرورة مواصلة الموقف الصارم لمعاقبة الفساد. لمواجهة الظروف التي لا تزال معقدة وخطيرة، فلا يجوز لنا أن نتراجع ونترأخى، وألا نكون رحماً أبداً في مكافحة أعمال الفساد، ويجب علينا أن نحافظ على معنوياتنا لخوض المعركة في مواجهته. ويجب إعطاء الأولوية لمعاقبة تواطؤ الساسة مع التجار خلال معركة القضاء على الفساد، والمكافحة الحازمة لسلوك التزجج اعتماداً على السلطة، والحد من تغلغل مختلف مجموعات

بصرامة على نحو شامل، والسعي لتشكيل منظمة قوية وبناء فريق ممتاز، واعتبار بناء أسلوب عمل الحزب والحكم النزيه ومكافحة الفساد ركيزة أساسية، وأخذ الجمع بين الرقابة الذاتية والرقابة من الشعب كزخم قوي. وينبغي علينا المثابرة على تحرير العقل، والبحث عن الحقيقة من الواقع، ومواكبة العصر والحفاظ على الأصالة والتقاليد والقيام بالابتكار، كما من اللازم الاستمرار في إجراء الاستكشاف العملي والابتكار النظري، وتعميق الإدراك بقوانين الثورة الذاتية للحزب، وجعل أفكار الحزب وإجراءاته فيما يتعلق بالثورة الذاتية أكثر منطقية وإقناعاً، وجعل كل جبهة وحلقة للثورة الذاتية أكثر واقعية وعمقاً. أشار شي جين بينغ إلى ضرورة تعزيز القيادة المركزية والموحدة للحزب الشيوعي الصيني لمكافحة الفساد. ويجب على لجان الحزب على جميع المستويات أن تعزز قيادتها لمكافحة الفساد، خلال عملياتها بشكل فعال، وتدعم بحزم التحقيق في قضايا الفساد والتعامل معها. وتتخذ إجراءات واقعية وتقدم على مواجهة

انتخابات تايوان والاستفزاز المستمر



مضيق تايوان وحركة التجارة فيه والتواجد العسكري حوله.. لكن لا يمكن إغفال أنه وبالتوازي مع التوتر خلال الفترات المقبلة، هناك تراجع أمريكي وأزمة غربية عامة تتفاعل وتتوسع، ستؤدي لإضعاف الغربيين عموماً أكثر، وبالتالي موقف ووزن الانفصاليين في تايوان بالمحصلة.

أمكن ذلك. تدل المؤشرات، واستناداً للوقائع وللتجارب السابقة، أن ما سيجري هو زيادة حدة وتدهور التوترات بين العلاقات الصينية التايوانية، والصينية الأمريكية، بشكل مستمر بالجوانب السياسية والدبلوماسية، أما الأكثر تأثيراً وحساسية في الوقت الراهن، فهي التحديات حول

على كل منهم، ستراقب الصين السياسة الداخلية والخارجية للحكومة الجديدة في تايوان، وعلى قدر الاستفزاز سيكون الرد الصيني جاهزاً سياسياً واقتصادياً وأمنياً وعسكرياً للحد من احتمالات التهور والمضي نحو انفصال، ففي نهاية المطاف لا مصلحة للصين أيضاً بحدوث صراع مسلح طالما

الواحدة، واعتبار تايوان جزءاً من الصين، إلا أنها بالجوانب العملية تتعامل مع تايوان على اعتبارها مستقلة، سواء بالعلاقات والاتفاقات السياسية أو الاقتصادية أو الدبلوماسية وأكثرها استفزازاً بالنسبة للصين الأمنية والعسكرية من توريد وبيع الأسلحة لتايوان، وبذلك تدعم واشنطن النزعة الانفصالية داخل تايوان بالطرق الناعمة.

من جهة أخرى، لم تغير هذه الانتخابات بعينها شيئاً يذكر فيما يتعلق بوضع تايوان عموماً، فمسألة الانفصال كانت مطروحة وموجودة قبل لأي تشينغ تي، وتعد هذه المسألة بإطار الصراع بين بكين وواشنطن وليس القوى الموجودة في تايوان نفسها، وبالنسبة للصين، إعلان انفصال سيعني دخول الجيش إلى الجزيرة واستعادتها بالقوة إن لزم الأمر، وفي هذا السياق يتعين على الولايات المتحدة «الدفاع» عن حلفائها، مما يعني صداماً عسكرياً مباشراً لا يبدو أن واشنطن قادرة على المغامرة به الآن أو مستقبلاً. بالمعنى العملي، وبعد انتهاء الصدى السياسي وأثاره للانتخابات بين مهنيين ومعارضين وردود بكين

أقامت تايوان انتخابات برلمانية ورئاسية في الـ 13 من الشهر الجاري، أفضت إلى فوز المرشح عن الحزب الديمقراطي التقدمي لاي تشينغ تي الداعي لاستقلال تايوان عن الصين، وخسارة منافسه هويو إيه عن الحزب الكومينانغ.

حمزة طحان

تعد تايوان نقطة من أكثر النقاط حساسية في العالم خلال الوقت الراهن، فاشتعالها يعني مواجهة عسكرية مباشرة بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية، ومن خلفهما مجموعة دول أخرى. لا تعارض الصين من حيث المبدأ وجود نوع من الإدارة الذاتية لتايوان، طالما أنها تنسجم مع مبدأ الصين الواحدة، بينما تشدد وتؤكد على الدوام معارضتها ومحاربتها أي نزعات انفصالية موجودة، أو ستوجد في الجزيرة. بدورها، تؤكد الولايات المتحدة الأمريكية بأقوالها وتصريحاتها على الدوام، التزامها بمبدأ الصين

الغارات الأمريكية والبريطانية تعزز موقف الحوثيين ومؤيديهم



تمثل الضربات الجوية التي تنفذها الولايات المتحدة وبريطانيا على اليمن، وتحديدًا ضد مواقع الحوثيين الحوثيين، منعطفًا جديدًا مثيرًا في الصراع في الشرق الأوسط. إنه أحد المنعطفات التي يمكن أن تكون لها آثار في جميع أنحاء المنطقة.

■ ماهاد دارار
ترجمة: قاسيون

جاء العدوان العسكري الأمريكي بعد قيام اليمنيين بمهاجمة السفن التجارية التي تتجه نحو «إسرائيل» في مضيق باب المندب الاستراتيجي في البحر الأحمر. كما قام اليمنيون بإطلاق صواريخ وطائرات دون طيار باتجاه «إسرائيل».

باعتباري خبيراً في السياسة اليمنية، أعتقد أن الهجمات الأمريكية على اليمنيين الحوثيين ستكون لها آثار واسعة النطاق - ليس فقط على الحوثيين واليمن، ولكن أيضاً بالنسبة للمنطقة الأوسع حيث تحتفظ أمريكا بحلفاء رئيسيين. باختصار، مكنت الضربات الأمريكية اليمنيين الحوثيين اليوم من إثبات أنهم «مقاتلون من أجل الحرية، ويقاومون الإمبريالية الغربية في ذلك الجزء من العالم».

#أدت الحرب «الإسرائيلية» على غزة إلى إعادة تنشيط صورة الحوثيين؛ فبعد أن وصلت الحرب في اليمن إلى ذروتها، توقفت القتال منذ نيسان 2022، ومعه الهجمات الصاروخية التي كان اليمنيون الحوثيون يشنونها ضد المدن السعودية، حيث بدت الآمال واقعية في أن تؤدي الهدنة إلى نهاية دائمة للصراع الوحشي في اليمن.

لكن الهجمات «الإسرائيلية» في غزة وفرت هدفاً متجدداً لليمنيين الحوثيين ليعيدوا تأكيد أهميتهم، ويعيدوا تنشيط مقاتليهم وقيادتهم. فمن خلال إطلاق الصواريخ باتجاه «إسرائيل»، ومهاجمة السفن المتجهة إليها، استطاع اليمنيون الحوثيون الاستفادة من كونهم القوة الوحيدة في شبه الجزيرة العربية التي تقف في وجه «إسرائيل»، على عكس القوى الإقليمية. فقدّموا بذلك وجهاً مختلفاً عن الحكومات العربية التي لم تستطع حتى الآن

اتخاذ إجراءات قوية ضد «إسرائيل». وفقاً لحكومتَي البلدين، جاءت الضربات الأمريكية والبريطانية رداً «على الهجمات المستمرة التي يشنها اليمنيون الحوثيون على السفن البحرية الدولية في البحر الأحمر قبالة السواحل التي يسيطرون عليها في اليمن». ووفقاً لهذه الحكومات أيضاً، فالهجمات متبوعة دوماً بمحاولات للتوصل إلى حل دبلوماسي. وكما صرح وزير الدفاع الأمريكي لويد أوستن، فالهدف من الهجمات هو «تعطيل وإضعاف قدرات الحوثيين».

لكن بغض النظر عن النوايا الغربية، أو حقيقة قدرتهم على إحداث ضرر عسكري باليمنيين الحوثيين، فإن الضربات الغربية تخدم أعداءهم، وهي كفيلة بتعزيز إيديولوجيتهم كمقاتلين للأعداء الخارجيين الذين يهاجمون اليمن. وهي كفيلة أيضاً بتعزيز موقف مؤيدي اليمنيين الحوثيين في المنطقة، وإحراج الذين يقفون صامتين، ناهيك عن الذين يحملون بعودة التطبيع.

بالفعل، تمكن اليمنيون الحوثيون من حشد الدعم الشعبي المحلي في الجزء من اليمن الذي يسيطرون عليه، بعد ما قاموا به منذ تشرين الأول 2023. أدت الغارات البحرية التي شنوها، واحتجاجاً أظم السفن كرهائن، إلى إنتاج لقطات سريعة الانتشار، جعلت الحياة تدب في الوطنية اليمنية عموماً، وفي المناطق التي يسيطرون عليها خصوصاً. وتحولت السفينة التي تم الاستيلاء عليها إلى دائرة الاهتمام العام، مما أدى لجذب المزيد من الاهتمام محلياً وعربياً.

الأمر الآخر هو عدم قدرة الضربات الأمريكية البريطانية على مواقع اليمنيين الحوثيين على تحقيق الأهداف المعلنّة منها، فقد قال المتحدث باسم الحوثيين يحيى سريع إن الجماعة ستوسع هجماتها في البحر الأحمر، وقد

استهدفوا بالفعل سفينة أمريكية، الأمر الذي يشوه صورة الأمريكيين والبريطانيين، ويهدد بجرهم إلى مستنقع جديد إن استمرت الأمور على هذا النحو.

تحالف هزيل

نجح اليمنيون الحوثيون، في الوقت نفسه، في مواءمة القضية الفلسطينية مع قضيتهم. وقد أدت المناشدة من خلال المساجد في اليمن، وحملات الرسائل النصية عبر الهاتف المحمول، إلى حشد الدعم وجمع التبرعات للحوثيين الذين نجحوا في كسر كل محاولة لعزل ما يحدث في غزة عن بقية المنطقة. قد تأتي الضربات الأمريكية البريطانية بنتائج عكسية لسبب آخر أيضاً؛ فهي تستحضر ذكريات التدخلات العسكرية الغربية في العالمين الإسلامي والعربي. ولا شك أن اليمنييين الحوثيين سوف يستغلون ذلك لصالحهم.

إذا ما نظرنا إلى أبعد من اليمن، فعندما أعلن وزير الدفاع الأمريكي لويد أوستن في البداية عن تشكيل تحالف من 10 دول «لمواجهة هجمات الحوثيين في البحر الأحمر» في 18 تشرين الأول، وكانون الأول 2023، ظهرت المخاوف بوضوح بشأن نقص التمثيل الإقليمي. من بين دول الشرق الأوسط والعالم الإسلامي، البحرين فقط هي التي انضمت إلى القيادة المركزية للقوات البحرية والأسطول الخامس الأمريكي. أدى غياب القوى الإقليمية الرئيسية مثل السعودية، ومصر، والإمارات، وجيبوتي («حيث تمتلك الولايات المتحدة قاعدتها العسكرية الوحيدة في إفريقيا»، إلى إشارة المزيد من الشكوك بين المراقبين حول قدرة التحالف على مواجهة اليمنيين الحوثيين بشكل فعال.

لا شك أن الدول ذات الأغلبية المسلمة كانت مترددة في دعم التحالف بسبب حساسية القضية الفلسطينية، التي تمكن اليمنيون الحوثيون من إظهار وقوفهم معها بشكل ناجح. لكن الانتقال إلى الدعم الإقليمي يترك الولايات المتحدة وحلفائها في التحالف في موقف صعب؛ فبدلاً من أن ينظر إليها على أنها حامية للأمن البحري، فإن الولايات المتحدة

- وليس اليمنيين الحوثيين - يتم تصويرها في المنطقة على أنها الطرف المعتدي، وكذلك الطرف الذي يريد التصعيد.

يؤدي هذا التصور إلى الإضرار بمصداقية الولايات المتحدة في المنطقة، وإحراج حلفائها وبعض من بقي يحمل الأمل بإعادة إحياء مشاريع التطبيع وغيرها. إن الدعم العسكري والدبلوماسي الذي تقدمه الولايات المتحدة «لإسرائيل» طوال فترة الصراع الحالي يؤدي أيضاً إلى إثارة الشكوك في المنطقة حول الأهداف الحقيقية للحرب التي تحاول الولايات المتحدة إشعالها في البحر الأحمر، وما يمكن وراء ضرباتها الصاروخية ضد اليمن.

كما أن لنشاط الحوثيين المتجدد والضربات الغربية على الجماعة آثار على الحرب الأهلية في اليمن نفسها. منذ الهدنة بين طرفي الصراع الرئيسيين - السعودية واليمنيين الحوثيين - بات واضحاً بأن القتال بين اليمنيين الحوثيين، والجماعات الأخرى المسلحة في اليمن، «كالمجلس الانتقالي الجنوبي» و«الحكومة الانتقالية اليمنية»، و«المقاومة الوطنية»، وصل إلى طريق مسدود. تسيطر كل مجموعة على أجزاء مختلفة من اليمن، ويبدو أن الجميع قد قبلوا بأن طريق القتال مسدود.

لكن الضربات الأمريكية البريطانية وضعت المجموعات المناوئة لليمنيين الحوثيين في موقف صعب، فهم غير قادرين على دعم التدخل الغربي علناً في اليمن أو إلقاء اللوم على الحوثيين لدعمهم الفلسطينيين. يحمل الشعب اليمني بعمومه تعاطفاً واسع النطاق وشديداً مع الفلسطينيين، وهو الأمر الذي قد يمنح اليمنيين الحوثيين الفرصة لكسب تعاطف الشعب اليمني في المناطق التي لا تخضع لسيطرتهم.

يظهر ذلك واضحاً في المازق الذي واجهته «الحكومة الانتقالية» اليمنية المناوئة لليمنيين الحوثيين، عقب الضربات الأمريكية والبريطانية. ففي حين أنهم قاموا بإلقاء اللوم على «الهجمات الإرهابية» التي يشنها الحوثيون، وبأنها تجر «البلاد إلى مواجهة عسكرية»، فقد ظهرت أزمتهم في اضطرابهم التأكيد بشكل واضح على دعمهم للفلسطينيين ضد العدوان «الإسرائيلي» الوحشي.

ميلانشون: المحكمة أخرجت «الإسرائيليين» والأمريكيين أمام العالم



ذهب جان لوك ميلانشون، مرشح الرئاسية الفرنسي ثلاث مرات، إلى محكمة العدل الدولية للاستماع إلى القضية التي رفعتها جنوب أفريقيا ضد الإبادة الجماعية «الإسرائيلية» في غزة. لم يسمح إلا لعدد قليل من الأشخاص بالدخول إلى الجلسة العامة في محكمة العدل الدولية، وكان ميلانشون بينهم. جان لوك، وهو منتقد يساري لدعم باريس «إسرائيل»، يتحدث عن سياسة مبنية على احترام القانون الدولي. بعد الوقوف في الطابور منذ الساعات الأولى من الصباح لمشاهدة إجراءات محكمة العدل الدولية، علق ميلانشون على ما رآه في قاعة المحكمة. إليك تالياً كلماته في هذا الخصوص...

■ جان لوك ميلانشون ترجمة: قاسيون

انتبهنا للتوّ من الجلسة الأولى للإحالة إلى محكمة العدل الدولية. كان اليوم هو اليوم المناسب لأصحاب الدعوى، إذا جاز التعبير، لعرض قضيتهم أمام المحكمة. جنوب أفريقيا هي لاعب اللحظة، قبل أن تضطر حكومة نتنياهو إلى الرد على القضية في اليوم التالي. هذه وحدها لحظة عظيمة. لماذا؟ لأننا منغمسون جداً في الوضع المروع والمخزي الذي نعرفه جميعاً بالفعل. أقول إنّه من المخجل أنّ مجموعة الدول الكبرى التي تحاضر العالم أجمع في كل فرصة، وتطالب بفرض عقوبات على هذه الدولة أو تلك، قد صمتت الآن وسمحت بما هو، على أقل تقدير، عدد متزايد من جرائم الحرب. ما تقوله جنوب أفريقيا هو أننا أكثر من مجرد مشاهدين لسلسلة من جرائم الحرب، وبأننا نتعامل اليوم مع شيء مختلف نوعياً. باعتبارها دولة موقعة على اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها، فإنها تستخدم حقها للإشارة إلى أنّ هناك مسألة إبادة جماعية. سأتارك الاعتبارات القانونية البحتة جانباً في الوقت الحالي، إذ، لماذا هذه لحظة عظيمة؟ لأنها إحدى لحظات عودة الإنسانية. إننا لا نرى هذا الشعب الإنساني إلا من خلال القانون الدولي، ومن خلال العمل الجماعي.

قد يكون القانون الدولي غير كامل. لكنّه على الأقل موجود، ونحن هنا في مكان يسمح لنا

بالوصول على حجة، وحجة مضادة، وحكم، والذي يجب بعد ذلك احترامه. يعلم الجميع أنه إذا خلصت هذه المحكمة إلى أنّ هناك بالفعل أعمالاً تنطوي على خطر الإبادة الجماعية، فمن الواضح أنّ هذا من شأنه أنّ يغيّر الوضع السياسي والقانوني تماماً بالنسبة لجميع أولئك الذين يساعدون حكومة «إسرائيل» بطريقة أو بأخرى. هناك نقطة يجب أن نفهمها، لم أكن على علم بخفاياها قبل مجيئي إلى هنا؛ السؤال الجوهري المطروح أمام المحكمة هو، بالأساس، هل هذه إبادة جماعية أم لا؟ لكن هذا ليس ما يجب على المحكمة أن تقرّه الآن. سيتمّ الحكم على هذا السؤال الأوسع على أساس تفاصيل كثيرة، وسوف يستغرق ذلك بعض الوقت. لكن في الوقت الحالي، تنظر المحكمة في طلب «التدابير المؤقتة» لمنع الإبادة الجماعية، الأمر الذي يتطلب اتخاذ إجراءات فورية، ربما بما في ذلك وقف إطلاق النار.

لهذا السبب يجب علينا أولاً أن نقدّم مليون شكر لحكومة جنوب أفريقيا لاتخاذها هذه المبادرة. باعتباري أحد ممثلي دولة لم تتقدّم بهذا الطلب، يمكنني أنّ أؤكد لكم أنني لا أشعر بالفخر بهذه الدولة. لذا فإنّ ما يتعين على المحكمة أن تحكم فيه هو ما إذا كانت ستتخذ الإجراءات المؤقتة التي طلبتها جنوب أفريقيا لصالح الفلسطينيين وسكان غزة. إذا كانت هناك عوامل تشير إلى أنّ الأمر سينتهي بإبادة جماعية، فإن المحكمة لديها صلاحية القول «توقف»، واتخاذ القرار. لن تكون هذه هي

المرّة الأولى، وهذه ليست حالة خاصة. وقد حكمت المحكمة بالفعل في قضايا مماثلة حيث كان هناك الاتهام نفسه بالإبادة الجماعية، على سبيل المثال «الإبادة الجماعية» ضد شعوب الروهينجا. وقد تم الاستشهاد بالعديد من هذه الأمثلة في القضية الرائعة التي قدمتها جنوب أفريقيا هذا الصباح. سيتمّ اتخاذ القرار بسرعة، لأن هذه إجراءات مؤقتة ضد مجزرة ذات عواقب لا يمكن إصلاحها.

يستخدمون الإبادة الجماعية حتى في خطابهم ما أذهلني بشكل خاص هو مدى استخدام السلطات «الإسرائيلية» نفسها للغة الإبادة الجماعية. يمكنك رؤية العنف في تعليقاتهم؛ من قبل نتنياهو وأيضاً من قبل وزير العدل ووزير القوات المسلحة وقائد القوات المسلحة. لا يقتصر الأمر على أنّ شخصاً واحداً، في لحظة عاطفية، أدلى بتصريحات ذات طبيعة إبادة جماعية. صدمت عندما سمعت أنّ نتنياهو يستخدم الكتاب المقدس ليوصي بذبح الجميع.

هناك الكثير من الاقتباسات، والعديد من الأمثلة المقدّمة التي أظهرت أنّه على أساس هذه التحريضات في أعلى مستويات الدولة، وحتى بين القوات، بشكل فردي، شعر الناس بأنهم مستثمرون في مهمة إبادة جماعية - قائلين يجب علينا قتلهم جميعاً، حتى لا يكون هناك أبرياء، بما في ذلك النساء والأطفال. لقد كانت هذه لحظة قوية بحق.

يبدو أنّ دخول هذا العنف الجامح المستمر لفترة طويلة في إطار قانوني لحظة مصالحة مع الإنسانية. فجأة، أصبحت تتعامل مرة أخرى مع شعب بشري له حقوق. ربّما لن تكون هذه هي النتيجة الفورية، لكنها تعني الكثير. ليس لدينا خيار آخر. إذا كنّا لا نريد قانوناً أقوى، فنحن بحاجة إلى القانون الدولي. لهذا السبب تم الدفاع ببراعة عن القضية الفلسطينية هذا الصباح، لأننا انطلقنا من حقائق مثبتة وموثقة. لم يكن الأمر يتعلّق بخطابات أيديولوجية، وهو ما أعاد تاريخ هذه

اللحظة ليس إلى السابع من أكتوبر، بل إلى البداية، إلى نهاية الحرب العالمية الثانية. إنّ موقف، وموقف «فرنسا الأبية»، هو عدم الانحياز. وهذا لا يعني الانسحاب إلى موقف مريح يتسم بتساوي المسافة أو الحياد. بل يتعلّق الأمر بالالتزام بالمبادئ التي تظلّ ثابتة، أيّاً كانت الجهات الفاعلة المعنية. لذا، يجب إدانة جميع جرائم الحرب. وكما قال أحد المحامين بقوة شديدة في مرحلة ما: أيّاً كان السبب، وأيّاً كانت الاتهامات الموجهة إلى الجانب الآخر، وأيّاً كان الوضع، وسواء كنا في سلام أو في حالة حرب، فلا شيء يبرّر الإبادة الجماعية.

إحدى الحجج الرائعة التي سمعتها في قاعة المحكمة كانت عن الأطباء الذين كتبوا على السبورة قبل مغادرة المستشفى: «لقد فعلنا ما في وسعنا، تدكرونا». نعرف أين نقف ونعلم أنها مذبحة. ليست مجزرة «غير متناسبة»: هذه الكلمة بلا معنى. لأنّه لا توجد مذبحة متناسبة، ولا توجد إبادة جماعية متناسبة.

لذا، أعتقد أنّ الإدانة الأخلاقية الواردة في هذا الموقف لها قوة حقيقية. أطلب من كلّ من يشاركني قناعاتي والتزامي أنّ يشارك. شارك في المظاهرات، ووقع على العرائض، واتبع القادة التاريخيين لهذه الحركة. هناك أمثال صلاح حموري، الذين كانوا دائماً مناضلين في هذه القضية. الاستماع إلى كلّ ما يقوله مهم، لأنه يساعدك على تكوين قناعاتك الخاصة وتثقيف نفسك.

نحن نعلم الآن أنّ هذه المحاكمة قد خرجت بالفعل بنتيجة أولى، وذلك في التصريحات التي أدلى بها المتحدثون الرسميون «الإسرائيليون» والأمريكيون. حتى لو كنّا مؤمنين بكذبهم، فقد اضطرروا إلى التوقف عن قول الأشياء التي كانوا يقولونها بحرية. لذا، أعتقد أنّ هذه هي النتيجة الأولى بالفعل. ولكن أبعد من ذلك، انعقدت جلسة المحكمة هذه. وهذا في حد ذاته انتصار للإنسانية على قانون الأقوى.

نعلم الآن أنّ هذه المحاكمة قد خرجت بالفعل بنتيجة أولى وذلك في التصريحات التي أدلى بها المتحدثون الرسميون «الإسرائيليون» والأمريكيون

مثقفو اليسار الغربي والدعاية الامبريالية (1)

نشرت مجلة «دراسات الاشتراكية العالمية» الصادرة باللغة الصينية مقابلةً مهمة أواخر العام 2023 مع الباحث الماركسي الأمريكي-الفرنسي غابرييل روكهيل، أجراها معه جاو دينغكي المحرر في المجلة المذكورة، والباحث المساعد بمعهد الماركسية التابع لأكاديمية العلوم الاجتماعية الصينية. وأعيد نشرها بالإنكليزية في دورية «مونثلي ريفيو» تحت عنوان «بروباغاندا الامبريالية وايدولوجيا مثقفي اليسار الغربي: من معاداة الشيوعية وسياسات الهوية إلى الفاشية واوهام الديمقراطية».

■ غابرييل روكهيل

تصريح وإعداد: ناجي النابلسي

يعمل غابرييل روكهيل أستاذاً للفلسفة في جامعة فيلانوفيا «ولاية فيلاديلفيا الأمريكية»، ويركز في مؤلفاته على النقد الثقافي والتاريخ وعلم الجمال والسياسة. ويعكف حالياً على إكمال كتاب سيصدر عن «مونثلي ريفيو» بعنوان «الحرب العالمية الفكرية: الماركسية مقابل صناعة النظرية الامبريالية». وفيما يلي مختارات «بتلخيص» من المقابلة التي أجرتها معه المجلة الصينية «دراسات الاشتراكية العالمية».

● ذكرت في أحد مقالاتك أنّ عملاء وكالة المخابرات المركزية حرصوا على قراءة النظريات النقدية الفرنسية لميشيل فوكو وذاك لكان وبيير بورديو وغيرهم، ما سبب هذه الظاهرة؟ وكيف تُقيم النظرية النقدية الفرنسية؟

كانت «الحرب العالمية الفكرية» إحدى الجبهات المهمة في الحرب الثقافية على الشيوعية، وهو موضوع كتاب أقوم حالياً بإكماله لمطبعة «مونثلي ريفيو». ولعبت وكالة المخابرات المركزية CIA على تشويه سمعة الماركسية وتقويض النضالات المناهضة للامبريالية، وكذلك الاشتراكية القائمة بالفعل. خرجت الولايات المتحدة من الحرب العالمية الثانية باعتبارها القوة الامبريالية المهيمنة. ولكنها واجهت صعوبات بفرض هيمنتها العالمية حيثما وجدت أحزاب شيوعية قوية... فشنت دولة الأمن القومي الأمريكية هجوماً متعدد الجوانب لاختراق الأحزاب السياسية والنقابات ومنظمات المجتمع المدني ومنافذ الأخبار والمعلومات الرئيسية. وأنشأت جيوشاً سرية زودتها بالفاشيين، ووُضعت خططاً لانقلابات عسكرية إذا وصل الشيوعيون إلى السلطة عبر صناديق الاقتراع «تم تفعيلها لاحقاً في استراتيجية التوتر بعد عام 1968 حيث ارتكبت هجمات إرهابية ضد المدنيين أقي باللوم فيها على الشيوعيين». وعلى الجبهة الفكرية، دعمت النخبة الحاكمة الأمريكية إنشاء مؤسسات تعليمية جديدة، وشبكات دولية لإنتاج معرفة مناهضة للشيوعية، أملاً بتشويه سمعة الماركسية. وروجت للمثقفين المعادين علناً للمادية الديالكتيكية والتاريخية، مع حملات تشهير شنيعة ضد مثقفين ماركسيين.

في هذا السياق الدقيق، يجب أن نفهم النظرية الفرنسية - جزئياً على الأقل - بوصفها نتاجاً للامبريالية الثقافية الأمريكية. لقد ارتبط المفكرون المنتمون إلى هذه التسمية - فوكو، ولاكان، وجيل ديلاور، وباك دريدا، وغيرهم الكثير - بطرق شتى بالحركة «البنوية»، التي عرقت نفسها كعمارة لابرز فلاسفة الجيل السابق «سارتر»، حيث تم رفض التوجه الماركسي لهذا الأخير منذ منتصف



الممارسة النظرية عندما أوضح أنه «مع الفكر البرجوازي، بسبب طبيعته غريبة الأطوار، والطريقة التي يحفز بها غريبي الأطوار، يمكنك سلوك أي طريق، لأنه في نهاية المطاف عندما لن تذهب إلى أي مكان، يمكنك اختيار أي طريق!».

● تتمتع «مدرسة فرانكفورت» أيضاً بنفوذ واسع في الصين المعاصرة. كيف تقيم نظرياتها؟ وما نوع العلاقة التي تربطها بوكالة المخابرات المركزية الأمريكية؟

إن «معهد البحوث الاجتماعية»، المعروف بشكل أكثر شيوعاً باسم «مدرسة فرانكفورت»، قد ظهر أصلاً كمرکز أبحاث ماركسي بجامعة فرانكفورت بتمويل من رأسمالي ثري. وعندما تولى ماكس هوركهايمر إدارة المعهد عام 1930، أشرف على تحول حاسم نحو الاهتمامات التأملية والثقافية البعيدة بشكل مزاييد عن المادية التاريخية والصراع الطبقي، وبقيادته لعبت مدرسة فرانكفورت دوراً تأسيسياً بإنشاء ما يعرف بـ«الماركسية الغربية»، وبشكل أكثر تحديداً «الماركسية الثقافية». شخصيات، مثل: هوركهايمر ومعاونه مدى الحياة تيودور أدورنو، لم يرفضوا الاشتراكية الموجودة فعلياً فحسب، بل قاموا أيضاً بربطها مباشرة بالفاشية من خلال الاعتماد الملتبس - مثل النظرية الفرنسية إلى حد كبير - على مقولة ايدولوجية هي «الشمولية» أو «التوتاليتارية».

حيث تم تبني نسخة ميلودرامية وثقافية للغاية لمذهب عرف لاحقاً بـ TINA «لا يوجد بديل» There Is No Alternative. لقد ركزوا على عالم الفن والثقافة البرجوازيين باعتباره الموقع الوحيد المحتمل للخلاص، ذلك أن مفكرين مثل: أدورنو وهوركهايمر، مع استثناءات قليلة، كانوا مثاليين إلى حد كبير في ممارساتهم النظرية، ولسان حالهم: إذا كان التغيير الاجتماعي الهادف ممنوعاً في العالم العملي، فيجب البحث عن الخلاص في عالم الأشكال الفكرية المستحدثة والثقافة البرجوازية المبتكرة، أي في المجال الفكري أو الروحي.

«مدرسة الحوليات»، لتتوصل للاستنتاج التالي: «نحن نعتقد أن هدمهم النقدي للتأثير الماركسي في العلوم الاجتماعية سوف يستمر على الأرجح كمساهمة عميقة في المعرفة والدراسات الحديثة».

فيما يتعلق بتقييمي الخاص للنظرية الفرنسية، أود القول: إن من المهم الاعتراف بها على حقيقتها: إنها نتاج - على الأقل جزئياً - للامبريالية الثقافية الأمريكية، التي تسعى لإزاحة الماركسية عبر ممارسة نظرية مناهضة للشيوعية، تنغمس في الانتقائية الثقافية البرجوازية وتعبئة الألعاب النارية الخطابية لخلق ثورات متخيلة في الخطاب لا تغير في الواقع شيئاً.

علاوة على ذلك، تعمل النظرية الفرنسية على إعادة تأهيل وتعزيز أعمال مناهضي الشيوعية كفريدريك نيتشه ومارتن هايدغر، وبالتالي، محاولة إعادة تعريف «الجزري» على أنه «الراديكالي الرجعي». عندما يتعامل المنظرين الفرنسيين مع الماركسية، فإنهم يحولونها إلى خطاب واحد من بين خطابات أخرى، والتي يمكن - بل وينبغي - مزجها مع خطابات غير ماركسية ومعادية للديالكتيك كعلم الأنساب النيتشوي، والتدمير الهادغري، والتحليل النفسي الفرويدية، وما إلى ذلك. ولهذا السبب يطالب العديد من هؤلاء المفكرين بملكية «ماركسهم الخاص»، الأمر الذي يخلق أحياناً الوهم بأنهم «ماركسيون» بطريقة أو بأخرى.

الاتجاه السائد هو أن يستخرجوا تعسفياً من عمل ماركس عناصر محددة للغاية يفترضونها صدى لعلامتهم الفلسفية الخاصة بهم. هذا هو الحال مثلاً مع ماركس الأدبي الشبكي الذي يعاني من العجز على اتخاذ القرار عند دريدا، وماركس المرتحل بلا أرض عند دولوز، وماركس المخالف المناهض للديالكتيك عند جان فرانسوا ليوتار، وأمثلة أخرى من هذا القبيل. وبالتالي، فإن خطاب ماركس يعمل بالنسبة لهم كعلف لتغذية الشريعة البرجوازية التي ينتقون منها ما يطور علامتهم التجارية الخاصة، ويعطيها هالة من السعة والراديكالية. لخص والتر رودني الطبيعة الحقيقية لهذه

الأربعينيات، وسادت معاداة «الهيغلية» كشعار مستتر لمعاداة الماركسية. مثلاً: أدان فوكو سارتر باعتباره «الماركسي الأخير» وادعى أنه رجل من القرن التاسع عشر، وخارج عن العصر الذي يمثل فوكو ومنظرون آخرون «العصر الذي بات معادياً للماركسية».

اكتسب بعض هؤلاء المفكرين شهرة كبيرة داخل فرنسا، إلا أن ترقيتهم في الولايات المتحدة هي التي دفعتهم إلى الأضواء الدولية، وجعلت أعمالهم القراءة المطلوبة للمثقفين العالميين. في مقال نُشر مؤخراً في Monthly Review تناولت بالتفصيل بعض القوى السياسية والاقتصادية التي كانت وراء الحدث الذي افتتح عصر النظرية الفرنسية: إنه مؤتمر 1966 الذي انعقد في جامعة جونز هوبكنز الأمريكية في بالتيمور، وجمع العديد من هؤلاء المفكرين لأول مرة. قامت مؤسسة فورد، التي شاركت مع CIA بتمويل مؤتمر الحرية الثقافية «CCF»، بتمويل مؤتمر بالتيمور والأنشطة اللاحقة الأخرى بما يصل إلى 36 ألف دولار (يعادل 339 ألف دولار اليوم). وهو مبلغ استثنائي حقاً بالنسبة لمؤتمر جامعي، ناهيك عن التغطية الصحفية من مجلات، مثل: تايم ونيوزويك، الأمر الذي لم يسمع به من قبل في مثل هذه الأوساط الأكاديمية.

كانت المؤسسات الرأسمالية، ووكالة المخابرات المركزية، وغيرها من الوكالات الحكومية، مهتمة بتعزيز العمل «الراديكالي الأنيق» ليكون نسخة مصنعة من الماركسية. وبما أنهم لم يستطيعوا تدمير الماركسية ببساطة، سعوا لتعزيز أشكال جديدة من النظرية، بحيث يمكن تسويقها على أنها «متطورة ونقدية» رغم خلوها من أي مادة ثورية، ليدفنوا الماركسية باعتبارها «عفا عليها الزمن». وكما نعلم الآن من ورقة بحثية لـ CIA عام 1985 حول هذا الموضوع، كانت الوكالة سعيدة بمساهمات البنيوية الفرنسية، وكذلك «مدرسة الحوليات»، وبمجموعة «الفلاسفة الجدد» Nouveaux Philosophes. حيث أشارت الورقة خصوصاً إلى البنيوية المرتبطة بفوكو وكلود ليفي شتراوس، إضافة لمنهجية

يرى روكهيل في مثقفي البنيوية الفرنسية أمثال فوكو ولاكان وديريدا نتاجاً للامبريالية الثقافية الأمريكية

الشیطان والتفاصيل الصغيرة!

«يامحلا أيام الحرب» تتردد هذه الجملة بين كثير من السوريين، ليس لأنهم شعب عنيف ولا لأنهم يحبون القتال، بل لأنهم يعانون الأمرين في معركة البقاء اليومية.

■ إيمان الخياب

يكمن الشيطان في التفاصيل الصغيرة، وتفصيل الحياة اليومية أرهقت الناس وأنهكتهم. يتذكر سكان دمشق معاناتهم قبل سنوات، أثناء الحرب، من نقص المياه وانقطاعها بفعل القتال، يومها اضطر الناس إلى إجراءات شبه بدائية لتجاوز الأزمة، سواء في مياه الشرب أو الغسيل. واليوم ليس ثمة قتال، والمياه متوفرة إلى حد ما، ولكن المعاناة ما تزال مستمرة، للنساء وريبات البيوت، خاصة في فصل الشتاء وبرده، حيث لا يوجد غاز كاف للطبخ فضلاً عن تسخين المياه، ولا مازوت للتدفئة أو الحمام، وأما الكهرباء فحدث ولا حرج، تواصل فترات انقطاعها تزايداً في أغلب المناطق، تلجأ النساء إلى حلول اضطرارية، غسل الملابس بالأيدي وبمياه باردة، وترتيب دور لأفراد العائلة من أجل الاستحمام، مما يضطر بعض الأمهات للاستيقاظ في منتصف الليل حسب توفر الكهرباء، أو تنظيف الأطفال «وكانهم مرضى» بمنشفة مبللة وبعض الرغوة! والبعض لجأ لنفس الطريقة في غسيل الملابس، إذ يكفي دك مكان البقعة ثم تنشر الثياب على



بل هي حاجة أساسية من حاجات الحياة، يعرف السوري ذلك تماماً ويعيه، ولكنه ببساطة لا يستطيع توفير أغلب الحاجات الأساسية، وتصبح النصائح الطبية هنا «ترفاً» في مفارقة مريرة. المقارنة التي يجريها الناس بين أيام الحرب والقتال السابقة، وبين ما يجري اليوم، تؤكد ما يشعرون به، موت بطيء يأكل أعمارهم. ولكن ثمة شعور آخر ينمو أيضاً ببطء في دواخلهم التواقية للحياة، فثمة لحظة قادمة يختفي فيها الخوف من الموت، وتنتصر إرادة الحياة.

تحتاج بعض الأمراض، مثل: الجرب والقمل، لعلاج كل أفراد الأسرة، إذ أن فترة حضانة المرض تكون طويلة نسبياً، ومع ذلك يشتري بعض المرضى نصف الأدوية الموصوفة لهم، بسبب ارتفاع أسعار الدواء الصاروخي، وبعضهم الآخر يتأخر في أخذ الدواء لفترة، وعندما يسأل الطبيب عن السبب، يأتي الجواب صامداً: «لحد ما أدبر مصاري يا دكتور!»

الأدوية العلاجية ضرورية، ولكن ثمة عامل لا يقل أهمية في معالجة بعض الأمراض وهو النظافة. يؤكد الأطباء أن النظافة ليست ترفاً،

الحبل شبه ناشفة ليلبسها الأطفال في اليوم التالي. ثمة كثير من الأمراض والمشاكل الصحية المرتبطة بالنظافة، يؤكد الأطباء تزايد حالات الجرب والقمل وبعض الأمراض الهضمية والجلدية.. الخ. ويؤثر سوء تهوية المنازل، وامتصاص البيوت بساكنيها في تفاقم الحالات، خاصة في الأمراض المعدية كالجرب والأمراض الصدرية ومرض كورونا.

كانوا وكنا



طابع سوري في ذكرى الجلاء في العام 195



تأييد فنانيين عالميين لفلسطين وجنوب أفريقيا تناقل مستخدمو مواقع التواصل الاجتماعي مقاطع فيديو لعدد من كبار النجوم وهم يقرؤون لألحان الاتهام في قضية جنوب إفريقيا ضد «إسرائيل» في محكمة العدل الدولية.

حيث اجتمع 29 فناً عالمياً لقراءة الحقائق الموضحة في قضية جنوب إفريقيا. ويظهر الفيديو الأول، مشاركين من تسع دول في مجال صناعة الترفيه، حيث يتطرق الفيديو الأول إلى «أعمال الإبادة الجماعية المرتكبة ضد الشعب الفلسطيني»، بينما يناقش الفيديو الثاني «التسبب في أضرار جسدية ونفسية جسيمة للفلسطينيين في غزة». وفي سلسلة مقاطع الفيديو التي نشرها مهرجان فلسطين للادب، ومقره المملكة المتحدة، على قناته الرسمية على «يوتيوب»، قام عددٌ من الممثلين - سوزان ساراندون وسينثيا نيكسون، ونجوم مسلسل «صراع العروش» ليام كينغهام وتشارلز دانس ولينا هيدي - بقراءة الأقسام الرئيسية من ملف جنوب إفريقيا المكوّن من 84 صفحة.

أخبار ثقافية



«معرض القاهرة الدولي» للكتاب لا يسمع ولا يرى

فيما يعلن العديد من دور النشر عن توزيع وإعادة طبع عناوين عدة عن القضية الفلسطينية في الدورة الـ 55 من «معرض القاهرة للكتاب»، التي تنطلق في 24 كانون الثاني الحالي، لم تجد «وزارة الثقافة المصرية» أي غضاضة في قبول شركة «كوكا كولا» كراعٍ رئيس للحدث. خطوة طرحت العديد من التساؤلات، خصوصاً بعدما بات معروفاً أنّ الشركة تدعم العدو «الإسرائيلي» والأحزاب المتطرفة فيه. تعاني «وزارة الثقافة المصرية» تراجعاً واضحاً في جميع المجالات، إذ لم تضع الوزارة في اعتبارها الصمود الواضح لحملة مقاطعة المنتجات الداعمة للكيان الصهيوني بعد أكثر من 100 يوم على انطلاق «طوفان الأقصى».

اللافت أنّ شركة «بيبيسي» الراعي الدائم لمهرجان الجونة السينمائي والمنافسة لـ«كوكا كولا»، خافت وانسحبت من الدورة الأخيرة تجنباً للانتقادات. لكن «معرض القاهرة الدولي» للكتاب كأنه لا يسمع ولا يرى.

انطلق الجدل حول مشاركة شركة «كوكا كولا»، فور انتهاء المؤتمر الصحفي الذي أقامته «الهيئة العامة للكتاب» بحضور وزيرة الثقافة المصرية. وقررت إدارة المعرض عدم فتح الباب للصحافيين لتوجيه الأسئلة بعد انتهاء المؤتمر الذي شمل فقط الكلمات الرسمية من الجهات المنظمة للمعرض. ويعدّ المعرض الأقل من حيث الصخب والاستعدادات، عكس الدورات السابقة، بسبب سياسة التعتيم على الفعاليات التي تنتهجها الوزارة حالياً بعد تغيير جميع القيادات السابقة.

لا يمكن العودة إلى الوراء (2)



«ما ذنبنا» «وما ذنبهم» «وما ذنب الأطفال»، تعليقات تردّد كل يوم كتعبير عن المجازر التي يقوم بها الاحتلال ومن يدعمه. تعليقات لمحاولة أنسنة الضحية وإفناع المعتدي بأنها تشبهه، لماذا؟

■ د. هروة صعب

كنا تحدثنا في المقال السابق بطريقة عرضية عن التفاعلات التي حصلت بعد السابع من تشرين والمجازر التي ترتكب في فلسطين. سنستطرد في جانبين مما قيل، الأول موقع «المشفق عليهم» والثاني الشعور بالذنب.

موقع الضحية
مفاعيل الاستعمار والاحتلال تقدر بالخسائر التي تطل جميع مكونات المجتمع والإنسان. والمكون النفسي المعرفي الإدراكي مهم جداً في صقل وعي من هم تحت الاستعمار أو الاحتلال.

كون الاستعمار في إدراك البشر وعياً مرتبطاً بموقعه في حياتهم وموقعهم من خلاله. ووضعت الدعاية الغربية الغرب في مرتبة أعلى من باقي الدول بحجج مختلفة لا قيمة لها في اللوحة الكبرى. نتيجة لذلك أصبح الذي يعيش تحت الاستعمار يعتبر «باللوعي» نفسه أقل قيمة من المستعمر ويسعى دائماً للتشبه به. عرف مصطفى حجازي، عالم اجتماع لبناني، هذا بألية دفاعية لا واعية يقوم بها من تحت الاستعمار لكي يخفف من قلقه تجاه الاستعمار. كتابات حجازي تستحق القراءة يمكن مراجعة كتاب التخلف الاجتماعي، «مدخل إلى دراسة سيكولوجية الإنسان المقهور». في تفصيل هاتين النقطتين، تدنّي القيمة هذه والسعي للتشبه بالمستعمر وضعت حاملها في موقع

الضحية. كون الاستعمار في عقول من استعمرهم ارتباط وجودهم به وجردهم من لقب الإنسان، وهم دائماً ما يسعون لإرضائه عبر عدم الخروج من الموقع الذي وضعه لهم. للمثل وليس للتشابه ما عرف بمتلازمة ستوكهولم. لهذا عند أي حدث سياسي وعند كل الحروب التي عاشتها بلدان المنطقة يكون رد الفعل الأكثر إبرازاً هو الطلب من المعتدي تخفيف همجيته، الطلب من الآخرين النظر إلى وضعنا والإشفاق علينا، وغالباً ما يتم تصوير الوضع المأساوي الذي نتج عن الحدث لاستعطاف الغرب. قد يفكر البعض أن لهذه الصور دوراً في نشر ما يحدث، صحيح لو كانت هذه الصور تعرض على هذا الأساس. وهذا جزء من الاستغراب المرافق لمعظم الأحداث، هناك استغراب من قدرة الصمود، واستغراب من قوة المقاومة رغم أن المقاومة الفلسطينية واللبنانية «المتمثلة هنا بحزب الله» برهنوا عن قدراتهم في محطات سابقة. فدور الضحية والموقع المتدني الذي وضعنا الاستعمار فيه، ووافقنا على أن نظل تحتها يعيدنا دائماً إلى نفس النقطة ونفس الجملة ونفس ردة الفعل. على سبيل المثال: هلل الكثير فرحاً بالمظاهرات في الدول الغربية، وأقاموا القيامة على الدول العربية التي لم تقم بالمثل، هللوا على مواقع التواصل الاجتماعي طبعاً، هللوا من موقعهم المعزول والعاجز لا أكثر. اعتبروا أنه شيء عظيم أن يتطلع إلينا الغرب الديمقراطي

والمطور ويعتبرنا نستحق الحياة ونستحق التظاهر. لنضع جانباً فرضية أن هؤلاء الذين يتظاهرون في الغرب أغلبهم عرب، إذا كان هؤلاء متعاطفين وغاضبين من أجل ما تقوم به حكوماتهم من القتل والدمار، وإذا كانوا رافضين للاموال التي تسلب من أفواههم لتكريس سيطرة الرأسمالية، فقد نجحوا في اختبار الإنسانية، ولهم الاحترام. إذ هم يختلفون عن باقي دول العالم في أنهم استطاعوا الخروج من الفقاعة التي بنيت حولهم لإعماهم عن السرقة اليومية لقيمة عملهم.

الشعور بالذنب

الأغلبية الساحقة من الأفراد المرتبطين بما يحدث في فلسطين يشعرون بالذنب. منهم من يشعر بالذنب لأنه لا يتعرض لما تتعرض له غزة، ومنهم من يشعر بالذنب من القلق الناتج عن الحرب، ومنهم من يشعر بالذنب لأن غيره يدفع ثمن حريته، ومنهم من يشعر بالذنب لأن المجتمع يوبخه إذا لم يشعر بذلك. بالعام، الشعور بالذنب في هذه الحالة طبيعي جداً، إلا بسبب الخوف الاجتماعي.

لأننا كائنات اجتماعية ولأننا نعيش في نظام رأسمالي، فالشعور بالذنب والخوف طاغيان على ردات فعلنا ومحركان أساسيان لها. طبعاً في حالة الحرب ومشاهد الموت والمجازر اليومية الشعور بالذنب طبيعي. أما جلد الذات فهو غير الطبيعي، جلد الذات هو مشهد آخر من مشهديات اللا قيمة. من يقوم بجلد الذات تربى على استرضاء الآخرين الذين غالباً ما يكونوا معتدين، قد يكون هذا المعتدي أباً يعامل أولاده

بقسوة وقد يكون استعماراً أو احتلالاً. وتربى على أنه لا قيمة له ولمشاعره إن لم يوافق عليها المعتدي.

الوجه الآخر لجلد الذات هو جلد الآخرين الذين لا يقومون بما يجب لوقف ما يحدث. المشكلة مع هذا ليس المنطق بحد ذاته بل الفكرة الضامنة له. المنطق يقول إن هناك فرقاً بين من لا يكترب بما يحدث ومن هو قلق ويشعر بالذنب. ولكن هل هناك جدوى بإقناع غير المكترب بجدوى الاكتراث؟! الفكرة الضامنة من وراء من يقوم بجلد الآخرين هي أنهم أولاً يقومون بهذا لتخفيف شعورهم بالقلق، ثانياً، أنهم متطرفون من دون إدراك، فإن لم تكن مثلي فأنت ضدي، ثالثاً يطالبون الجميع بنفس الشعور ونفس الفعل مثلهم وهذا أيضاً تطرف، رابعاً جلد الآخرين مثل التحدث مع الأفراد على أنهم غير مدركين. يمكن لمن لا يعيش في هذه المنطقة أن يكون غير واع لما يحدث، وهذا لا يستحق الجلد بل التوضيح، ومن غير الممكن لمن يعيش في هذه المنطقة أن يكون غير واع لما يحدث فيها. فالتحدث معهم بهذه الطريقة كأنهم غير مدركين يضعهم في خانة الأطفال الذين لا يدركون أن غيرهم أيضاً يفكر ويشعر. يقول ماركس: التاريخ «إذا أعاد نفسه» يعيدها في المرة الأولى كأساسة وفي الثانية كمهزلة. إذا ما تعلمنا شيئاً من الذي يحصل، فهو أن موضع الضحية هو أحد أسباب تحكم الغرب بنا وأحد أسباب فقدان قيمتنا لأنفسنا. وإذا تعلمنا شيئاً فهو أن القيمة الكبرى للإنسان، لأنفسنا أولاً، ولوجودنا، ولطموحنا، وإدراكنا، وحياتنا، فالحق في الوجود ينتزع ولا يطالب به.

يمكن لمن لا يعيش في هذه المنطقة أن يكون غير واع لما يحدث وهذا لا يستحق الجلد بل التوضيح



حزب الإرادة الشعبية

قيمة الاشتراك السنوي للأفراد

300000

قاسيون

2024

كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

اطلاق حملة الاشتراكات السنوية